# الإهداء

أحمد الله عز وجل على نعمه وعونه لاتمام هذه المذكرة.

الى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له أماله، الى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، الى الانسان الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام، الى مدرستي الأولى في الحياة

أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره.

الى التي وهبت لنا فلذة كبدها كل العطاء والحنان، الى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حسن الرعاية وكانت سندي في الشدائد، الى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان

أمي الغالية على قلبي أطال الله في عمرها.

اليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي أدخل على قلبيهما شيئا من السعادة.

الى أخي ابراهيم وأخواتي الذين تقاسمو معي عبئ الحياة.

الى أخي وصديق سندي طيلة مشواري الجامعي مكاوي يحي.

الى أصدقائي ياسين، عثمان، تهامي، جلال، اسلام، رؤوف الذين كانو أحسن العون لي خلال اعدادي لهذه لمذكرة.

الى كل من علمني خلال طيلة مشواري الدراسي.

الى جميع أصدقائي الطلبة الذين جمعتني بهم مدرجات الجامعة بالأخص دفعة ماستر محاسبة ومحاسبة وتدقيق 2018.

الى كل من ذكره قلبي ونسيه قلمي.

قمري وليد

بسم الله الرحمن الرحيم

# الخاتمة

**تمهيد:**

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية من أهم النظم التي يعتمد عليها المدير المالي لما لها من مخرجات متمثلة في (التقارير المالية والقوائم المالية). فالمؤسسات الاقتصادية الناجحة والتي تسعى الى التطور والتوسع تعتمد على نظم المعلومات المحاسبية لما له من خصائص عديدة تساعد المستخدمين (الداخليين والخارجيين) للمعلومات المالية والمحاسبية في مجالات اختصاصهم وحاجتهم و بالأخص المدير المالي حيث يعتمد عليها من خلال تحليل التقارير وتحديد الهيكل التمويلي الأمثل الذي يساعد على تحقيق أهداف المؤسسة وتحديد المصادر المالية الكافية لتحقيق تلك الأهداف.

وكون القرار التمويلي من أهم القرارات المالية التي تتخذ داخل المؤسسة لما له دور في كبير تحديد المصادر المالية المناسبة لها وتحديد التوليفة التمويلية الجيدة للقيام بالعملية التشغيلية بأقل تكلفة، وحمايتها من مختلف المشكلات المحتملة والحفاظ على تطور المؤسسة وتوسعها داخل السوق.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل تناول دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي من خلال أبعاده النظرية، وتم تقسيم هذا الفصل الي ثلاثة مباحث هي:

- **المبحث الأول** : أساسيات حول نظم المعلومات المحاسبية.
- **المبحث الثاني** : اتخاذ القرار التمويلي.
- **المبحث الثالث:** دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي.

## المبحث الأول: أساسيات حول نظم المعلومات المحاسبية

إن تطور المحاسبة يكمن في تطور مهارات الأفراد والمؤسسة معا، وحتى نتمكن من تعريف نظام المعلومات المحاسبية وتحديد أهم جوانبه، ينبغي علينا أولا التعرف على معاني المصطلحات التي يتكون منها هذا المجال المعرفي، وهي النظام، المعلومات المحاسبية، ونظام المعلومات المحاسبية. وسنوضح ذلك من خلال المطالب التالية :

- ماهية نظم المعلومات.
- ماهية نظام المعلومات المحاسبي.
- بنية نظام المعلومات المحاسبي.

### المطلب الأول: ماهية نظم المعلومات

قبل التطرق لنظم المعلومات يجب علينا التعريف بالعناصر الأساسية له والتي تجعنا على دراية كافية للمفاهيم الأساسية له والمتمثلة في:

#### الفرع الأول: ماهية النظام

سنتناول في هذا الجزء النظام بمختلف جوانبه من تعريفه وعناصره ومكوناته وأنواعه وخصائصه المتعددة.

**أولا: تعريف النظام**

توجد عدة تعاريف للنظام نذكر منها ما يلي:

عرفه Weinberg النظام على أنه "تكامل منظم للأجزاء المترابطة، وتتأثر هذه الأجزاء بوجودها في النظام وتتغير في حالة تركها له".[1]

ويعرف النظام كذلك بأنه "اثنين أو أكثر من العناصر والمكونات المترابطة ذات العلاقة المتبادلة والتي تتحد لتحقيق هدف معين".[2]

[1] محمد أحمد حسان، **نظم المعلومات الادارية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008 ، ص51.

[2] نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذيبة، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المسيرة ، ط2، عمان، 2014، ص15.

كما يعرف على أنه "النظرة الشمولية لكل أنشطة المشروع لتحقيق التكامل بينها".[1]

ويعرف النظام (System) كذلك بأنه : "مجموعة من العناصر التي تتكامل مع غرض مشترك لتحقيق أحد الأهداف".[2] وعرف كذلك بأنه:" وحدة (Entity) مكونة من أنظمة فرعية متداخلة تهدف جميعها الى تحقيق مجموعة من الأهداف".[3]

ونستنتج مما سبق أن النظام هو مجموعة من العناصر والوحدات المترابطة فيما بينها في إطار عمل منظم تهدف جميعها إلى الوصول إلى غاية معينة لغرض تحقيق أرباح وأهداف تعود بالفائدة على المؤسسة.

**ثانيا: عناصر النظام ومكوناته**

وتتمثل عناصر النظام ومكوناته في العناصر التالية:

1. **المدخلات:** تتمثل المدخلات في الموارد اللازمة للنظام لكي يتمكن من القيام بالأنشطة المختلفة واللازمة لتحقيق أهدافه، وتشمل المدخلات العديد من العناصر كالخدمات والطاقة والمعلومات والألات..... الخ، ويلاحظ أن مدخلات النظام تكون غير متجانسة كما أن تلك المدخلات ماهي الا مخرجات أنظمة أخرى سواء كانت تلك النظم موجودة في بيئة النظام أو في النظم الفرعية التي تكون داخل النظام ذاته.
2. **العمليات:** هي أليات العمل الدقيقة التي تحكم التفاعلات الداخلية المنتظمة لعناصر النظام وهي جميع العلاقات المبرمجة والأنشطة التحويلية التي تقوم بمعالجة المدخلات وتحويلها الى مخرجات بحيث يكون انجازها مرتبط بتحقيق أهداف محددة للتنظيم.[4]
3. **المخرجات:** وقد تكون مخرجات النظام في شكل منتجات أو خدمات أو معلومات أو طاقة. والمخرجات هي ناتج العمليات التحويلية، ومخرجات النظام ترتبط ارتباطا قويا بالهدف من وجود النظام. كما أن المخرجات هي النتائج الفعلية و الأهداف المحققة لنظام ما.[5]
4. **التغذية العكسية:** ويطلق عليها المعلومة المرتدة، وهي المعلومات التي تصل من البيئة الخارجية إلى النظام بشأن جودة عملياته التشغيلية، ويتمكن النظام بناءا على هذه المعلومات أن يغير من مدخلاته أو عملياته

[1] صلاح الدين عبد المنعم مبارك، **نظم المعلومات المحاسبية (مدخل رقابي)**، دار التعليم الجامعي ،الاسكندرية ،2013 ، ص11.

[2] رايموند مكليود، **نظم المعلومات الادارية**، دار المريخ، الرياض، 2000، ص66.

[3] ستيفن أ.موسكوف، مارك ج سيمكن، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات (مفاهيم وتطبيقات)**، دار المريخ، الرياض، 2002، ص21.

[4] ماجد أحمد عبد العزيز بشر، **أنظمة المعلومات ودورها في دعم القرارات الادارية**، الدار الجزائرية، الجزائر، 2015، ص22.

[5] عبد الرحمان الصباح، **نظم المعلومات الادارية**، دار زهران، عمان، 2010، ص ص153-154.

التشغيلية بما يتفق مع متطلبات البيئة الخارجية، وهذا ما يسمى بالإجراءات التصحيحية التي تعتبرها بعض المراجع عنصر مستقل من عناصر النظام.

5. **حدود النظام:** وهو يمثل المنطقة التي تفصل نظاما معينا عن نظام آخر، كما تفصل أيضا بين النظام والبيئة التي يعمل فيها، وقد لا تكون هذه الحدود ذات طبيعة مادية، فهي المنطقة التي تمر من خلالها مدخلات ومخرجات النظام في عمليات التبادل مع البيئة، وتعتبر عملية تحديد حدود النظام من العمليات الهامة لمحل النظم. [1]
6. **بيئة النظام:** هي البيئة المحيطة بالمؤسسة وهي اجمالي الكيانات والعوامل والقوى التي تحيط بها ويكون لها تأثير عليها، وهي تتألف من الأفراد والمؤسسات والأنظمة الأخرى التي تغذي النظام أو تستلم المعلومات والبيانات من النظام. ويمكن تعريفها بأنها كل ما يقع خارج حدود النظام والتي تتداخل معه. [2]

ونوضح في الشكل التالي العناصر الأساسية للنظام على النحو التالي:

**الشكل رقم (01):** العناصر الأساسية للنظام

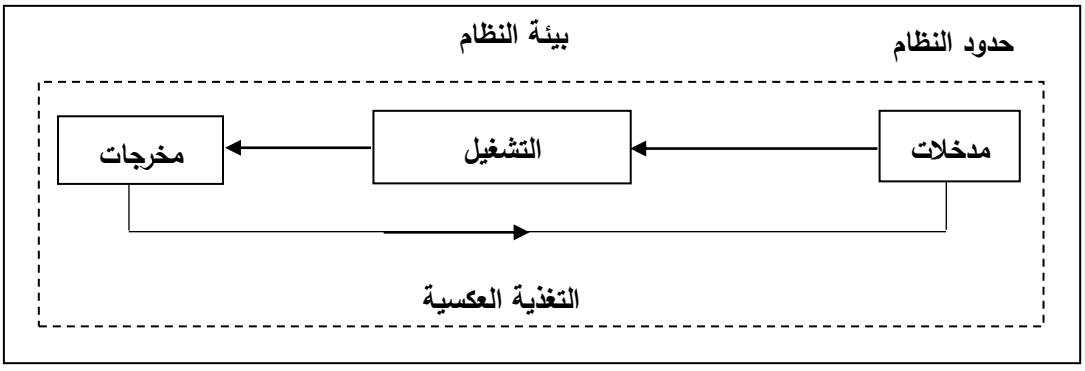


**المصدر**: كمال الدين الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص4

[1] جودي سامية، **تطوير نظم المعلومات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2008-2009، ص16، غير مشورة.

[2] محمد بن أحمد بن تركي السديري، **نظم المعلومات الادارية**، جامعة الملك سعود، الرياض، 2014، ص11.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن جوهر النظام متمثل في المدخلات وبالقيام بعملية التشغيل لتلك المدخلات نتحصل على مخرجات في بيئة وحدود النظام، ثم يعود جزء من هذه المخرجات الى النظام على أساس مدخلات وهذا ما يعرف بالتغذية العكسية.

**ثالثا: أنواع النظم**

للأنظمة عدة أنواع نذكر منها:

**1. النظم المغلقة والنظم المفتوحة:**

النظام المغلق هو النظام المفصول عن البيئة المحيطة به ولا توجد أي حدود مشتركة، مثل نظام الذرة، نظام التفاعل الكيماوي، نظام عمل الساعة بالبطارية.[1]

أما النظام المفتوح هو النظام الذي يتعامل ويتفاعل مع محيطه الخارجي، والذي يتمثل بالمؤسسات والنظم الأخرى، ويتأثر بها ويؤثر فيها.[2]

**2. النظم الطبيعية والنظم الصناعية:**

يعرف النظام الطبيعي بأنه النظام الذي لا دخل للانسان في وجوده بل هو من صنع الله سبحانه وتعالى.

أما النظام الصناعي فهو من صنع الانسان باستخدام الموارد والعناصر والأسباب التي سخرها الله تعالى له.

**3. النظم البسيطة والنظم المعقدة:**

تتوقف درجة بساطة أو تعقيد النظام على عدد النظم الفرعية التي يتضمنها وعلى درجة وتنوع وتعدد العلاقات والمعاملات بين هذه النظم الفرعية. فكلما كثر عدد النظم الفرعية وتعددت وتنوعت العلاقات والمعاملات بين هذه كلما ازدادت درجة تعقيد النظام الأساسي ككل.

**4. النظم الاحتمالية والنظم المحددة:**

يعرف النظام الاحتمالي بأنه ذلك النظام الذي لا يمكن التنبؤ بالحالات التي سيكون عليها الا باستخدام الاحتمالات.

[1] ماجد أحمد عبد العزيز بشر، مرجع سابق، ص22.

[2] عامر ابراهيم قنديلجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، **نظم المعلومات الادارية**، دار المسيرة، عمان، 2004، ص43.

ومن ناحية أخرى يكون النظام محددا اذا أمكن معرفة على وجه التحديد ما ستكون عليه حالة النظام ومخرجاته استجابة لمجموعة محددة من المدخلات.[1]

**5. النظم الاجتماعية والنظم الفنية :**

يشير مفهوم النظم الاجتماعية الى مجموعة ثابتة نسبيا من العلاقات المتبادلة بين الأجزاء المكونة للنظام، سواء كانت أشخاص أو جماعات.

أما النظم الفنية فيقصد بها النظم التي تعمل بدون تدخل من العنصر البشري سواء من حيث توفير المدخلات أو الأنشطة أو عمليات الضبط والصيانة للنظام. وتعد الأقمار الصناعية التي تدور حول الأرض مثال لتلك النظم الفنية.

**6. النظم الدائمة والنظم المؤقتة:**

طالما أن النظم تميل الى الفناء، لذلك فان مفهوم النظم الدائمة هو مفهوم نسبي. فالنظم التي تستمر لفترة زمنية أطول من أعمار مستخدميها يمكن أن نطلق عليها نظم دائمة على الرغم من التغيرات التي تحدث في تلك النظم.

أما النظم المؤقتة فهي التي تنشأ لتحقيق هدف معين خلال فترة معينة ينتهي بعدها النظام مثال ذلك شركة المحاصة.[2]

**7. نظم التغذية العكسية:**

يعتبر النظام واحد من مجموعة نظم التغذية العكسية اذا تمت اعادة بعض من مخرجاته الى النظام في صورة مدخلات له.[3]

---

[1] أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص ص19-20-21.

[2] أحمد فوزي ملوخية، **نظم المعلومات الادارية**، مؤسسة حورس الدولية ، الاسكندرية، 2006، ص31.

[3] السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص59.

**رابعا: خصائص النظام**

يتميز كل نظام بتوفره وقدرته على اكتساب خصائص معينة تتيح له القدرة على المنافسة والكفاءة في تحقيق الأهداف، وفيما يلي موجز لهذه الخصائص:[1]

- النظام موجود، له هوية، ويمكن تمييزه عن ما يحيط به.
- **النظام له تصرف:** وهو يعمل لتحقيق هدف معين، ويقوم المحيط بتوفير مدخلات النظام الذي يقوم بمعالجتها وتوليد مخرجات يوجهها بذلك للمحيط.
- **النظام له تصرف معدل:** انطلاقا من المدخلات يؤثر المحيط على النظام، ويفرض عليه بعض الصعوبات التي تؤثر على أهدافه والتي بامكانها أن تولد تغيرات في حالة النظام وصفاته، ويكون رد فعل النظام بضبط تصرفاته وذلك بتكييف العمل مع مدخلاته حسب التغيرات الخارجية.
- **النظام يستعلم حول تصرفاته الخاصة:** من خلال التعديل، يولد النظام معلومات تخبره عن حالة النظام، ومنه هناك دوران للمعلومات أي اتصالات.
- **النظام يقرر عن تصرفاته:** يولد النظام معلومات والتي يكون قادرا على معالجتها واستغلالها في اتخاذ القرارات الخاصة بتصرفاته.

**الفرع الثاني: ماهية المعلومات**

إننا نعيش في عصر المعلومات حيث أصبحت المعلومات ركيزة أساسية لصنع واتخاذ القرار، وذلك بجمع البيانات وتحويلها إلى معلومات مناسبة لصانعي القرار. وفيما يلي توضيح لكل منها.

**أولا: تعريف المعلومات**

المعلومات هي ناتج معالجة البيانات حاسوبيا أو يدويا أو بالوسيلتين معا. وينتج عن معالجة البيانات قيمة مضافة تتصف باتساق المعنى، والدقة وجودة المعطيات التي تقود المستفيد الى فهم الظاهرة أو المشكلة. وكما يقول عالم الادارة الألمع Peter Drucker أن المعلومات هي البيانات الجديدة التي ترتبط ضمنيا بسياق وهدف، أو هي بتعبير Bateson ذلك التمييز الذي يصنع تمايزا ويعطي للمستفيد فهما وادراكا.[2]

[1] سعد بن البار، **دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية**، أطروحة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2010-2011، ص ص52-53، غير منشورة.

[2] سعد غالب ياسين، **أساسيات نظم المعلومات الادارية وتكنولوجيا المعلومات**، دار المناهج، عمان ، 2006، ص18.

وتعرف كذلك المعلومات على أنها: "بيانات، قد تم معالجتها، بحيث تكون ذات معنى وقيمة وأكثر نفعا بالنسبة لمتخذ القرار. أو هي مورد من موارد المؤسسة".[1]

وهناك من يضع المعلومات في مرتبة وسيطة بين البيانات والمعرفة، لذلك سنتطرق كذلك لتعريف البيانات، المعرفة.

- **البيانات** : هي حقائق يتم جمعها وتسجيلها وتخزينها ومعالجتها من خلال نظام المعلومات. وتمثل البيانات عادة مشاهدات تقييم أو قياسات لأنشطة المؤسسة، والتي تكون ذات أهمية لمستخدمي نظام المعلومات.[2]
- **المعرفة** : تعرف المعرفة Knowledge على أنها الرصيد المتراكم من الخبرة والمعلومات والدراسات الطويلة في مجال معين، ومن الطبيعي أنه عند تجميع هذا الرصيد تختفي الكثير من التفاصيل وتتصاعد درجة التجديد والترابط في عناصر المعلومات المكونة لرصيد المعرفة.[3]

ونستنتج من التعاريف السابقة أن المعلومات هي بيانات تمت معالجتها بهدف تحقيق هدف معين، وتحويلها وتنظيمها بطريقة مناسبة تساعد على اتخاذ القرار وايصال الأفكار والمعلومات بشكل جيد إلى الأفراد والمستخدمين لها.

ومن خلال الشكل التالي نوضح عملية تحويل البيانات الى معلومات كما يلي

**الشكل رقم (02):** تحويل البيانات الي معلومات

**المصدر:** عبد الرحمان الصباح، **نظم المعلومات الادارية**، دار زهران، عمان، 2010، ص163.

[1] عبد الرحمان الصباح، مرجع سابق، ص 162.

[2] بول.ج.ستينبارت، مارشل رومني، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المريخ، ج1، الرياض، 2009، ص25.

[3] أحمد حلمي جمعة وأخرون، **نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)**، دار المناهج، عمان، 2007، ص9.

من خلال الشكل السابق يتضح أن المدخلات تتمثل في البيانات المتحصل عليها، وبالقيام بإجراء بعض العمليات المتمثلة في الاعداد والتشغيل لمعالجة هذه البيانات نتحصل على ما يسمى بالمخرجات والتي تكون في شكل معلومات جاهزة للاستعمال، وتحدث كذلك عملية تخزين المعلومات عند اعداد وتشغيل البيانات.

**ثانيا: خصائص المعلومات**

يحتاج صانعي القرار أو المستخدمين للمعلومات إلى معلومات ذات فائدة ومنفعة وذات خصائص تتلائم مع أي موقف يستلزم فيه اتخاذ القرار. ولكي تكون المعلومات ذات قيمة ومنفعة يجب أن تتوفر فيها الخصائص التالية:

1. **الوضوح** : ان وضوح المعلومات يجعلها أكثر فائدة في المجال المطلوب بها ولزيادة الوضوح في المعلومات يتم ما يلي:[1]
   - وضع المعلومات والاحصائيات في جداول متكاملة عن المجال المطلوب بحيث تتسم بالسهولة.
   - دمج المتغيرات المتشابهة وفصل المتغيرات المختلفة.
   - استخدام النسب المئوية في توضيح المعلومات.
2. **السرعة:** ويقصد بالسرعة هنا امكانية توفير المعلومات بفترة زمنية قصيرة مع مراعاة الوضوح والدقة عند جمعها.[2]
3. **الصحة والدقة:** يقصد بالمعلومات الصحيحة أن تكون معلومات حقيقية عن الشيئ الذي تعبر عنه، ودقيقة بمعني عدم وجود أخطاء أثناء انتاج وتجميع والتقرير عن هذه المعلومات.
4. **الملائمة:** بمعنى أن تتلائم المعلومات مع الغرض الذي أعدت من أجله. ويمكن الحكم على مدى ملائمة أو عدم ملائمة المعلومات بكيفية تأثير هذه المعلومات على سلوك مستخدميها.
5. **الشمولية:** بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة تغطي كافة جوانب واهتمامات مستخدميها أو جوانب المشكلة المراد أن يتخذ بشأنها القرار.[3]
6. **الكلفة:** للمعلومات كلفة. وهي من العوائق للحصول على معلومات، فعمليات جمع المعلومات، وخزنها، ومعالجتها واستردادها وغير ذلك تضاعف من قيمة المعلومات.

[1] علاء السالمي وأخرون، **أساسيات نظم المعلومات الادارية**، دار المناهج، عمان، 2006، ص20.

[2] علاء السالمي وأخرون، مرجع سابق، ص20.

[3] أحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص ص26-27.

7. **الدمج والايجاز:** ويقصد كثافة المعلومات. فالرسائل الطويلة الغير منظمة، تحتوي على نسبة دمج معلومات منخفضة والجداول والأشكال البيانية توفر عادة أفضل معلومات في أقصر وسيلة.[1]
8. **الموضوعية:** وهنا يجب أن لا تميل المعلومات الى جهة معينة أو تنحاز مع رأي معين أو تختلط فيها الأهواء الشخصية.

**ثالثا: أنواع المعلومات**

تختلف احتياجات المؤسسة من المعلومات باختلاف هذه المؤسسات، لذلك نجد أن المعلومات هي أيضا تتنوع بتنوع محتواها وهدفها وحجمها. حيث تقسم المعلومات الى قسمين هما:[2]

- **التقسيم الأول للمعلومات:** تقسم المعلومات الى ثلاث أنواع وهي:

1. **المعلومات الاسمية:** وتنقسم الى:

- **المعلومات الموضوعية:** وهي تلك المعلومات المرتبطة بالشخص المخاطب بها، كاسمه وحالته الاجتماعية وموطنه وصحيفته الجنائية.
- **المعلومات الشخصية:** وهي المعلومات المنسوبة الى شخص أخر غير من تتعلق به، ومن هذه المعلومات ما تأتي به مقالات الصحف والملفات الادارية للعاملين في جهة معينة.

2. **المعلومات المتمثلة في مصنفات فكرية:** وهي المصنفات المحمية بتشريعات الملكية الفكرية، سواء كانت تشريعات خاصة بالملكية الأدبية والفنية، أو متعلقة بالملكية الصناعية.
3. **المعلومات الشاغرة:** وهي المعلومات التي يتاح للجميع الحصول عليها، لأنها بدون مالك، ومنها تقارير البورصة اليومية والنشرات الجوية.

- **التقسيم الثاني للمعلومات:** تنقسم المعلومات الى قسمين رئيسيين هما:

- **المعلومات الرسمية:** يقصد بها تلك المعلومات المقدمة من خلال اجراءات قياسية، وهي هادفة وذات صلة مباشرة بالقرار المراد اتخاذه. ويتم انتاج هذه المعلومات باستخلاصها من البيانات عن طريق قوانين معروفة.

[1] عبد الرحمان الصباح، مرجع سابق، ص ص178-179.

[2] حمدي أبو النور السيد عويس، **نظم المعلومات ودورها في صنع القرار الاداري**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 2011، ص ص57-58-59.

- **المعلومات الغير رسمية:** وهي معلومات تستخدمها الادارة على نطاق واسع في أنشطتها الادارية، وهي معلومات غالبا ما تكون شخصية ومنقولة شفهيا، وتتضمن تخمينات شخصية أو توقعات وشائعات. كما أنها عادة ما تتضمن معلومات توضيحية أو تقييمية أو كليهما، وغالبا ما تكون نوعية.

**الفرع الثالث: ماهية نظم المعلومات**

بعد تعريفنا للنظام والمعلومات سنطرق خلال هذا الجزء الى تعريف نظم المعلومات وأنواعها ومكوناتها الأساسية.

**أولا: تعريف نظم المعلومات**

تعرف نظم المعلومات على أنها: "نظام يتكون من مجموعة من الأجزاء (المعلومات، الأفراد، التجهيزات، الاجراءات) المترابطة والتي تعمل معا بشكل متناسق من خلال مجموعة من العمليات المنتظمة (تجميع، تخزين، معالجة، تحليل) وعرض المخرجات والنتائج بالأشكال المختلفة للمعلومات (تقارير، أشكال، رسومات، مخططات) بحيث تزود المستخدمين بنتائج النظام بطريقة تدعم وتخدم قراراتهم وتسهل أعمالهم وتمكنهم من التخطيط والرقابة على نشاطات المؤسسة.[1]

ويعرفها كنيفان (Walter J.*Kennevan*): " أن نظم المعلومات عبارة عن أسلوب منظم لجمع المعلومات عن الماضي والحاضر لكي تساعد في التنبؤ بالمستقبل وخاصة بعمليات المنظمة الداخلية والبيئة الخارجية لمساعدة المؤسسة في اتخاذ القرارات الخاصة بالتخطيط والرقابة والعمليات الأخرى".[2]

وتعرف كذلك على أنها "مجموعة متداخلة من المكونات التي تعمل على تجميع (أو استرجاع) تشغيل، تخزين، ونشر المعلومات وذلك بغرض مساندة عملية صنع القرار والرقابة داخل المؤسسة".[3]

ويوضح الشكل التالي مراحل تشغيل نظم المعلومات:

[1] ايمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، **نظم المعلومات الادارية**، دار صفاء، عمان ، 2004، ص34.

[2] جودي سامية، مرجع سابق، ص18.

[3] نبيل محمد مرسي خليل، **نظم المعلومات الادارية**، خوارزم العلمية ، جدة، 2014، ص19

**الشكل رقم (03):** نموذج مبسط لنظام المعلومات

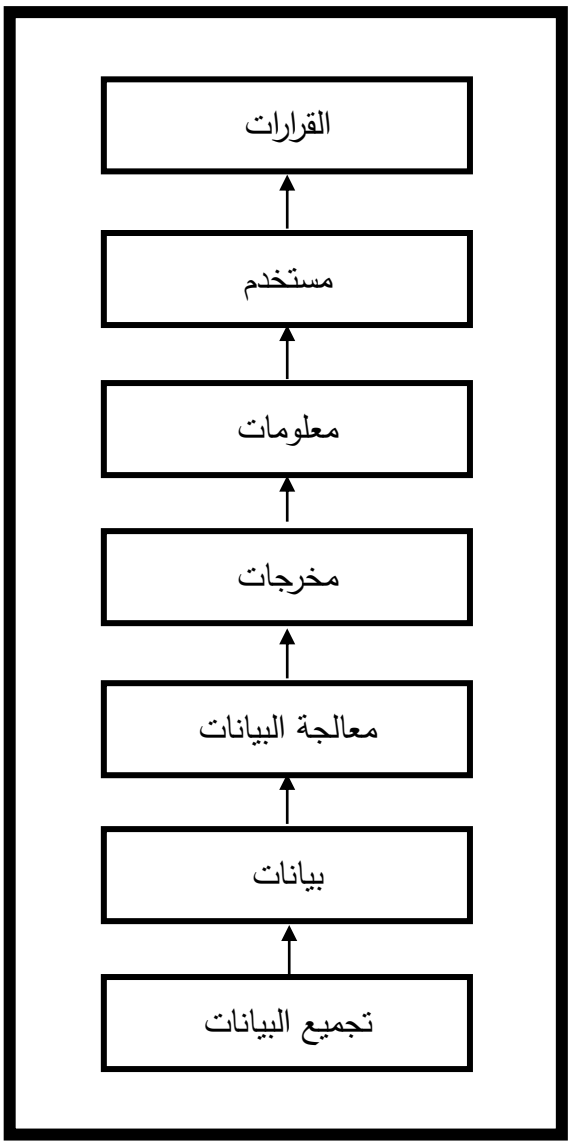


**المصدر**: أحمد الخطيب، خالد زيغان، **ادارة المعرفة ونظم المعلومات**، جدارا للكتاب العالمي، اربد، 2009، ص72

من خلال الشكل السابق يتضح أن تشغيل نظام المعلومات يتم خلال عدة مراحل حيث نجد أن تجميع البيانات هو أول عملية في تشغيل نظام المعلومات وخلال عدة مراحل متتالية تتم لتلك البيانات داخل نظام المعلومات نتحصل على معلومات مساعدة ومفيدة لمتخذي القرار ومستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات.

**ثانيا: أنواع نظم المعلومات**

يوجد عدة أنواع لنظم المعلومات نذكر منها:

1. **نظم تشغيل البيانات:** يهدف هذا النوع من نظم المعلومات الى خدمة المستويات التشغيلية داخل المؤسسة، ويعتمد على الحاسب الألي لتسجيل البيانات الروتينية اليومية التي تتم في مجالات النشاط المختلفة مثل الأجور، نظم الحجز الفندقية.
2. **نظم المعلومات الادارية:** بتزايد حجم المؤسسات وما تتعامل فيه من معلومات حيث أصبحت نظم معالجة البيانات غير قادرة على توفير احتياجات متخذي القرار من معلومات ولذلك اتجهت المؤسسات الى تطبيق نظم المعلومات الادارية المعتمدة على الحاسب الألي.

   ويمكن تعريف نظم المعلومات الادارية بأنها نظم المعلومات المبنية على الحاسب الألي والتي توفر المعلومات للمديرين ذوي الاحتياجات المتشابهة في المؤسسة.[1]
3. **نظم مساندة اعمال المكاتب:** تشير نظم مساندة المكاتب الى استخدام امكانيات الحاسب الألي في اتمام الوظائف الكتابية داخل المكاتب. وقد ادى انخفاض تكاليف الحسابات الألية الى تحول تلك النظم الى سبيل أفضل من الأداء اليدوي لأعمال المكاتب. وتشمل نظم المكاتب استخدام تطبيقات ادارة الوثائق، وجدولة الأعمال، ومساندة الاتصالات.[2]
4. **نظم دعم القرارات:** وهي نظم معلومات تهدف الى مساعدة المديرين عند اتخاذهم لقرارات غير بنائية وغير متكررة أي لا يمكن تحديدها مسبقا. وتعتمد نظم دعم القرارات على ما تنتجه نظم تشغيل البيانات ونظم المعلومات الادارية من معلومات، وكذلك معلومات من خارج المؤسسة. ويتم تصميم نظم دعم القرارات للاستجابة للاحتياجات الغير المخططة من المعلومات مثل قرارات الانتاج.
5. **النظم الخبيرة:** تستخدم النظم الخبيرة لمساندة متخذي القرار في التعامل مع القرارات غير الروتينية والتي لا يمكن التنبؤ بخطواتها. وتعتمد تلك النظم غير الروتينية على نتائج ما يطلق عليه بالذكاء الاصطناعي، حيث تقوم تلك النظم على فكرة محاكاة عملية اتخاذ القرار التي يقوم بها الانسان أو المتخصص في مجال معين.

[1] ابراهيم سلطان، **نظم المعلومات الادارية (مدخل النظم)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص5.

[2] منال محمد الكردي، جلال ابراهيم العبد، **مقدمة في نظم المعلومات الادارية**، دار الجامعة الحديدة، الاسكندرية، 2003، ص72.

6. **نظم الادارة العليا:** وهي تلك النظم التي يتم تصميمها لمساندة المديرين الذين يشغلون الوظائف الادارية العليا في المؤسسات والذين لهم تأثير ملموس على سياسات وخطط واستراتجيات المؤسسة. [1]

وترتبط نظم الادارة العليا بنظم المستوى الاستراتيجي وتشمل التنبؤات للمبيعات المستقبلية، التنبؤ للتشغيل والربحية والتخطيط للقوى العاملة. [2]

**ثالثا: مكونات نظم المعلومات**

لنظم المعلومات عدة مكونات نذكر منها:[3]

- **الأجهزة:** أي نظام معلوماتي يجب أن يحتوي على حواسيب آلية سواء شخصية أو متوسطة الحجم أو كبيرة أو شبكة من الحواسيب المتنوعة.
- **البرمجيات:** وهي الأنظمة التي تشتغل بواسطتها الحواسيب وتنقسم إلى قسمين هما برمجيات النظم وتعني تلك البرامج التي تساعد على تنفيذ العمليات مثل ترتيب البيانات واسترجاعها من الذاكرة، وبرمجيات التطبيقات وهي التي تقوم بتشغيل بيانات المؤسسة مثل برامج الأجور والمحاسبة.
- **قواعد البيانات:** وهي مجموعة من البيانات المرتبطة ببعضها والمؤسسة بطريقة تتلائم مع احتياجات ومتطلبات المستخدمين.
- **الإجراءات:** هي عمليات تقوم بوصف وترتيب مجموع الخطوات والتعليمات المحددة لإنجاز العمليات الحاسوبية، وتسمى بخريطة مسار النظام وتقوم بشرح ما الذي يجب عمله.
- **الأفراد:** هو المورد الأساسي لتشغيل المكونات الأخرى والسيطرة عليها، ويعتبر من أهم عناصر النظام حيث يقوم بتحليل المعلومات و وضع البرامج وإدارة نظم المعلومات.

---

[1] أحمد فوزي ملوخية، مرجع سابق، ص ص13-14.

[2] ماجد أحمد عبد العزيز بشر، مرجع سابق، ص38.

[3] هدى بن محمد، عبد النور موساوي، **أثر استخدام نظم المعلومات على أداء المؤسسات الاقتصادية**، مداخلة مقدمة في المؤتمر الثاني لكلية الأعمال بجامعة الأردن، 2009 ، ص ص 6-7.

## المطلب الثاني : ماهية نظام المعلومات المحاسبي

نظرا للتطورات السريعة في التكنولوجيا والاقتصاد أصبح نظام المعلومات المحاسبي يحتل مكانة واسعة وأصبح ذا أهمية كبيرة داخل المؤسسات الاقتصادية حيث تسعى الى تطويره دائما ليكون ذا فعالية أكبر ويعطيها قدرة أكبر على الاستمرارية.

### الفرع الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

ستطرق من خلال هذا الجزء الى تعريف المعلومات المحاسبية وخصائصها وأنواعها.

#### أولا: تعريف المعلومات المحاسبية

تحتل المعلومات المحاسبية موقعا هاما وأساسيا في أي مؤسسة اقتصادية، ولذلك توصف بأنها " العين التي ترى بهما " حيث أنها تبين في أي وقت أين تقف المؤسسة الاقتصادية وفي أي اتجاه تسير، كما تعطي صورة واضحة ودقيقة وتفصيلية عن الموقف الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية. كما أن المعلومات المحاسبية تمثل عاملا هاما من عوامل اتخاذ القرار من حيث أنها تؤثر في توقعات متخذ القرار بالنسبة للأحداث القادمة وتوضيح رؤيته وتحسين أو تنمية ادراكه بالقوى التي تؤثر في موقف معين، اضافة الى أنها تؤدي الى زيادة فاعلية تحركه لكي يكون قادرا على عملية الاختيار بين البدائل (اتخاذ القرار).[1]

#### ثانيا: خصائص المعلومات المحاسبية:

حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة، لابد أن يتوفر فيها مجموعة من الخصائص أهمها:

1. **الملائمة:** توصف الملائمة بأنها الخاصية الأساسية الأولى للمعلومات المحاسبية. فالمعلومات تكون ملائمة اذا كانت تلبي احتياجات المستخدمين.[2]
2. **القابلية للفهم:** وهي قابليتها للفهم من قبل المستخدمين. لهذا الغرض فان من المفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في النشاطات المالية والاقتصادية والمحاسبية.[3]

---

[1] مهدي مأمون الحسين، **نظم المعلومات المحاسبية والادارية**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2011، ص139.

[2] أحمد زكريا زكي عصيمي، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر**، دار المريخ، الرياض ، 2011، ص47.

[3] أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص18.

3. **الموثوقية:** تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وامكانية الاعتماد عليها. ومن البديهي أن المعلومات المحاسبية المدققة يعول عليها أكثر من العلومات المحاسبية الغير مدققة حتى وان كانت الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع المعلومات المحاسبية المدققة. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي ارساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.[1]
4. **الاتساق والثبات:** ويقصد بها مقارنة النتائج لنفس المؤسسة من فترة محاسبية لأخرى. وهذا يتطلب من المنشأة الثبات في اتباع نفس الطرائق المحاسبية ( مثلا قياس المخزون، تحديد عبء الاهتلاك...).[2]
5. **الحياد:** ان الاختيار المحايد بين البدائل المحاسبية، يجب أن يكون خاليا وبعيدا عن أي تحيز الى أي نتائج محددة مسبقا، فأهداف التقرير المالي تخدم العديد من مستخدمي المعلومات الذين لديهم مصالح متباينة، وليس هناك نتائج محددة مسبقا تناسب كل هذه المصالح.[3]
6. **المادية ( الأهمية النسبية ):** وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية اذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الضروف الخاصة للحذف أو التحريف.
7. **التمثيل الصادق:** أي أن تمثل المعلومات بصدق العمليات والأحداث المالية التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها وهكذا. فعلى سبيل المثال يجب أن تمثل الحسابات الختامية وفي مقدمتها المركز المالي بصدق العمليات والأحداث المالية.
8. **الجوهر فوق الشكل:** أي لكي تمثل المعلومات تمثيلا صادقا العمليات المالية و الأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها. فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني فقط.
9. **الحيطة والحذر:** ويقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المختلفة.
10. **القابلية للمقارنة:** تعتبر المعلومات المحاسبية التي تم قياسها والتقرير عنها بصوة متماثلة في المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة، ونقصد بالتماثل هنا اجراءات القياس والتبويب وطرائق العرض المطبقة في مختلف المؤسسات هي نفسها، حيث تكمن خاصية القابلية للمقارنة مستخدمي المعلومات المحاسبية من

[1] مهدي مأمون الحسين، مرجع سابق، ص211.

[2] رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار اثراء، عمان ، 2009، ص26.

[3] ريتشارد شرويدرن وأخرون، **نظرية المحاسبة**، دار المريخ، الرياض، 2006، ص87.

تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما لم يتم اخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير متماثلة.[1]

والشكل التالي يوضح أهم خصائص المعلومات المحاسبية:

**الشكل رقم (04):** خصائص المعلومات المحاسبية المفيدة

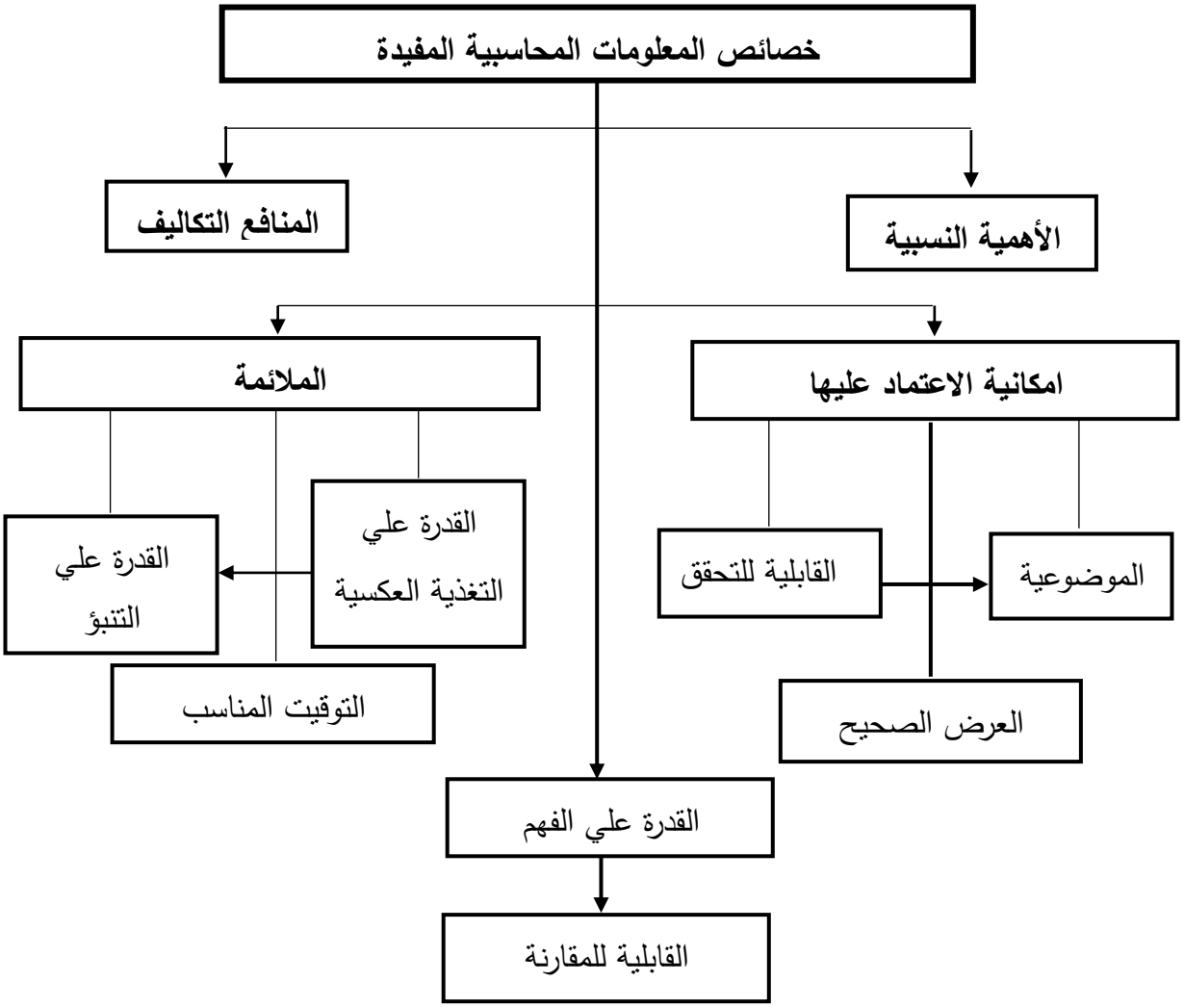


**المصدر** : أحمد زكريا زكي عصيمي، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر**، دار المريخ، الرياض، 2011، ص48.

[1] هواري أم كلثوم وأخرون، **أثر نظام المعلومات المحاسبي على فاعلية المحتوى الاعلامي للكشوف المالية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد10- 2016، ورقلة، ص150.

من خلال الشكل السابق يتضح أن للمعلومات المحاسبية العديد من الخصائص الأساسية و المتفرعة الى خصائص فرعية متممة للأساسية وتزيد من مصداقيتها وجودتها.

**ثالثا: أنواع المعلومات المحاسبية**

يوجد نوعين من المعلومات المحاسبية هما:

- **المعلومات المحاسبية الاجبارية:** تكون مطلوبة بقوة القانون متمثلة في الزام المؤسسات بمسك الدفاتر وحفظ السجلات، والمستندات وانتاج التقارير المالية. وهناك أيضا معلومات محاسبية اجبارية تستلزمها طبيعة العمل في المؤسسات الاقتصادية في مجال الأعمال مثل المعلومات المحاسبية عن الأجور والمرتبات، والعملاء والموردين.[1]
- **المعلومات المحاسبية الاختيارية:** مثل نظم الموازنات التخطيطية، ونظم محاسبة المسئولية، والتقارير الخاصة للادارة الداخلية. فعلى الرغم من أهمية وفائدة المعلومات المحاسبية التي تخرجها هذه النظم، فانه يمكن أن تعمل المؤسسة الاقتصادية، وتستمر في البقاء بدون وجود هذه االمعلومات الاختيارية.[2]

**الفرع الثاني: نظام المعلومات المحاسبي**

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي في الوقت الحاضر الجهة المسئولة عن توفير المعلومات المحاسبية الكافية لجميع الإدارات والأقسام والأطراف الأخرى، وعليه سنتطرق في هذا الجزء الى تعريف نظم المعلومات المحاسبية وأنواعه.

**أولا: تعريف نظام المعلومات المحاسبي:**

يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه: "ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الاداري في المؤسسة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل المؤسسة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها الى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة الاقتصادية".[3]

[1] مهدي مأمون الحسين، مرجع سابق، ص118.

[2] أحمد زكريا زكي عصيمي، مرجع سابق، ص59.

[3] أحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص47.

كما يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه: "مجموعة من العناصر التي تتفاعل معا في سبيل انتاج معلومات مالية وغير مالية مفيدة لعملية اتخاذ القرارات".[1]

وكذلك يعرف على أنه "نظام يعمل على تجميع بيانات الأحداث الاقتصادية للمؤسسة مع ذاتها ومع المحيط ثم يقوم بتبويبها وتسجيلها وتحليلها وتوثيقها وتخزينها ثم توليد ما يتلائم مع المعلومات واحتياجات الادارة لأغراض اتخاذ القرار في صورة مخرجات هادفة".[2]

ومنه نستنتج أن نظم المعلومات المحاسبية هو ذلك النظام الذي يجمع المعلومات المالية والمحاسبية الخاصة بالمؤسسة وتبويبها وتحويلها الى مخرجات تساعد في اتخاذ القرارات.

**ثانيا: أنواع نظام المعلومات المحاسبي**

يقسم نظام المعلومات المحاسبي بشكل عام الى نظامين رئيسيين هما:[3]

1. **نظام معلومات المحاسبة المالية:**

تقوم المحاسبة المالية على أساس قياس الأحداث الاقتصادية وتحليلها وتسجيلها وتلخيصها ثم عرضها وتوصيلها الى متخذي القرارات المختلفين على شكل تقارير أو قوائم مالية ، وذلك بهدف تحديد نتيجة النشاط خلال فترة زمنية معينة، وتحديد المركز المالي في نهاية هذه الفترة.

2. **نظم معلومات المحاسبة الادارية:**

وفي المحاسبة الادارية ينصب الاهتمام على تزويد الادارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة والمتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والاشراف والرقابة...الخ. ولا يقل دور المحاسب الاداري في عملية تصميم وتقييم نظام المعلومات المحاسبي عن دور المحاسب المالي.

ومن خلال الشكل التالي نلاحظ أهم الفروق بين نظام معلومات الحاسبة المالية والادارية:

[1] أحمد زكريا زكي عصيمي، مرجع سابق، ص33.

[2] سعد بن البار، مرجع سابق، ص60.

[3] أحمد زكريا زكي عصيمي، مرجع سابق، ص37.

**جدول رقم (01):** الفروق الأساسية بين نظام المعلومات المحاسبية المالية ونظام المعلومات المحاسبية الادارية

| نظام معلومات المحاسبة المالية | نظام معلومات المحاسبة الادارية |
|---|---|
| **المعلومات فيها :** | **المعلومات فيها :** |
| **1**- ذات غرض عام، خاصة للمستفدين الخارجيين كالمستثمرين. | **1**- ذات غرض خاص للمستفدين الداخليين خاصة الادارة. |
| **2**- اجمالية عن ممتلكات والتزامات وايرادات ومصروفات المؤسسة ككل. | **2**- تفصيلية عن ممتلكات والتزامات وايرادات ومصروفات المؤسسة ككل أو أحد مكوناتها. |
| **3**- الزامية بموجب القانون. | **3**- غير الزامية وطبقا لرغبة المستفيد. |
| **4**- تعد طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP والمعيير المحاسبية المعروفة. | **4**- تعد بالشكل والمحتوى والمضمون الذي يحتاجه المستفيد، وغير ملزمة ب GAAP والمعايير المحاسبية المعروفة. |
| **5**- تعد بشكل سنوي. | **5**- لا يلزم أن تكون بشكل سنوي. |
| **6**- أكثر موضوعية ودقة وأقل مرونة. | **6**- أكثر مرونة وأقل موضوعية ودقة. |
| **7**- أقل اعتمادا على فروع العلوم الأخرى. | **7**- تعتمد كثيرا على فروع العلوم الأخرى كعلم الادارة وبحوث العمليات والحاسب الألي والاقتصاد...الخ. |
| **8**- مرتبطة بالماضي أكثر من المستقبل. | **8**- مرتبطة بالمستقبل أكثر من الماضي. |
| **9**- تكون عن المؤسسة ككل. | **9**- تكون عن الفروع أو الادارات أو الأقسام أو...الخ. |
| **10**- مالية فقط. | **10**- مالية وغير مالية. |

**مصدر:** أحمد زكريا زكي عصيمي، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر**، دار المريخ، الرياض، 2011، ص38.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أهم الفروقات المجودة بين نظام المعلومات المحاسبة المالية ونظام المعلومات المحاسبة الادارية.

**الفرع الثالث: الجهات المستفيدة من نظام المعلومات المحاسبي**

يستفيد من نظام المعلومات المحاسبي العديد من الجهات نذكر اهمها :[1]

1. **ملاك المؤسسة:** يوفر هذا النظام لملاك المؤسسة معلومات ضرورية سواء على الوضعية الحالية من خلال تمكينهم من معرفة أصول المؤسسة والأرباح الحالية والمستقبلية، والتعرف على الديون والالتزامات التي يجب على الوحدة المحاسبية الوفاء بها، الاحتياطات المكونة، وباختصار يساعد هذا النظام على اعطاء نظرة شاملة على الوضعية المالية للمؤسسة التي تساعدهم في اتخاذ القرارات.
2. **الدائنون والمصارف:** وهم الاشخاص المعنويون والطبيعيون الذين يمولون المؤسسة مثل الموردين في المدى القصير أو البنوك في المدى الطويل، فنظام المعلومات المحاسبي يوفر لهؤلاء المعلومات الضرورية التي تمكنهم من الاطلاع على الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.
3. **الجهات الحكومية:** يمثل هذا النظام مصدر مهم بالنسبة لبعض الجهات الحكومية مثل مصلحة الضرائب، مصلحة الرقابة...الخ، فمن خلال المعلومات التي يوفرها هذا النظام تستطيع مثلا مصلحة الضرائب تحديد الوعاء الضريبي ونسبة الضريبة.
4. **العملاء:** من خلال المعلومات التي يوفرها هذا النظام يستطيع العميل أن يعرف مع من يتعامل وما وضعية المتعامل معه وبالتالي ماهي درجة الثقة التي يمنحها لهذه المؤسسة.
5. **الادارة:** تستخدم الادارة نظام المعلومات المحاسبي في اتجاهات مختلفة منها:
   - قياس مدى نجاعة النشاط التنظيمي الذي تمارسه الادارة وتكاليف الأنشطة المختلفة للمشروع.
   - تحديد الكفاية النسبية لكل قسم من أقسام المؤسسة ولكل مرحلة من مراحل الانتاج.
   - تقرير السياسة الادارية اللازمة للوصول الى أهداف المؤسسة.
   - الرقابة على عمليات المؤسسة.
   - المساعدة في وضع خطط مستقبلية واعداد الموازنات التقديرية.
   - الحكم على قوة أو ضعف المركز المالي للمؤسسة.

[1] سعد البار، مرجع سابق، ص ص 63-64.

**الفرع الثالث: أهداف وأهمية نظام المعلومات المحاسبي**

لنظم المعلومات المحاسبية العديد من الأهداف والأهمية التي تساعد متخذي القرار ومختلف المستخدمين لمخرجاته.

**أولا: أهمية نظام المعلومات المحاسبي**

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي مهما جدا لكل المؤسسات على اختلاف أنواعها، وذلك للاعتبارات التالية: [1]

- توفير القوائم والتقارير المالية السنوية الالزامية كقائمة الدخل، وقائمة المركز المالي.
- توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات السليمة، سواء للمستفيدين الداخليين أو الخارجيين.
- توفير المعلومات المفيدة لوضع الاستراتيجيات، ورسم السياسات، واعداد الخطط.
- توفير المعلومات اللازمة لمتابعة العمليات يوما بيوم.
- توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء.

**ثانيا: أهداف نظام المعلومات المحاسبي**

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي شبكة اتصال في المؤسسة، من حيث إنتاج المعلومات وتقديمها إلى المستخدمين والمنفذين في المؤسسة من أجل مساعدتهم في أداء مهامهم. حيث يساعد على:

1. **توفير المعلومات اللازمة لانجاز العمليات والمهام اليومية:** تقوم المؤسسة يوميا بعدد من الأحداث الاقتصادية يطلق عليها العمليات المحاسبية وهي بمثابة أحداث تعبر عن عمليات تبادل لها قيمة اقتصادية مثل بيع المنتجات، واستلام النقدية من العملاء، أما العمليات الغير المحاسبية والبيانات التي لا تعبر عن أي أحداث اقتصادية فيتم تناولها في اطار نظم أخرى للمعلومات.[2]
2. **انجاز الالتزامات المتعلقة بالادارة:** ان أهمية الالتزامات تتحدد بتوفير المعلومات اللازمة الى المستخدمين الخارجيين عن المؤسسات. فعلى سبيل المثال المؤسسات المندمجة أو ذات الملكية العامة لها التزامات كبيرة كما في المؤسسات الصناعية ذات النفع العام، تلك المؤسسات مطلوب أن توفر معلومات الى أصحاب المصالح فيها الذين يشملون اضافة الى المالكين، اتحادات العمال، اللجان التنظيمية، المحللين الماليين،

[1] أحمد زكريا زكي عصيمي، مرجع سابق، ص ص 33-34.

[2] السيد عبد المقصود دبيان وأخرون، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، الاسكندرية، 2005، ص ص 70-71.

وحتى الجمهور العام. أما المؤسسات الأصغر والتي عادة ما يطلق عليها المساهمة فهي عادة ما تصدر قوائم مالية دورية الى المساهمين، وهي يجب أن توفر كذلك تقارير عن الدخل الخاضع للضريبة الى الجهات الحكومية.[1]

**3.** كما يستطيع نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة تقديم عدد من المساهمات خاصة عند استحداث نظام محاسبي جديد أو المعاد تجديده، حيث ينظم الأعمال أليا ويقلل الأخطاء ويقدم خدمات جيدة ومبتكرة للزبائن، ومن هذه المساهمات ما يمكن قياسه والبعض يصعب قياسه فالعوائد التي يمكن قياسها تتمثل في تخفيض التكاليف التي تتحملها المؤسسة، أما التي يصعب قياسها فلها مردود ايجابي على القيمة السوقية للمؤسسة وسمعتها، ومن ثم تحسين الربحية وتحقيق ميزة تنافسية، ويمكن تحديد هذه المنافع في مايلي: تقليل الأخطاء، زيادة المرونة، زيادة سرعة النشاط، تحسين التخطيط والرقابة الادارية، زيادة المرونة التنظيمية، زيادة كفاءة الموظفين.[2]

## المطلب الثالث: بنية نظام المعلومات المحاسبي

يقوم نظام المعلومات المحاسبي بالعديد من الوظائف التي تجعله ذا أهمية كبير لدى المديرين ومستخدمي المعلومات ولتحقيق ذلك يستلزم تصميم نظام معلومات محاسبي جيد لتحقيق ذلك.

### الفرع الأول: مكونات ووظائف نظام المعلومات المحاسبي

سنتطرق في هذا الجزء الى مكونات ووظائف نظام المعلومات المحاسبي.

#### أولا: مكونات نظام المعلومات المحاسبي

يتكون نظام المعلومات المحاسبي من عدة وحدات يمكن عرضها على النحو التالي:[3]

**1. وحدة تجميع البيانات:** وهذا الجزء من نظام المعلومات المحاسبي يقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمشروع أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل. وتتمثل هذه البيانات في الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها.

[1] ابراهيم الجزراوي، مرجع سابق، ص 29.

[2] سعد البار، مرجع سابق، ص 66.

[3] كمال أحمد الدهراوي، مرجع سابق، ص ص 49-51.

2. **وحدة تشغيل البيانات:** حيث البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات المحاسبي قد يتم استخدامها في الحال اذا ما وجد أنها مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها. ولكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة الى تشغيل واعداد لتكون معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات وبالتالي فانها ترسل أولا الى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبي.
3. **وحدة تخزين واسترجاع البيانات:** وتختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها للاستخدام في المستقبل أو لادخال بعض العمليات عليها قبل ارسالها الى متخذي القرارات.
4. **وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات):** وقنوات المعلومات هذه هي الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة الى أخرى داخل نظام المعلومات المحاسبي حتى تصل الى متخذي القرارات الادارية. وقد تكون قنوات الاتصال هذه ألية أو يدوية – على شاشات أو على ورق حسب الغرض والامكانيات المتاحة للمشروع.

**ثانيا: وظائف نظام المعلومات المحاسبي**

لأي نظام معلومات محاسبي مجموعة من المهام يمكن حصرها بصورة عامة في أربة مهام هي:

1. **تجميع البيانات:** تتحقق وظيفة تجميع البيانات خلال مرحلة المدخلات، وتتضمن عدة خطوات مثل تسجيل البيانات والتحقق من دقتها واكتمالها. وقد تكون تلك البيانات من خارج أو داخل المؤسسة أو هي ناتجة عن التغذية العكسية.[1]

كما تشمل هذه المرحلة والتي يطلق عليها عملية ادخال البيانات الحصول على البيانات من نظام العمليات وتسجيل هذه البيانات في المستندات والوثائق الملائمة، التحقق من صحة البيانات وتسجيلها على المستندات، التأكد من شمولية المستندات وكمالها.

2. **عمليات المعالجة:** يتم في هذه المرحلة اجراء مجموعة من عمليات المعالجة على المستندات التي تم الحصول عليها مثل:

- تصنيف المستندات التي تم الحصول عليها وفقا لمعايير محددة مسبقا مثل ملف فواتير المبيعات أو ملف أوامر الصرف...الخ.
- نقل محتوى المستندات الى مستندات أخرى مثل اعداد أمر الصرف، الذي يتضمن نقل محتويات فاتورة الشراء وتقرير الاستلام وأمر الشراء الى المستند الجديد أمر الصرف.

[1] السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 20.

- ترحيل محتوى الوثائق والمستندات الى السجلات المحاسبية الملائمة مثل ترحيل فواتير المبيعات الأجلة الى حسابات المدينين ذات العلاقة وتسجيل العملية في اليومية وترحيل العملية الى دفتر الأستاذ العام.
- اجراء مجموعة العمليات الحسابية على البيانات كعمليات الجمع والطرح والضرب والقسمة بغرض حساب أرصدة الحسابات ومجموع العمليات المسجلة في اليومية..الخ.
- اجراء بعض عمليات المقارنة بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيل والترحيل الى السجلات المختلفة.

3. **توليد المعلومات:** هي توفير نظام المعلومات المحاسبي المعلومات المفيدة للادارة لاتخاذ القرارات وللمستفيدين الخارجيين، ففي الأنظمة اليدوية يتم تأمين تلك المعلومات على شكل تقارير.
4. **الرقابة على البيانات:** تستخدم المؤسسات مجموعة من الاجراءات لتحقيق رقابة داخلية فعالة على العمليات ضمن المؤسسة، ومن أهم هذه الاجراءات:
   - التحديد المسبق للصلاحيات والمسؤوليات عن تنفيذ الأعمال والأنشطة.
   - الفصل بين الوظائف والمهام ذات العلاقة ببعضها.
   - تأمين التوثيق الكافي والملائم لكل الفعاليات والأنشطة.
   - حفظ الأصول والسجلات بطريقة جيدة وأمنة.
   - التقويم المستقل للأداء في مختلف الوحدات التنظيمية داخل المؤسسة.

تهدف الرقابة على البيانات الى التأكد من حماية أصول المؤسسة من المخاطر، والتأكد من صحة البيانات المسجلة ودقتها. لذلك تشمل عمليات الرقابة على البيانات الرقابة على المدخلات والمعالجة والمخرجات.[1]

والشكل التالي يبين أهم الوظائف التي يقوم بها نظام المعلومات المحاسبي:

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة ، عمان، 2006، ص ص46-47-49-51.

**الشكل رقم (05):** وظائف نظام المعلومات المحاسبي

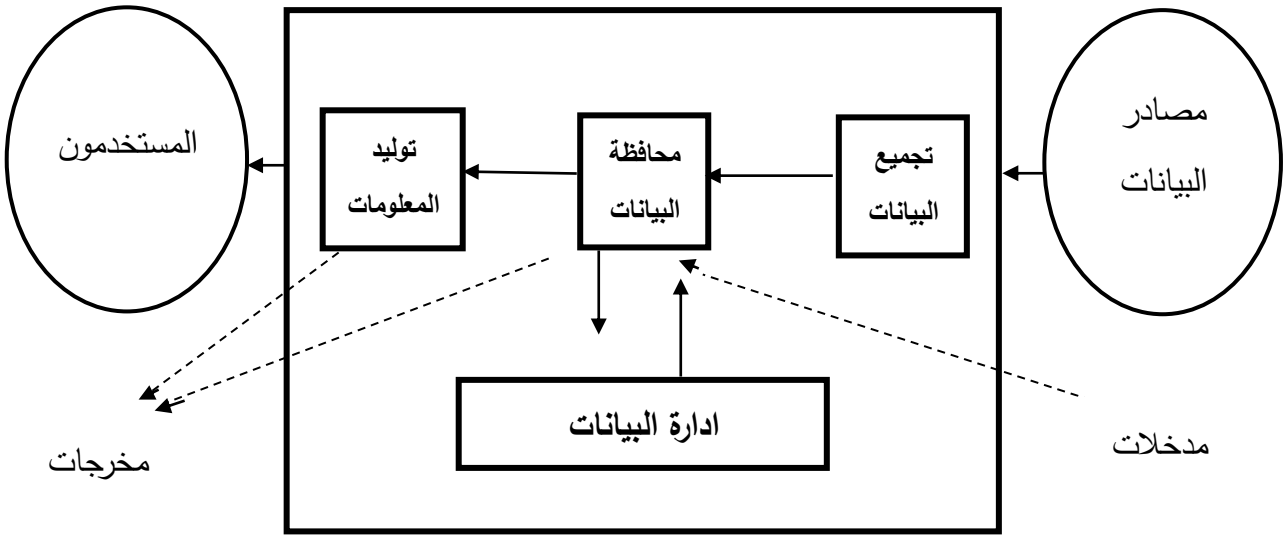


**الرقابة وأمن المعلومات**

**المصدر:** ابراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2009، ص30.

من خلال الشكل السابق يتضح أن وظائف نظام المعلومات المحاسبي هي الحصول على المدخلات من مصادر البيانات المختلفة وتحت الرقابة وأمن المعلومات يتم تجميع البيانات وادارة البيانات وتوليد المعلومات للمستخدمين في شكل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

**الفرع الثاني: مبادئ نظام المعلومات المحاسبي واجراءات تصميمه**

سنطرق في هذا الجزء الى المبادئ التي يعتمد عليها نظام المعلومات المحاسبي والطريقة المثلى لتصميم نظام معلومات محاسبي جيد يحقق أهداف المؤسسة.

**أولا: مبادئ نظام المعلومات المحاسبي**

لنظام المعلومات المحاسبي مجموعة من المبادئ نذكر أهمها:[1]

1. **مبدأ التكلفة المناسبة:** يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للادارة احتياجاتها من المعلومات، وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم المؤسسة وامكانياتها المالية.
2. **مبدأ الثبات في اعداد التقارير** :هذا المبدأ يعتبر من المبادئ الأساسية في المحاسبة وعليه فان أي نظام معلومات محاسبي يجب أن يكون قادرا على تحقيق واحترام هذا المبدأ والذي يتطلب أن تكون مخرجات النظام (التقارير المالية والختامية) معدة بطريقة واحدة وثابتة في كل الدورات، حتى يتمكن المستعملون لها المقارنة بين عدة سنوات والاستفادة منها.
3. **مبدأ العمل الانساني في اعداد التقارير:** مادام الفرد هو العنصر الأساسي داخل المؤسسة و أن أي نظام لا يعمل تلقائيا بل من خلال الأفراد وبواسطتهم، فانه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الانسانية بالتركيز على توفير الضروف الملائمة والمحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي والتعاون فيما بينهم.
4. **مبدأ الهيكلة:** ان تصميم نظام المعلومات المحاسبي يتطلب مراعاة ما يتضمنه الهيكل التنظيمي للمؤسسة من خطوط السلطة والمسؤولية، لأنه على أساسها توضع أساليب الضبط والرقابة الداخلية، ومما لا شك فيه أن مبدأ مراعاة الهيكل التنضيمي يستوجب تحديد البيانات المطلوبة ومدى فائدتها للادارات وأقسام المؤسسة الاقتصادية ووضع نظام سليم لمراقبتها.
5. **مبدأ الضبط والرقابة الداخلية:** ان الهدف من مخرجات النظام المحاسبي هو توفير معلومات دقيقة، صحيحة، وصادقة تكون قاعدة القرار السليم، لذلك يجب أن يتوفر النظام على اجراءات تنظيمية متكاملة تضمن هذه الدقة و تمنع كل الأخطاء، وأسلوب الضبط الداخلي أضيق نطاقا من المراقبة الداخلية، لأنه يوفر الأساليب التي تساعد على التحقق التلقائي من صحة البيانات وتمكين العملين من تقليل فرص الوقوع في الأخطاء.

[1] أحمد لعماري، **طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الانسانية، بسكرة، العدد1، 2001، ص ص 58-59-60.

6. **مبدأ التوقيت السليم:** ان نتائج النظام توجه الى جهات مختلفة لتتخذ القرارات المناسبة لذلك يجب أن يكون النظام المحاسبي المصمم قادرا على توفير هذه النتائج في الوقت المناسب وبالنوعية الجيدة.
7. **مبدأ المرونة:** يجب أن يكون النظام المصمم مرنا ليواجه كل التغيرات التي تحدث في المستقبل مع مراعاة الثبات والاستمرار في عرض البيانات، وهذا يعني أن يكون النظام قادرا على التوفيق بين مبدأ الثبات والاستمرارية ومبدأ المرونة، بحيث يمكن التعديل أو الاضافة حسب الضروف التي تواجه المؤسسة دون المساس بمبدأ الثبات والاستمرارية.
8. **مبدأ اعداد التقارير:** تعتبر التقارير من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، ويجب على هذا الأخير أن يكون قادرا على اصدار التقارير الداخلية والخارجية التي تعد وسيلة اتصال ما بين المستويات الادارية داخل المؤسسة الاقتصادية، كما يجب أن تعد هذه المخرجات بشيئ من الدقة تؤهلها لأن تكون قاعدة سليمة لاتخاذ القرارات.

**ثانيا: اجراءات تصميم نظام المعلومات المحاسبية**

من أبرز الاجراءات التي يعتمد عليها في تصميم نظام المعلومات المحاسبي نذكر:[1]

1. **دراسة طبيعة المؤسسات وهيكلها الوظيفي واحتياجاتها من البيانات:** اذ يلقي المصمم نظرة على طبيعة العمل في المشروع وملكيته وشكله القانوني، ويبني تصوره العام على كيفية العمل داخل أقسامه وادارته.
2. **دراسة النظام المحاسبي القائم:** تحديد مدى قدرة النظام المحاسبي القائم على الوفاء باحتياجات المؤسسة من البيانات، مع ابراز نقاط القوة والضعف في النظام عن طريق المراجعة الدقيقة للاجراءات المطبقة للتعرف على أهداف النظام، تفاصيله وذلك باتباع الخطوات التالية:
   - تبدأ عملية جمع المعلومات على نماذج من التقارير، والقيام بتقويمها من ناحية دوريتها، ونفقة اعدادها بما في ذلك العمالة والألات والأوراق، ودرجة الدقة والتفصيل فيها والسرعة في اعدادها وهذا بالاعتماد على خبرته السابقة وأخذ أراء الأشخاص الذين يستخدمونها بعين الاعتبار.
   - الحصول على صورة كاملة للهيكل المحاسبي الذي تتبعه المؤسسة بما في ذلك الكيفية التي يتم بها ترحيل البيانات الى دفاتر الأستاذ المساعدة ومدى دقة الاجراءات المتبعة.

[1] سميحة بوحفص، **دور نظام المعلومات المحاسبي في حساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة**، أطروحة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012-2013 ، ص ص 72-73، غير منشورة.

- دراسة الدليل المحاسبي للمؤسسة اذا تتضمن هذه الدراسة اجراءات القيد والترحيل والدفاتر المستخدم لهذا الغرض لتقديم كفاية الاجراءات المحاسبية المطبقة.
- الحصول على الخريطة التنظيمية للمؤسسة لمعرفة مراكز المسؤولية الحالية فيها وأهم نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية مع توضيح خطوط المسؤولية في صورة رئيسية.
- اعداد خرائط الاجراءات وهي عبارة عن: رسوم بيانية موضحة للاجراءات المتبعة فيما يخص المستندات أو البينات المتداولة بين فروع المؤسسة.

ويستعمل مصمم النظام المحاسبي عند اعداده لهذه الخرائط مجموعة من الرموز و الأشكال الهندسية والتي تبين شكل الخريطة عوضا عن الطريقة المألوفة وهي الشرح بالكلام، وتظهر أهمية خرائط الاجراءات معرفة كل مراحل تنفيذ العمل في النظام المحاسبي القائم وابراز نقاط الضعف والقوة فيه كما تعتبر هذه الخرائط احدى المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي، وهي تشتمل على عرض بياني للعمليات والاجراءات التي تنفذ بالنسبة لمستند معين من بداية ظهوره حتى نهاية الحلقة أو الدائرة مرورا بكل الأقسام المختصة والتي لها علاقة بمعالجة معلومات المستند. ويعتمد في تصميم هذه الخرائط على نقطتين أساسيتين هما:

- وضع رموز في شكل علامات مميزة.
- تقييم دقيق وواضح للأنظمة الفرعية الى عمليات أساسية.

3. **التخطيط لمعالجة النظام القائم أو بناء النظام الجديد:** يقوم مصمم النظام في هذه المرحلة بعقد مناقشات مع مختلف المستويات الادارية حول الاحتياجات المعروضة والمقترحات المقدمة، لصياغتها في شكل حلول بديلة وتقديمها لادارة المؤسسة، وبعد الاتفاق على اقتراح معين يعمد خبير التصميم الى توضيح كل التفاصيل المتعلقة بهذا الاقتراح بدءا بالمستندات ومختلف السجلات والحسابات والبيانات الواردة بها، اضافة الى أساسيات الدليل المحاسبي والألات المقترح استعمالها لتشغيل النظام الجديد.
4. **تصميم نماذج واجراءات النظام الجديد:** يعطي مصمم النظام في هذه المرحلة وصف عميق للنظام الجديد، يتضمن الأشكال والنماذج الجديدة للمستندات، وصورة تفصيلية للدليل المحاسبي الخاص بالنظام، ونوعية الألات التي يمكن توفيرها، والدورة المستندية المقترحة.
5. **اجراءات تنفيذ النظام الجديد:** يتم في هذه الخطوة البدء بتطبيق واختبار الاجراءات الجديدة للتأكد من أنها تحقق أهداف النظام، وأنها تسير في الاتجاه المحدد لها دون مشاكل.

## المبحث الثاني: اتخاذ القرار التمويلي

إن اتخاذ القرار التمويلي يعتبر جوهر العملية التسييرية، وهو عملية دائمة و تتوقف عليه استمرارية المؤسسة، كما يتوقف مستقبلها و نجاحها ونموها على درجة فاعليته، إذ يساهم في حل المشاكل وتحديد المصادر التمويلية للمؤسسة في مختلف المستويات وتمس جميع الوظائف بالمؤسسة. لذلك سيتم التطرق من خلال هذا المبحث الى العناصر التالية:

- ماهية عملية اتخاذ القرار.
- خطوات اتخاذ القرار والعوامل المؤثرة فيه.
- ماهية القرار التمويلي.

### المطلب الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار

يعتبر اتخاذ القرار من أهم العمليات التي يعتمد عليها المديرين في المؤسسة لحل مشاكلها وتمكينها من القيام بوظائفها وتحقيق أهدافها.

#### الفرع الأول: ماهية اتخاذ القرار

قبل التطرق الى تعريف اتخاذ القرار يجب علينا التطرق الي تعريف جوهره المتمثل في القرار نفسه.

**أولا: تعريف القرار**

عرف (Simon) القرار بأنه "اختيار بديل معين من البدائل لايجاد الحل المناسب لمشكلة جديدة ناتجة عن عالم متغير، وهو جوهر النشاط التنفيذي في الأعمال".[1]

ويعرف القرار كذلك بأنه "تعبير عن ارادة أو رغبة معينة لدى شخص معين (مادي أو معنوي)، حيث يتم الاعلان عن ذلك بشكل شفهي أو مكتوب من أجل بلوغ هدف معين ويفترض في هذه الحالة توفر البدائل والاختيارات اللازمة لبلوغ ما يصبوا اليه متخذ القرار من أهداف".[2]

[1] مؤيد عبد الحسين الفضل، **الابداع في اتخاذ القرارات الادارية**، دار اثراء، عمان، 2009، ص49.

[2] مؤيد الفضل، **الأساليب الكمية والنوعية في دعم قرارات المنظمة**، دار الوراق، عمان، 2007، ص23.

ويعرف كذلك على أنه "اختيار طريق أو سبيل معين للوصول الى هدف مرغوب ويحدده البعض بأنه اختيار واع للتصرف أو للتفكير بطريقة معينة في اطار مجموعة من الظروف".[1]

**ثانيا: تعريف اتخاذ القرار**

عرف الدرة وأخرون اتخاذ القرار Decision Making بأنه: "عبارة عن عملية اختيار بين بديلين أو أكثر، أو اختيار عمل من بين عدة خيارات متاحة أمام متخذ القرار بقصد حل المشكلة".[2]

ويعرف كذلك على أنه: "أنشطة يتم اتباعها لتحديد المشكلة، وبدائل الحل، وتقييم البدائل، واختيار البديل المناسب لحل المشكلة، وأهم خطوة تشير الى اتخاذ القرار هو اختيار البديل المناسب".[3]

ويعرف كذلك على أنه: "ذلك القرار الذي يعتمد في اتخاذه على أسلوب تحليلي منظم مرتكز على المنطق العلمي، موظفا جميع البيانات المتوفرة من أجل الوصول الى البدائل أو الحلول الممكنة لاتخاذه".[4]

**ثالثا: صنع القرار**

يعرف جينسبيرج، وكيز Ginsberg، Keys عملية صنع القرار على أنها العمليات التي نحصل من خلالها على النتائج من القرار.[5]

ومن واقع التعاريف السابقة يمكن ادراك أن عملية اتخاذ القرارات تنطوي على عدد من العناصر هي:[6]

- ✓ أن عملية اتخاذ القرار عملية ذهنية يتم من خلالها الوصول الى القرار المناسب.
- ✓ أن عملية اتخاذ القرار تقوم على أساس الاختيار من بين عدة بدائل أو خيارات.
- ✓ توافر البدائل وهو شرط ضروري لعملية اتخاذ القرار.
- ✓ هناك هدف من وراء اتخاذ القرار حيث يتمثل هذا الهدف في حل مشكلة أو تعديل وضع قائم.

---

[1] منى عطية خزام خليل، **الادارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية**، المكتب الجامعي الحديث، جامعة حلوان ،2009، ص90.

[2] عدنان عواد الشوابكة، **دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الادارية**، دار اليازوري العلمية، عمان، 2010، ص227.

[3] أحمد ماهر، **اتخاذ القرار بين العلم والابتكار**، الدار الجامعية، الاسكندرية،2007، ص22

[4] منعم زمرير الموسوي، **اتخاذ القرارات الادارية**، اليازوري العلمية، عمان، 2009، ص14.

[5] منى عطية خزام خليل، مرجع سابق، ص94.

[6] العياشي عيدوني، **دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات ضمن متطلبات التنمية المستدامة**، أطروحة ماجستير، قسم علوم التسيير ، تخصص ادارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،2013-2014، ص36. غير منشورة.

- ✓ الفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ القرار أي يجب توافر فترة زمنية كافية تسمح بدراسة جميع جوانب المشكلة لكي يتمكن متخذ القرار من الوصول الى القرار الصائب.
- ✓ توفر الموارد المادية والبشرية الضرورية لتنفيذ القرارات المتخذة
- ✓ واقع البيئة الداخلية للمؤسسة "مناخ العمل".
- ✓ البيئة الخارجية: ما يحيط بالمؤسسة من التغيرات، سياسية، اقتصادية، واجتماعية.

**رابعا: الفرق بين اتخاذ القرار وصنع القرار**

كما تجدر الاشارة الى أن هناك فرق بين اتخاذ القرار وصنع القرار حيث أن هذا الأخير هو الجهد المشترك لعناصر التنظيم في المؤسسة لعلاج المشكلات، وتصميم السياسات، ورسم الخطة والبرامج، وعليه فان صناعة القرار تنسب الى التنظيم أو المؤسسة، والأفراد بمختلف أسلاكهم متواجدين داخل التنظيم يؤثرون فيه، مرورا بجمع المعلومات، اتخاذ القرار، أي أن اتخاذ القرار هو جزء من عملية صنع القرار.[1]

**خامسا: خصائص اتخاذ القرارات**

تتمثل الخصائص المميزة لعملية اتخاذ القرارات فيما يلي:[2]

1. **القابلية للترشيد:** تفترض عملية اتخاذ القرار بأنه ليس هناك امكانية الوصول الى ترشيد كامل للقرار، وانما يمكن الوصول الى حد من الترشيد.
2. **التأثر بعوامل ذات صبغة انسانية واجتماعية:** تتأثر عملية اتخاذ القرارات بالعوامل السيكولوجية والنابعة من شخصية متخذ القرار والمرؤوسين والمساهمين في اتخاذها أو المتأثرين بها، كما تتأثر بعوامل نابعة من بيئة القرار سواء عوامل داخلية أو خارجية.
3. **الامتداد في الماضي والمستقبل:** تعتبر عملية اتخاذ القرارات امتداد واستمرار للقرارات التي تم اتخاذها واستمرار لها في الحاضر والمستقبل، وبمعنى أخر أن القرار الاداري لا يتخذ بمعزل عن بقية القرارات التي سبق اتخاذها.

[1] بركان دليلة، **تأثير الاتصال غير الرسمي على عملية اتخاذ القرار**، أبحاث اقتصادية وادارية، العدد العاشر ديسمبر 2011، بسكرة، ص219.

[2] عدنان عواد الشوابكة، مرجع سابق، ص ص239-240.

4. **الاعتماد على الجهود الجماعية المشتركة:** ان التنوع الكبير للمشكلات التي تواجه المؤسسات الحديثة على اختلاف أنواعها يتطلب ضرورة مشاركة المعنيين وذوي الرأي والخبرة في حل تلك المشاكل، سواء المتأثرين بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولا سيما أن للقرارات الادارية أبعاد تنظيمية وانسانية وقانونية واقتصادية.
5. **العمومية والشمول:** تقوم عملية اتخاذ القرارات على أسس عامة بالنسبة لجميع المؤسسات سواء كانت قرارات تتعلق بالتكنولوجيا أو الخدمات، وسواء كانت هذه المؤسسات تجارية أو صناعية أو خدمية، كما أنها تتصف بالشمولية، حيث يجب توفر القدرة على اتخاذ القرارات في جميع من يشغلون المناصب الادارية على اختلاف مستوياتها العليا والوسطى والاشرافية.

**الفرع الثاني: أنواع القرارات**

توجد عدة تصنيفات للقرارات وتبعا لها تحدد أنواع مختلفة من القرارات، والتي سنعرضها فيما يلي:

1. **تصنيف القرارات حسب نوعها داخل المؤسسة:** حيث تتمثل في:

- **قرارات التمويل:** هو "قرار المتعلق بكيفية الحصول على الأموال من المصادر المختلفة لتحقيق عائد مناسب دون التعرض لأخطار كبيرة".[1]
- **قرارات الاستثمار:** "القرار الذي ينطوي عليه تخصيص قدر معلوم من الأموال في الوقت الراهن على مدار مدة زمنية بهدف تحقيق ربح في المستقبل".[2]
- **قرارات توزيع الأرباح:** هي" مجموعة قرارات تشمل كافة الأمور التي تحدد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي على المساهمين من حملة الأسهم العادية، وزمن توزيع هذه الأرباح".[3]

2. **تصنيف القرارات حسب نوع الأنشطة الادارية:**[4]

- **القرارات الاستراتيجية:** وتتعلق بتحديد أهداف المؤسسة أو المتغيرات في تلك الأهداف والموارد المستعملة في تحقيق تلك الأهداف والسياسات الخاصة في الحصول على الموارد وتتسم النتائج المتوقعة لتلك القرارات بمستوي عالي من عدم التأكد وتحتاج الى الابداع والابتكار وتعتمد الحكم والبراعة الشخصية

[1] عبد الحليم كراجة وأخرون، **الادارة والتحليل المالي**، دار صفاء، أبوظبي،2000 ، ص33.

[2] ابتهاج إسماعيل يعقوب، علي عبد الرضا طاهر، **العوامل المؤثرة بجودة الأرباح ودورها في تعزيز قرارات المستثمر**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد01، الجامعة المستنصرية، العراق، 2014/5/6، ص248.

[3] حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، دار الوراق، عمان، 2004، ص73.

[4] صباح رحيمة محسن وأخرون، **نظم المعلومات المالية**، مؤسسة الوراق، عمان،2010، ص114.

لمتخذ القرار ولا توجد قواعد محددة لاتخاذ تلك القرارات وعموما فان هذا النوع من القرارات تختص به الادارة العليا ويعالج المشاكل الهيكلية ومن أمثلة القرارات هنا تلك الخاصة بالمنتوج الجديد.

- **قرارات السيطرة الادارية:** وتتعلق بالتحقق من الحصول على الموارد واستخدامها بكفاءة وفعالية لتحقيق أهداف المؤسسة وتقوم بها الادارات الوسطى في الغالب.
- **قرارات السيطرة التشغيلية:** وتخص المشاكل اليومية المتعلقة بعمليات التنفيذ والتحقق من أن المهام نفذت بكفاءة وفعالية فهي تهتم بانجاز الأنشطة المحددة مسبقا (مثل برنامج الانتاج)، وتتصف هذه القرارات بالتكرار والروتينية ولذلك يمكن وضع قواعد محددة مسبقا تعتمد في اتخاذها على الدرجة التي يكون الحكم الشخصي فيها ضئيلا ان لم يكن معدوما. وعموما لا توجد حدود فاصلة وواضحة بين الأنواع الثلاثة من القرارات تلك بل تتداخل مع بعضها.

**3. تصنيف القرارات حسب امكانية برمجتها:** حيث تتمثل في:

- **القرارات المبرمجة:** تشير الي القرارات المخططة سلفا والتي تتعامل مع حل المشكلات المتكررة أو الروتينية. ومن أبرز الأمثلة عن القرارات المخططة سلفا اعادة طلب شراء نوع معين من المواد الخام أو قرارات التعيين والتوظيف والاجازات، حيث توضح سلفا الاجراءات الخاصة بكل حالة من الحالات المذكورة، ومن اللوائح المعمول بها في مجال المشتريات أو شئون العاملين.....الخ
- **القرارات غير المبرمجة:** وهي تلك القرارات الغير متكررة الحدوث والتي تعالج مشكلات جديدة أو تتعامل مع المواقف الغير محددة أو الغير مألوفة مثل القرارات الاستراتيجية كابتكار نوع جديد من السلع، غزو أسواق جديدة، قرارات التوسع، قرارات الاندماج.

**4. تصنيف القرارات وفقا لمدى توفر حجم المعلومات:** حيث تتمثل في:

- **في حالة التأكد:** ونفترض أن لدى متخذ القرار معلومات تامة وكاملة عن النتائج الخاصة بالقرار ومتأكد من نتائج كل بديل من البدائل المتاحة.
- **في حالة المخاطرة:** ونفترض أن متخذ القرار يعلم احتمالات حدوث النتائج لكنه لا يعلم أي من هذه النتائج سوف تحدث.
- **في حالة عدم التأكد:** ونفترض أن متخذ القرار يعلم بكل النتائج المحتملة ولكنه لايعلم باحتمالات حدوث كل من هذه المنتائج.[1]

[1] ماجد أحمد عبد العزيز بشر، مرجع سابق، ص79.

**5. تصنيف القرارت حسب متخذ القرار:** حيث تتمثل في:[1]

- **القرارات التنظيمية:** هي التي يتخذها الاداري بصفته الرسمية، أي بصفته عضوا في التنظيم أو موظفا يشغل منصبا رسميا.
- **القرارات الشخصية:** هي التي يتخذها الاداري بصفته الشخصية وبناء على معتقداته وميوله.

وفي الواقع فان الفرق بيين القرارات التنظيمية والقرارات الشخصية هو فرق في الدرجة وليس في النوع، لأن شخصية الاداري تظهر في معظم القرارات التي يتخذها حتى ولو كانت قرارات تنظيمية.

**6. تصنيف القرارات حسب الهدف:** وتتمثل في:[2]

- **القرارات الفعالة:** هي التي تتم على اعلى مستوى من الفهم الفكري بمعنى أنها تتصدى لمفاهيم فكرية عالية ومجردة، مفاهيم استراتيجية، شاملة ذات تأثير قوي ينفذ ويحقق نتيجة فعالة.
- **القرارات غير فعالة:** وهي التي تتم علي مستوي من الفكر المجرد، مفاهيم جزئية لا يسعي لتحقيق هدف مؤثر وفعال.

## المطلب الثاني: خطوات اتخاذ القرار والعوامل المؤثرة فيه

عملية اتخاذ القرار من أهم العمليات داخل المؤسسة ولكي يخدم القرار أهداف المؤسسة يجب عليه أن يمر بعدة خطوات تجعله قرارا ذو فعالية، وبذلك فانه سيتأثر بالعديد من العوامل ليحقق ذلك .

### الفرع الأول: خطوات اتخاذ القرارات

رغم الاختلاف في تحديد خطوات اتخاذ القرار إلا إنه يمكن حصرها في أهم الخطوات التالية:

**1. الحادث المنبه:** نجد أنه قد يقع حادث ما يمثل حافزا يدفع الفرد نحو الدخول في عملية القرارات، وقد يكون هذا المنبه هو وجود فجوة في الأداء أو قد يكون فجوة في الفرصة، ونجد أن الأفراد متخذي القرارات يختلفون تماما في مدى استجابتهم للحادث المنبه.[3]

**2. تعريف أو تحديد المشكلة:** في هذه المرحلة يتم تعريف المشكلة وتمييزها عن المشكلة الحقيقية. والهدف الأساسي من هذه المرحلة هو التعرف على المشكلة بشكل دقيق وواضح، وتعريف المشكلة يعني بيان حدود

[1] مؤيد الفضل، مرجع سابق، ص27

[2] منى عطية خزام خليل، مرجع سابق، ص91.

[3] منى عطية خزام خليل، مرجع سابق، ص104.

المشكلة في مجال اتخاذ القرارات الادارية بأنها انحراف في الأداء عن الهدف المحدد مسبقا وبالتالي فان ادراك المشكلة يبدأ عند اكتشاف انحرافات نتيجة عدم اتفاق الأداء المستهدف مع الأداء الفعلي. كما ويتم تعريف المشكلة بدقة وتحديد أبعادها وعناصرها وتحري أسبابها الرئيسية من خلال جمع المعلومات اللازمة والاستعانة بأهل الخبرة من داخل المؤسسة أو خارجها لتشخيص المشكلة على أسس علمية وموضوعية.[1]

3. **تحليل المشكلة:** يتم تحليل المشكلة من خلال تقسيمها و الوصول الى الحقائق، ومن الأهمية بمكان تقسيم المشكلة بغرض معرفة من الذي ينبغي ان يتخذ القرار؟ و من الذي ينبغي استشارته عند اتخاذه؟ ومن الذي يجب ابلاغه بالقرار المتخذ؟ و يدون هذا التقسيم المسبق فان فعالية القرار المتخذ في النهاية سوف تقل كثيرا، لانه بهذا التقسيم وحده من الذي عليه أن يفعل ماذا لكي يمكن أن يكون القرار فعالا؟

وللتقسيم أربعة مبادئ هي:

- مستقبلية القرار و(المتمثلة في حدود الوقت و التي يمكن أن تؤدي الى تحقيق نتائج معينة و السرعة التي يمكن بعدها أن يبطل القرار المتخذ)
- أثر القرار المتخذ على المجالات ووظائف الأخرى.
- عدد الاعتبارات النوعية والتي تدخل في اتخاذه.

وسوف يؤدي هذا التصنيف وحده بأن هذا القرار سوف يساهم في تحقيق صالح المؤسسة ككل أكثر منه يحل المشكلة المباشرة أو المجلة على حساب المؤسسة ككل. لأن هذا التقسيم يصنف المشاكل على اساس علاقتها و ارتباطها بكل من أهداف المؤسسة ككل و بأهداف الجزء الذي يسال عنه مدير في موقع معين. ولذا فان التقسيم يضطر المدير لمعرفة المشكلة من وجه نظر المؤسسة ككل.[2]

4. **تحديد البدائل:** ان جمع المعلومات اللازمة ودراستها بشكل سليم ومعرفة أسباب حدوث المشكلة، وتحليل العلاقة بين المتغيرات المختلفة التي أدت الى حدوثها، تساعد متخذ القرار على البحث عن مجموعة بدائل والتي قد تكون حلا للمشكلة. بحيث يجب على متخذ القرار وضع اكبر عدد ممكن من الحلول البديلة بعد جمع المعلومات لضمان عدم الوقوع في الخطأ واختيار البديل المناسب، ولهذا يجب أن يتوفر في البديل المناسب تحقيق النتائج التي يسعي اليها متخذ القرار وأن يكون البديل في حدود الموارد المتاحة لمتخذ القرار حيث يتم بعد ذلك ترتيب البدائل ووفقا للأولويات. علما بأن المقصود بالبديل هو قرار مبدئي من بين مجموعة بدائل متاحة لمتخذ القرار بقصد المقارنة والتحليل.

[1] عدنان عواد الشوابكة، مرجع سابق، ص235.

[2] منى عطية خزام خليل، مرجع سابق، ص105.

5. **تقييم كل البدائل:** يقصد بتقييم البدائل هو عملية تحديد المزايا والعيوب المتوقعة لكل بديل من البدائل المتاحة. ويلزم هذه الخطوة التنبؤ بالمستقبل لأن المزايا أو العيوب لن تظهر الا في المستقبل.

وتنطوي عملية التقييم على الأمور التالية:

- تحديد العوامل الاستراتيجية في كل بديل والتي سيركز عليها الاهتمام عند القيام بعملة التنبؤ.
- التنبؤ بالنتائج المتوقعة لكل بديل، ومحاولة التنبؤ بكل ما يتعلق بالبديل سيجعل عملية التقييم شاقة جدا.

6. **اختيار أفضل بديل:** بعد الانتهاء من مرحلة تقييم كل بديل، يصبح أمام متخذ القرار مجموعة حلول ممكنة يتم بعدها تحديد نقاط القوة والضعف لكل بديل من البدائل المتاحة، وبناءا على ذلك يستطيع متخذ القرار اختيار أفضل بديل يحقق أكبر عوائد، وقد يكون البديل الذي يحقق أقل خسارة هو البديل الأفضل، اذا كان القرار يتعلق بمواجهة خسارة محتملة. وعموما نستطيع أن نقول ان متخذ القرار يجب أن يقوم بمقارنة الايجابيات والسلبيات للبدائل بحيث تتضمن هذه المرحلة أربعة معايير لاختيار أفضل بديل وهذه المعايير هي:

- **المخاطرة:** قيام متخذ القرار بتقييم مخاطر كل تصرف مقابل المكاسب المتوقعة.
- **الاقتصاد في الجهد:** تحديد أي من البدائل يمكنه اعطاء أفضل النتائج بأقل جهد للمؤسسة.
- **التوقيت:** اذا كان الوقت يتصف بالعجلة فان التصرف ينبغي أن يخدم ذلك الموقف، أو وجود حاجة الى جهد طويل ودائم فان البداية ستكون بطيئة لتجميع الزخم الذي قد يكون مطلوبا، وفي بعض المواقف نجد أن الحل ينبغي أن يكون نهائيا ويعمل على رفع رؤية المؤسسة نحو تحقيق أهداف جديدة.
- **قيود الموارد:** يعتبر العنصر البشري من أهم الموارد التي تنفذ القرارات وأن رؤيته وكفاءته ومهارته هي التي تحدد ما يمكن عمله وما يمكن تجنبه.

7. **اتخاذ القرار:** تنتهي عملية اتخاذ القرار بعد أن يتم وضع القرار موضع التنفيذ، أي بتحويله الى عمل فعال. حيث يتم اتخاذ القرار ليس بواسطة متخذ القرار فحسب، ولكن بواسطة أشخاص أخرين يحتاجون الى تحفيز وترغيب مادي ومعنوي، والى من يشعرهم بأن القرار هو قرارهم، ولن يأتي ذلك الا باشراكهم في عملية اتخاذ القرار.[1]

[1] عدنان عواد الشوابكة، مرجع سابق، ص ص237-238.

**الشكل رقم (06):** خطوات اتخاذ القرار

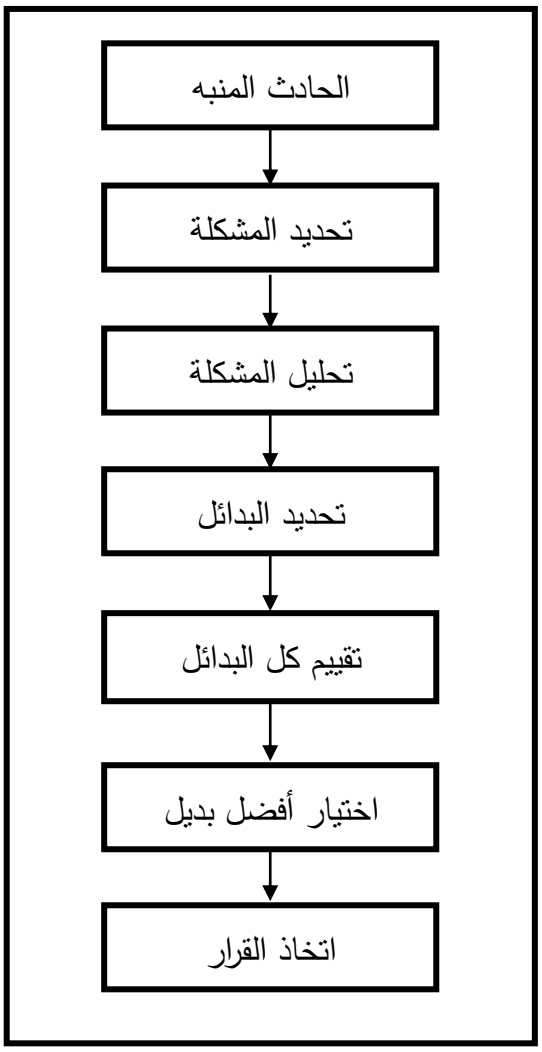


**المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على عدنان عواد الشوابكة، **دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الادارية**، دار اليازوري العلمية، عمان، 2010.

من خلال الشكل السابق يتضح أن الحادث المنبه هو أول خطوة من خطوات اتخاذ القرار وخلال عدة مراحل متتالية من تحديد وتشكيل وتحديد البدائل المتوفرة وتقييمها الى اختيار أفضل بديل وصولا الى النتيجة وهي اتخاذ القرار المناسب لحل المشكلة.

**الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات**

تواجه المؤسسة العديد من الصعوبات والعوامل عند اتخاذ القرارات نذكر منها:[1]

**1. عوامل البيئة الخارجية:**

وأهم العوامل البيئية التي تؤثر على القرارات مايلي:

**طبيعة النظام السياسي والاقتصادي في الدولة:** فطبيعة النظام السياسي وفلسفته وتركيبته تؤثر مباشرة على عملية اتخاذ القرارات وذلك بمدى القيود التي يفرضها النظام السياسي على حرية القيادات صانعة القرارات أو توجيه قراراتها لتأتي منسجمة مع فلسفة النظام. كما أن النظام الاقتصادي للدولة يؤثر في فعالية القرارات، وذلك في تفاوت المستويات الاقتصادية السائدة في المجتمع. وتوفر الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ القرارات.

**انسجام القرارات مع الصالح العام:** وذلك بمراعاة مدى تحقيق القرار لأهداف المواطنين وليس فئة منهم.

**التقاليد الاجتماعية والقيم الدينية:** التقاليد والعادات السائدة في المجتمع وطبيعة الديانة المتبعة.

**2. عوامل البيئة الداخلية:**

ونقصد هنا مستوى البيئة الداخلية للمؤسسة. وأهم هذه العوامل ما يلي:

- درجة مستوى ندرة الموارد البشرية والمادية والقدرات التنظيمية اللازمة لتنفيذ القرار.
- القوانين والتشريعات التي تعمل في اطارها المؤسسة.
- نقص المعلومات وعدم توفرها بالخصائص المطلوبة لعملية اتخاذ القرارات.
- عدم وضوح درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد والأقسام.
- مشكلة الاتصالات وعدم توفر قنوات الاتصال المناسبة الأفقية والصاعدة والهابطة داخل المؤسسة.
- عدم ادراك المشكلة وتحديدها نتيجة تداخل مسبباتها بنتائجها. مما يتعسر على متخذ القرار تمييزها بدقة، وبالتالي تتجه لمعالجة المشكلات الفرعية من هذه المشكلة وعدم التعرض الى المشكلة الحقيقية لعدم قدرة تحديدها وتعريفها.
- درجة المركزية، وحجم المؤسسة ودرجة انتشارها الجغرافي.

[1] ماجد أحمد عبد العزيز بشر، مرجع سابق، ص ص83-84.

3. **العوامل الشخصية:** ونقصد هنا العديد من العوامل الخاصة بشخصية متخذ القرار. فهناك عوامل تتصل بالنواحي كالادراك والقيم والدوافع، وعوامل أخرى تتصل بالنواحي الفسيولوجية كالقدرات العقلية وسن متخذ القرار وغيرها.
4. **تأثير عنصر الزمن:** يشكل عنصر الزمن ضغطا كبيرا على متخذ القرار، فكلما زادت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار لاتخاذ قراره كما كانت البدائل المطروحة أكثر والنتائج أقرب الى الصواب وامكانية التحليل للمعلومات المتاحة أكثر.

## المطلب الثالث: اتخاذ القرار التمويلي

التمويل هو عملية الحصول على الأموال وتحديد الهيكل المالي للمؤسسة، وذلك بتحديد المزيج المناسب من التمويل بالدين والتمويل بالملكية، وجعل تكلفة التمويل في حدها الأدنى بما يعظم ثروة المساهمين وقيمة المؤسسة وهي دائما الأهداف الأساسية لقرارات الادارة المالية.[1]

### الفرع الأول: ماهية القرار التمويلي

يعتبر القرار التمويلي من أهم القرارات المتخذة في المؤسسة والتي ترتكز عليها في الحفاظ على استمراريتها وتحقيق أهدافها.

### تعريف القرار التمويلي

ويعرف القرار التمويلي بأنه "القرار الذي يتعلق بأنواع مصادر التمويل وكيفية الحصول عليها، والموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول الى هيكل رأس المال الأمثل.[2]

ويعرف كذلك على أنه "تلك القرارات المتعلقة بكيفية اختيار المصادر المتاحة أو التي سوف يتم الحصول عليها (الخصوم وحقوق الملكية)".[3]

---

[1] السعدي عياد، **أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة ماجستير، قسم علوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة المسيلة، ص58، غير منشورة.

[2] محمود جمام، أميرة دباش، **أثر التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد4، 2015، جامعة أم البواقي، ص71.

[3] فيصل محمود الشواورة، **مبادئ الادارة المالية**، دار المسيرة، عمان، 2013، ص42.

ويمكن أن تصنيف هذه القرارات في المؤسسة بدلالة زمن انجاز العمليات كالأتي:[1]

- **قرارات تمويل طويلة الأجل:** هي قرارات خاصة بالاستثمار، أي انفاق مبالغ مالية من أجل تحقيق أرباح خلال مراحل متتالية، سواء كانت أموالا خاصة أو اقتراضات. تصنف هذه القرارات ضمن القرارات الاستراتيجية لأنها تهتم بتمويل الاستثمارات، منها قرارات التخطيط الاستثماري، قرارات الاستثمار في الأصول المتداولة.
- **قرارات تمويل قصيرة الأجل:** هي قرارات تتعلق أساسا باستخدامات الأموال لأجل قصير، أي لتشغيل دورة الاستغلال، وتصنف ضمن القرارات التشغيلية لأنها تهتم بتمويل الأصول المتداولة.

**الفرع الثاني: مصادر التمويل**

اتخاذ القرار التمويلي من أهم القرارت داخل المؤسسة لكونه القرار الذي يحدد مصادر الأموال المتاحة للمؤسسة والتي مكنها تمويل أنشطتها وتلبية احتياجاتها المالية منها.

**أولا: مصادر التمويل قصيرة الأجل**

وتتمل أهم مصادر التمويل قصيرة الأجل في:

**1. الائتمان المالي:**

يعرف الائتمان المالي بأنه ائتمان قصير الأجل يمنحه البنك الى العميل عندما يكون الأخير بحاجة الى تمويل بعض أصوله، ومن أهم أنواعه التالي:[2]

- **الائتمان المصرفي:** ان المؤسسات الاقتصادية تعتمد على البنوك اعتمادا كبيرا في ممارسة أنشطتها وعملياتها اليومية، فهي التي تسهل عمليات الدفع والاستيراد والتصدير وتوفير الائتمان اللازم لتمويل احتياجاتها الاستثمارية والتشغيلية، حيث تعتبر البنوك التجارية أهم مصدر من مصادر التمويل المتاحة للمؤسسات الاقتصادية التي تحتاج الى الائتمان المصرفي لابد وأن تتعامل مع العديد من المسائل والى

[1] عيادي عبد القادر، **دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل**، أطروحة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2007-2008، ص62، غير منشورة.

[2] فيصل محمود الشواورة، مرجع سابق، ص ص87-88.

اختيار نوع التمويل والبنك الذي سوف تتعامل معه، لاسيما وأن قدرة البنوك على الاقراض محددة بمجموعة من العوامل الحاكمة والتي يتمثل أهمها بالتالي:

- حجم رأس المال.
- الأرباح المدورة.
- الاحتياطات القانونية والاختيارية.
- اجمالي الودائع والحسابات الجارية.
- مستوى الودائع ومدى استقرارها.
- سقف الائتمان المصرفي المسموح فيه.

**2. الائتمان التجاري:**

ويعرف الائتمان التجاري بأنه ائتمان قصير الأجل يمنحه المورد الى المشتري عندما يقوم الأخير بشراء بالبضاعة لاعادة بيعها في المستقبل، على الرغم أن المؤسسات الصناعية لا تعتمد اعتمادا كبيرا على هذا النوع من الائتمان، بالمقارنة بالمؤسسات التجارية، والائتمان التجاري يعتبر من المضاهر الهامة للنظام التجاري المعاصر.[1]

**ثانيا: مصادر تمويل متوسطة الأجل**

**1. القروض المتوسطة الأجل:**

يتم الحصول على هذه القروض من البنوك التجارية بصورة عامة أو البنوك المتخصصة، وغالبا يتم تسديدها على شكل أقساط يتم تحديد مواعيد استحقاقها وقيمتها التي قد تكون متساوية في شروط عقد الاقراض، ويكون سعر الفائدة للقرض المتوسط الأجل أعلى من مثيله على القروض القصيرة الأجل لتعويض البنوك على تخليها على أموالها لفترة زمنية أطول، وتكون هذه القروض في الغالب مضمونة بأصول المؤسسة أو بأي نوع من الضمانات الأخرى وفي بعض الأحيان تقترن بجملة من الشروط التي تضمن للبنك استرجاع أمواله.[2]

[1] فيصل محمود الشواورة، مرجع سابق، ص93.

[2] سليماني عبد الحكيم، **دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية**، أطروحة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص41، غير منشورة.

**2. التمويل بالاستئجار (القرض الايجاري):**

هو الصورة التنفيذية التي يلزم بموجبها المؤجر بتجهيز الشركة المستأجرة بالأصل أو المعدات خلال مدة متفق عليها ويلزم المستأجر خلالها بدفع أقساط مدفوعات الايجار السنوية للمؤجر ويتحمل جميع المخاطر التجارية التشغيلية الناجمة بينما يبقي مالك الأصول مسئولا عن الاستثمارات الثابتة وخدمة الديون.[1]

ويتخذ الاستئجار أشكالا عديدة أهمها:

- **البيع ثم الاستئجار:** وفي هذا النوع تقوم مؤسسة تمتلك أراضي أو مباني أو معدات من نوع معين ببيعها الى مؤسسة مالية. وتقوم بنفس الوقت باستئجار الأصل المباع لمدة محددة وبشروط خاصة. واذا كان الأمر متعلق بأراضي أو مباني فان المقرض في هذه الحالة يكون شركة تأمين، أما اذا كان الأمر متعلقا بمعدات والألات فان المؤسسة المالية قد تكون شركة تأمين أو بنك أو أحد شركات التمويل المتخصصة.[2]
- **التأجير التشغيلي:** ويمثل هذا النوع من التأجير مصدر تمويل للمستأجر اذ يزوده بالأصل المطلوب دون الحاجة الى شرائه، كما يؤمن له خدمة الصيانة التي عادة ما تأخذ تكلفتها في الحسبان عند تقرير قيمة دفعات الايجار.[3]
- **الاستئجار المالي:** تميز الاستئجار المالي بأنه لا يتضمن خدمات صيانة ، ولا يمكن الغاؤه، ولا بد من سداد قيمة الأصل بالكامل. ويتم هذا النوع من الاستئجار على أساس الخطوات التالية:
  - تقوم المؤسسة التي تستخدم هذا النوع من الاستئجار باختيار الأصل الذي تريده ثم تتفاوض مع المنتج أو الموزع في كل الأمور المتعلقة بالسعر وشروط التسليم....الخ.
  - تقوم المؤسسة بعد ذلك بالاتفاق مع أحد البنوك مثلا على أن تقوم الأخير بشراء الأصل من المنتج أو الموزع على أساس أنها ستقوم باستئجار الأصل بمجرد شراؤه. وتنص شروط عقد الاستئجار على ضرورة سداد قيمة الأصل بالكامل للمشتري. وعادة يعطى للمستأجر حق تجديد عقد الاستئجار بعد

[1] علي عبد الله منصور، عمر السر الحسن محمد، **العوامل المرتبطة بقرار التأجير التمويلي ودورهما في تقويم الأداء المالي للشركة الوطنية للاجارة (دراسة ميدانية)**، مجلة العلوم الاقتصادية، معهد الادارة العامة، السعودية،2016، ص116.

[2] جميل أحمد توفيق، **أساسيات الادارة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت،2013، ص374.

[3] منير ابراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1998، ص554.

انتهاء فترة التعاقد الأصلية على أساس دفع أقساط مخفضة، ولكن ليس للمستأجر الحق في الغاء العقد الأساسي قبل أن يدفع بالكامل مجموع قيمة الأصل والفوائد للمشتري.[1]

**ثالثا: مصادر التمويل طويلة الأجل**

1. **أموال الملكية:** وتتمثل في:

- **الأسهم العادية:** يتكون رأس مال المؤسسة المساهمة من عدد من الحصص المتساوية والتي لاتقل قيمة الحصة الواحدة فيها عن 1000 دينار جزائري للسهم الواحد، وتمثل الأسهم العادية من جهة المؤسسة وسيلة التمويل الرئيسية والاعتماد يكون شبه رئيسي على هذا النوع من الأسهم اذ لا يحمل المؤسسة أية أعباء أو كلفة للغير كما هي الحال بالنسبة للأسهم الممتازة والسندات، والمؤسسة غير ملتزمة بدفع أي عائد لحملة الأسهم العادية مقابل استخدامها لأموالهم ولكن اذا حققت أرباحا وقررت توزيع الأرباح فبذلك يحصل حملة الأسهم على حصة من الربح ولا يحصلون على ربح في حالة عدم توزيعها للأرباح أو في حالة الخسارة.[2]

**مزايا وعيوب الأسهم العادية:**[3]

تتمثل المزايا في:

- لا تشكل كلفة ثابتة على المؤسسة لأنه لا يستحق عليها عائدا الا اذا تحقق ربح وتقرر توزيعه كله أو جزء منه.
- تعطي الأسهم العادية كمصدر تمويلي للمؤسسة مرونة أكثر من الأوراق المالية ثابتة الكلفة مثل السندات والأسهم الممتازة كما تكون أقل خطورة من غيرها.
- مصدر تمويلي مناسب عندما تكون المؤسسة قد استخدمت كامل طاقتها على الاقتراض.
- أكثر سهولة في التسويق من أوراق الدين الأخرى خاصة اذا كان مستقبل المؤسسة المصدرة لها جيدا.
- لا تتضمن تاريخ استحقاق محدد كما هو الحال في السندات الأمر الذي لايشكل عبئا على التدفقات النقدية.

[1] جميل أحمد توفيق، مرجع سابق، ص ص374-375.

[2] أيمن الشنطي، عامر شقر، **مقدمة في الادارة والتحليل المالي**، دار البادية، عمان، 2007، ص67.

[3] أيمن الشنطي، عامر شقر، مرجع سابق، ص ص70-71.

تتمثل العيوب في:

- يؤدي التوسع في اصدارها الى زيادة قاعدة المالكين وبالتالي تؤثر على سلطة المالكين المسيطرين حاليا.
- توسيع قاعد الأرباح وبالتالي تدني العوائد نتيجة لانخفاض الأرباح المحتجزة لاعادة الاستثمار.
- قد تكون كلفة اصدارها عالية من ناحية الاجراءات.
- الأرباح الموزعة تخضع للضريبة الأمر الذي يزيد من كلفتها مقارنة مع الدين.

- **الأسهم الممتازة:** يطلق على الأسهم الممتازة الأوراق المالية الممنهجة لأنها تجمع في خصائصها بين الأسهم العادية والسندات، فهي تشبه السندات من حيث أنها تأتي في مرتبة سابقة للأسهم العادية وان كانت تالية للسندات عند الحصول على العائد الدوري واستيفاء حقوق حملتها عند تصفية المؤسسة، ويمكن للأسهم الممتازة كالسندات أن تصدر بشروط تكفل استدعائها أو تحويلها الى أسهم عادية بشروط معينة. ومن ناحية أخرى، تشبه الأسهم الممتازة الأسهم العادية من حيث أنها تعتبر أيضا سندا للملكية له قيمة اسمية وقيمة سوقية ويرتبط اجله بوجود واستمرار المؤسسة. وتتماثل كل من الأسهم الممتازة والأسهم العادية من ناحية المعاملة الضريبية حيث لا تعتبر التوزيعات المقررة لكل منها، بخلاف فوائد السندات، من التكاليف الواجبة الخصم وصولا لوعاء الضريبة على الدخل، كما أن عدم سداد التوزيعات المقررة لكل من حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية لا يترتب عليه افلاس المؤسسة بخلاف الحال في حالة توقف المؤسسةعن سداد حقوق الدائنين وحملة السندات (الفوائد والأقساط).[1]

**مزايا وعيوب الأسهم الممتازة:[2]**

تتمثل المزايا في:

- ان عدم دفع عوائد عليها لايؤدي الى الافلاس.
- ان العوائد المستحقة عليها سوف تكون على الأغلب ثابتة.
- ان اصدارها لايؤدي الى التدخل في قرارات الادارة.
- ان حق استدعائها يعطي الحق في استبدالها بوسائل دين أقل تكلفة.

[1] عاطف وليم أندراوس، **التمويل والادارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،2007، ص377.

[2] فيص محمود الشواورة، مرجع سابق، ص ص114-115.

- تزيد من هامش الأمان وتحسن من القدرة الائتمانية للمؤسسة.
- تخفيض نتائج احتمالات تعرض المؤسسة الى أوضاع اقتصادية سيئة.

تتمثل العيوب في:

- عدم السماح بتنزيل أرباحها المدفوعة من الدخل الخاضع للضريبة.
- تؤدي الى زيادة الأعباء المالية المترتبة على المؤسسة.
- قد يفرض حملة الأسهم الممتازة بعض القيود على المؤسسة.

- **الأرباح المحتجزة:** [1]

ويقصد بالأرباح المحتجزة الأرباح التي لا تقوم المؤسسة بتوزيعها على المساهمين وذلك لتقوية مركزها المالي ومساعدتها على النمو والتطور كما تعتبر الأرباح المحتجزة المصدر الأمن الذي تستخدمه المؤسسة في حالة تعرضها لأي طارئ.

والأرباح المحتجزة تظم:

- الاحتياطات الاختيارية.
- الاحتياطات الأخرى.
- الأرباح المدورة.

**مزايا وعيوب التمويل بالأرباح المحتجزة:**

تتمثل المزايا في:

- يعتبر التمويل بالأرباح المحتجزة مصدرا متاحا لكل المؤسسات التي تحقق أرباح.
- سهولة الحصول عليه فهو لا يحتاج الى ضمانات كما في حالة التمويل بالسندات.
- انخفاض تكلفته بالقارنة مع السندات والأسهم الممتازة.
- ان التمويل بالأرباح لا يترتب على المؤسسة أية التزامات كما في حالة التمويل بالسندات والأسهم الممتازة.

[1] عبد الحليم كراجة وأخرون، مرجع سابق، ص ص87-88.

- ان التمويل بالأرباح المحتجزة لا يضعف المركز المالي التنافسي لكبار المساهمين نظرا لعدم دخول مساهمين جدد.

تتمثل العيوب في:

- عدم توفر هذا المصدر في بداية المشروع.
- محدودية هذا المصدر وبالذات في السنوات الأولى من عمر المشروع.
- ان استخدام الأرباح المحتجزة في تمويل المشروع يؤدي الى انخفاض القيمة الدفترية للسهم وانخفاض قيمته السوقية.

**2. الأموال المقترضة:** وتكون في صيغتين:[1]

- **القروض طويلة الأجل:**

هي تلك القروض التي يزيد أجلها عن السبع سنوات، تمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية، وهي توفر موارد مالية كبيرة للمؤسسات، يتم استغلالها في تمويل مشروعاتها الاقتصادية الكبيرة وتغطية احتياجاتها المالية الأخرى. وينح هذا النوع من القروض من قبل البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة في توظيف الموارد المالية طويلة الأجل وهنا قد تفرض جملة من الشروط على المؤسسة المستفيدة من القروض الطويلة الأجل، حيث امكانية فرض معدل فائدة مرتفع نسبيا. كما قد تطلب ضمانات مادية أو شخصية لقاء منحها، وفي أحيان أخرى قد يشترط مراقبة كيفية استخدامها ومجالات استعمالها.

- **السندات:**

ان التمويل بواسطة اصدار السندات يعد شكلا من أشكال القروض طويلة الأجل. والسند يعتبر مستند مديونية تصدره المؤسة ويعطي لحامله الحق في الحصول على عائد سنوي ثابت والحق استرجاع قيمته في تاريخ الاستحقاق.

ومن خلال الشكل التالي سنوضح أهم مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة:

[1] سليماني عبد الحكيم، مرجع سابق، ص ص45-46.

**الشكل رقم (07):** مصادر التمويل للمؤسسة

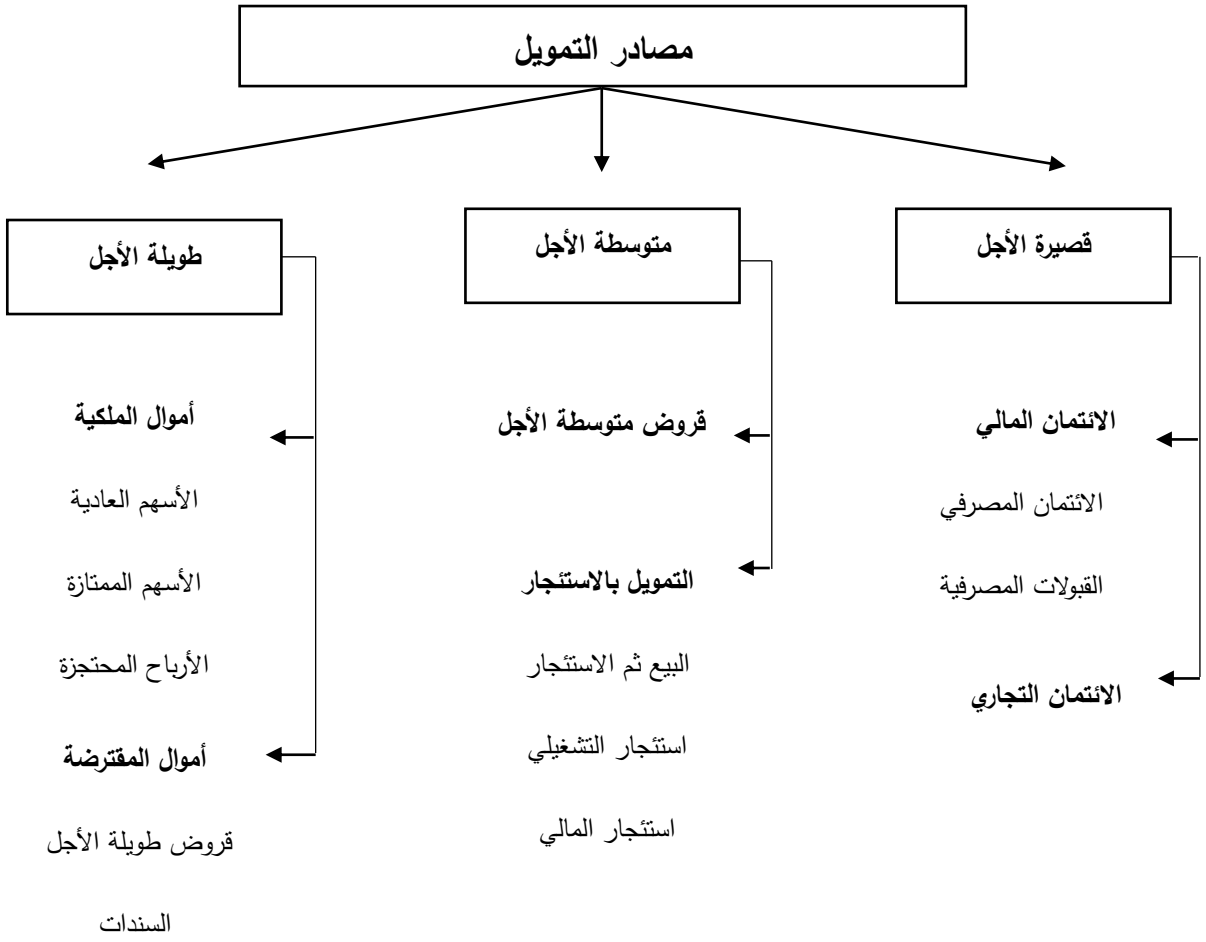


المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على أيمن الشنطي، عامر شقر، **مقدمة في الادارة والتحليل المالي**، دار البادية، عمان، 2007.

من خلال الشكل السابق أن مصادر التمويل تنقسم الى ثلاثة أنواع أساسية (قصيرة، متوسطة، طويلة).وهي بذاتها تنقسم كل منها الى عدة فروع مشكلة مزيج تمويلي جيد للمؤسسة عند الرغبة في الحصول على تمويل نفسها

**الفرع الثالث: المعلومات الملائمة لقرار التمويل**

يتوقف النجاح في قرارات التمويل على مدى توفر المعلومات الملائمة لهذا القرار، ومن ثم على قدرة المدير المالي في استخدام هذه المعلومات وتوظيفها بالشكل المناسب.

وتتمثل مختلف المعلومات التي تعتمد في اتخاذ القرار التمويلي المناسب في:[1]

تلجأ المشروعات عامة في تمويل احتياجاتها المالية قصيرة الأجل أي رأسمالها العامل عادة الى التسهيلات التجارية من الموردين، أو التسهيلات المصرفية قصيرة الأجل من البنوك. والمعلومات الملائمة لهذا النوع من القرارات هي مثل: نسب الخصم التجاري والخصم النقدي الذي يمنحه الموردون، وطول فترة الائتان، ومعدل الفائدة على القروض أو التسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك.

أما استثماراتها طويلة الأجل فتمولها عادة اما من مصادر تمويل خارجية أي بالقروض المباشرة أو غير مباشرة (سندات الدين). كما يمكنها اذا ما وجدت ذلك مناسبا أن تمول هذه الاستثمارات داخليا من الملاك اما باصدار الأسهم أو باستخدام ما لديها من احتياطيات أو أرباح محتجزة.

**01.في حالة التمويل الخارجي:**

تشمل المعلومات الملائمة ما يلي:

- معدل الفائدة للسند أو القرض.
- شروط السداد.
- القيمة الاسمية والقيمة السوقية، شروط الاصدار والقابلية للتحويل بالنسبة للسندات.
- نوع الضمانات والقيود الأخرى التي يفرضها المقرض على المؤسسة المقترضة.
- مخاطر الرفع المالي.

**02.في حالة التمويل الداخلي من الملاك:**

تشمل المعلومات الملائمة مايلي:

- القيمة الاسمية للسهم العادي أو الممتاز.

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل، عمان، ط2، 2006، ص ص288-289.

- القيمة السوقية للسهم العادي أو الممتاز.
- تكلفة الفرصة البديلة أي العائد على الاستثمار المتوقع في مجالات أخرى خارج المؤسسة.
- السياسة الادارية المطبقة بشأن توزيع الأرباح.

## المبحث الثالث: دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي

تعد نظم المعلومات المحاسبية هي الركيزة الأساسية التي يستعين بها المدير المالي للقيام بعملية اتخاذ القرار التمويلي الأمثل الذي يساهم في استمرارية وزيادة منافسة المؤسسة. لذلك سنتطرق خلال المبحث الى العناصر التالية:

- الهيكل التمويلي الأمثل.
- دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار التمويلي.
- دور النسب المالية في اتخاذ القرار التمويلي.

### المطلب الأول: الهيكل التمويلي الأمثل

إن هدف المدير المالي عند اتخاذه القرارات التمويلية هو التوصل إلى ذلك المزيج التمويلي الأمثل الذي يعظم إجمالي القيمة السوقية للمؤسسة. حيث سنتطرق خلال هذا المطلب الى الهيكل التمويلي الأمثل وأبرز خصائصه.

**تعريف الهيكل التمويلي الأمثل**

قبل التطرق الى مفهوم الهيكل التمويلي الأمثل لابد من التمييز بين مصطلحين أساسيين هما:

**الهيكل المالي:** ويعرف بأنه "تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على أموال بهدف تمويل استثماراتها، وتشتمل على كافة العناصر التي تتكون منها مكونات الخصوم، سواء كانت تلك العناصر طويلة الأجل أو قصيرة الأجل".[1]

**هيكل رأس المال:** يعرف بأنه "مزيج من المصادر طويلة الأجل مثل الأسهم الممتازة، والسندات، والقروض طويلة الأجل، والأرباح المحتجزة".[2]

[1] سليمان شلال وأخرون، **العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال**، حالة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة (2001-1997) المنارة، المجلد 14، العدد1، 2008، 12-02-2006، ص58.

[2] عادلة حاتم ناصح، عبد الخالق ياسين البدران، **علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة**، دراسة تطبيقية علي عينة من شركات القطاع الصناعي المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2004-2011، العدد 37، المجلد10، 2014، جامعة البصرة، العراق، ص87.

**الهيكل التمويلي الأمثل:** يعرف على أنه " ذلك الهيكل الذي يؤدي الى تدنية تكلفة الأموال (تكلفة رأس المال) الى أقل حد ممكن".[1]

ويعرف كذلك علي أنه:"ذلك الهيكل التمويلي الذي يحقق أكبر ربح لملاك المؤسسة، وبالتالي فهو الهيكل الذي يحقق أقصى قيمة سوقية للسهم".[2]

**خصائص هيكل التمويل الأمثل**

ومما سبق يمكن تحديد أهم خصائص الهيكل التمويلي المناسب كما يلي:[3]

1. **الربحية:** من خلال الوصول الى أقصى استخدام ممكن للرفع المالي ( توليفة من أموال المقرضين والدائنين ويعبر عن نسبة الدين الى مجموع الموجودات ) مع الالتزام بأقل تكلفة ممكنة، يجب أن يحقق الهيكل التمويلي ربحية معتبرة للمؤسسة.
2. **القدرة على الوفاء بالديون:** يحدد هذا العامل الحد الأقصى الذي يمكن أن تتحمله المؤسسة من القروض، والذي يجب أن لا تتجاوزه حتى لا تهدد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه تسديد القروض. وفي نفس الوقت يجنب الملاك أو حملة الأسهم العادية بالمؤسسة، أية مخاطر حالية اضافية.
3. **المرونة:** ينبغي على الهيكل التمويلي أن يتميز بالقدرة على تعديل مصادر الأموال، أي يتيح للمؤسسة القدرة على التصرف في المواقف المتغيرة والتكيف معها، مع مراعاة الحصول على الاحتياجات المالية بأقل تكلفة.
4. **الرقابة:** بمعني أن يحتوي الهيكل التمويلي على أفضل الشروط المالية التي تحد من المخاطر المالية ومن درجة الرقابة التي يفرضها المقرضون على أعمال المؤسسة، أي فقدان السيطرة على ادارة المؤسسة.

كما تجدر الاشارة الى أنه قد تعطي مؤسسة ما أهمية أكبر للمرونة على حساب الرقابة، بينما تهتم مؤسسة أخرى بالقدرة على الوفاء بالديون أكثر من العوامل الأخرى، كما قد تتغير الأهمية النسبية لهذه العوامل تبعا لتغير ظروف البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، ونتيجة لذلك فان الهيكل التمويلي الأمثل هو الذي يكون قابل للتكيف بسهولة مع الظروف المغيرة.

[1] سليماني عبد الحكيم، مرجع سابق، ص115.

[2] عيادي عبد القادر، مرجع سابق، ص ص109-110.

[3] سليماني عبد الحكيم، مرجع سابق، ص116.

## المطلب الثاني: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار التمويلي

تعتبر مؤشرات التوازن المالي من أهم االأدوات في تحليل القوائم المالية للمؤسسة، ويتم قياس التوازن المالي باستخدام المؤشرات التالية:

- **رأس المال العامل FR** :

يوضح رأس المال العامل هامش الأمان الذي تتمتع به المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وتوجد عدة تعاريف لرأس المال العامل من أهمها:[1]

يعرف رأس المال العامل على أنه: "الفرق بين الموارد الدائمة ( المتمثلة في الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل والمتوسطة الأجل) والأصول الثابة".

ويعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي يتعتمد عليها المؤسسة في ابراز توازنها المالي في الأجل الطويل وهناك من يطلق عليه هامش أمان المؤسسة. بحيث يسمح للمؤسسة بمجابهة الاستحقاقات القصيرة الأجل المتمثلة في الديون القصيرة الأجل في حالة تأخر بيع المخزون أو تأخر تحصيل الحقوق... ولذلك يلعب رأس المال العامل دور صمام أمام لها.

**أنواع رأس المال وطرق حسابه**

هناك أربعة أنواع من رأس المال العامل وهي:[2]

1. **رأس المال العامل الصافي:** يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف أيضا على أنه الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة، ويتم حسابه بطريقتين هما:

من أعلى الميزانية:

| |
|---|
| **رأس المال العامل** = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة |

[1] سليماني عبد الحكيم، مرجع سابق، ص ص129-130.

[2] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، أطروحة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص ادارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص ص59-60، غير منشورة.

من أسفل الميزانية:

| |
|---|
| **رأس المال العامل** = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل |

2. **رأس المال العامل الخاص:** يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية.

ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

| |
|---|
| **رأس المال العامل الخاص**= الأموال الخاصة – الأصول الثابتة |

3. **رأس المال العامل الأجنبي:** يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في اجمالي الديون، وهنا لا ينظر الى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة.

ويكتب رأس المال العامل الأجنبي وفق العلاقة التالية:

| |
|---|
| **رأس المال العامل الاجنبي** = مجموع الديون |

4. **رأس المال العامل الاجمالي:** يقصد برأس المال العامل الاجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل، والتي تشمل كل من قيم الاستغلال، القيم غير محققة والقيم الجاهزة.

ويكتب رأس المال العامل الاجمالي وفق العلاقة التالية:

| |
|---|
| **رأس المال العامل الاجمالي** = اجمالي الأصول الجارية |

**الحالات الممكنة لرأس المال العامل**

من خلال العلاقة التي يحسب بها رأس المال العامل نجد ثلاث حالات يمكن أن يكون عليها:[1]

- **رأس مال عامل موجب:** في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة ويبقى للمؤسسة هامش أمان، والذي يمكن تخصيصه لتمويل دورة الاستغلال أو لمواجهة استحقاقية الديون.
- **رأس مال عامل معدوم:** هنا المؤسسة تمول أصوها الثابتة بطريقة مناسبة مع عدم تحقيق أي هامش، هذه الحالة غير أمنة، بحيث ينجم عنها مخاطر في الأجل القصير، خاصة فيما يتعلق بالقدرة على السداد.
- **رأس مال عامل سالب:** يشير المؤشر أن المؤسسة عجزت عن تمويل أصولها الثابته باستخدام مواردها وبالتالي فهي بحاجة الى مصادر تمويل اضافية.

**احتياجات رأس المال العامل BFR :**

ومن أهم التعاريف التي عرف بها الاحتياج في رأس المال العامل نذكر:[2]

يمثل الاحتياج في رأس المال العامل: " اجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال وهي عبارة عن الفرق بين اجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى باستثناء السلفات المصرفية من جهة ثانية".

ويعبر الاحتياج في رأس المال في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد الدورية، ويحسب كما يلي:

**الاحتياج في رأس المال العامل** = ( قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة ) – ( د.ق.أ – سلفات مصرفية )

- دورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة ( قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة ).

[1] سليماني عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 130.

[2] مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة، 13-14 ديسمبر 2011، جامعة ورقلة، ص7.

- موارد التمويل مرتبطة بسرعة دوران د.ق.أ باستثناء التسبيقات أي كل د.ق.أ عند وقت استحقاقها ما عدا السلفات المصرفية.

واذا كانت الديون قصيرة الأجل ماعدا السلوفات المصرفية أصغر من القيم غير جاهزة وقيم الاستغلال فهذا يدل علي أن المؤسسة بحاجة الي أموال خارج الدورة الاستغلالية والعكس اذا كانت القروض القصيرة الأجل عدا السلفات المصرفية أكبر من مجموع القيم الجاهزة وقيم الاستغلال فهذا معناه أن المؤسسة ليست بحاجة الى تمويل.

**الخزينة:**

ومن أهم التعاريف التي عرفت بها الخزينة نذكر:[1]

تعد الخزينة من أهم المقاييس التي يتم بها قياس السيولة المالية للمؤسسة الاقتصادية، اذ تعبر الخزينة عن القيم المالية السائلة التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لمواجهة احتياجاتها اليومية، فهي تنتج اما عن صافي القيم الجاهزة باستثناء السلفات المصرفية أو الفرق بين رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل أي القيمة السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بطرح احتياجات رأس المال العامل من الهامش، وتحسب بالعلاقة التالية:

| |
|---|
| **الخزينة** = القيم الجاهزة – السلفات مصرفية |

| |
|---|
| **الخزينة** = رأس المال العامل – احتياج في رأس المال العامل |

وترتبط الخزينة برأس المال العامل واحتياجاته بحيث يمكن أن تظهر ثلاث حالات:[2]

- **خزينة موجبة:** ويكون رأس المال العامل أكبر من الاحتياجات وهذا يعني وضعية حسنة للمؤسسة لكن يجب مراعاة أن لا يكون الفرق كبيرا هذا يعني وجود موارد معطلة يجب استثمارها.

[1] نوبلي نجلاء، **استخدام أدوات المحاسبة الادارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة دكتوراء، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص115 غير منشورة.

[2] سليماني عبد الحكيم، مرجع سابق، ص131.

- **خزينة معدومة:** أي تساوي رأس المال العامل مع الاحتياج وهذا يمثل توازن مالي أمثل للمؤسسة والوصول الى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وفق الامكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد ومن ثم التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.
- **خزينة سالبة:** عندما تكون الاحتياجات أكبر من رأس المال العامل هذا يعتبر خطر على المؤسسة لأنها تكون بحاجة الى موارد لمواصلة نشاطها لذا عليها التخفيض من الاحتياجات والرفع من الموارد.

## المطلب الثالث: دور النسب المالية في اتخاذ القرار التمويلي

تعتبر النسب المالية من الأدوات الهامة لتحليل القوائم المالية، حيث تستخدم النسب المالية لتقييم موقف مؤسسة معينة مع مؤسسات أخرى مماثلة في الصناعة، وقد تستخدم لتقييم أداء المؤسسة خلال عدة سنوات.

وتنقسم نسب المالية الى عدة نسب هي:

### 1. نسب الهيكل المالي

هي النسب التي تقيس المدى الذي وصلت اليه المؤسسة في اعتمادها على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، وتبين الارتباط الموجود بين رأس المال والالتزامات المترتبة عليه، وعليه فحساب النسب المالية المتعلقة بالمديونية تعتبر في غاية من الأهمية بحيث تعرض درجة الخطر المالي الذي يواجه المؤسسة.[1]

ويمكن حساب مختلف أنواع نسب الهيكل المالي كالتالي:[2]

- **نسبة التمويل الدائم:** تعبر عن رأس المال العامل في شكل نسبة، وتقدم هذه النسبة الكيفية التي قامت عليها المؤسسة في تمويل أصولها الثابتة، حيث كلما قلت النسبة عن الواحد تعكس هشاشة الهيكلة المالية، حيث تجيز تمويل استخداماتها الثابتة بديون قصيرة الأجل وهذا ما من شأنه أن يخرق قاعدة التوازن المالي الأدني. أما اذا كانت النسبة أكبر من الواحد تدل على وجود رأس مال عامل موجب يغطي احتياجات الاستغلال.

[1] أنفال حدة خبيزة، **تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية**، أطروحة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011، ص36، غير منشورة.

[2] بوربيعة غنية، **محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة**، أطروحة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر(03)، 2011-2012، ص ص145-145-147، غير منشورة.

وتحسب وفق العلاقة التالية:

**نسبة التمويل الدائم** = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

**نسبة التمويل الخاص:** تعطينا مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، وفق العلاقة التالية:

**نسبة التويل الخاص** = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

اذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد فان رأس مال العامل الخاص مساوي للصفر ويبقي ذلك أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة، أما الديون طويلة الأجل ان وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة ويكون رأس المال العامل الصافي أكبر من الواحد.

اذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال بالاضافة الى ديون طويلة الأجل لتمويل الأصول المتداولة. وهذا ليس مفيدا للمؤسسة لأن الديون طويلة الأجل عليها فوائد والأصول المتداولة ليس لها فوائد.

**نسب الاستقلالية المالية:** من الطبيعي أن استقلالية المؤسسة ترتبط بمديونيتها اذن ففي هذه النسبة يجب مقارنة الأموال الخاصة بالأموال الأجنبية، وفق العلاقة التالية:

**نسبة الاستقلالية المالية** = الأموال الخاصة / مجموع الديون

**نسبة الاستقلالية المالية** = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

يجب أن تكون النسبة الأولى بين القيمة 1 و 2، فاذا تساوت مع العدد 2 أو زادت عنه فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر مما يجعل لها قدرة كافية للتسديد أو الاقتراض، أما اذا كانت تساوي الواحد أو أقل فهذا يعني تساوي الطرفين ويجعل المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون.

بينما النسبة الثانية فلا يجب أن تنخفض عن 0.5، أي يجب أن لا تمثل الأموال الخاصة أقل من 50% من مجموع الخصوم. والا تكون المؤسسة قد فقدت استقلاليتها لأن مواردها مشكلة بأكثر من 50% من الديون.

**نسبة قابلية السداد:** تقيس مدى قابلية المؤسسة للوفاء بديونها وتعطى بالعلاقة التالية:

| |
|---|
| **نسبة القابيلة للتسديد** = مجموع الديون / مجموع الأصول |

المعيار المستعمل هو 2.5 فكلما كانت النسبة أقل من 2.5 كلما زادت الديون الطويلة الأجل، فالنشاط يولد موارد كافية للتسديد السريع أي المؤسسة تتمتع بنسبة على التسديد معتبرة، أما اذا كانت أكبر من 2.5 ليس لها هامش حركة كبير والتسديد يستهلك كل أو جزء كبير من طاقة المؤسسة على التمويل االدائم.

**2. نسب السيولة**

تعرف السيولة على أنها مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة مالية. وتتوقف سيولة المؤسسة على مقدرتها لتحويل أصولها المتداولة الى نقدية وبالسرعة المناسبة، وعادة تسدد الالتزامات الجارية (الخصوم المتداولة) من الأصول المتداولة ولذلك فان تحليل المقدرة على السداد يدور أساسا حول تحليل هذه الأصول ومدى مقدرتها على القيام بذلك.[1]

ويتم دراسة نسب السيولة من خلال النسب التالية:

**نسبة التداول:**[2] تشير نسبة التداول الى قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم المتداولة. ويتم حساب هذه النسبة بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة.

| |
|---|
| **نسبة التداول** = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة |

[1] منير شاكر محمد وأخرون، **التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)**، دار وائل، ط2، عمان، 2005، ص71.

[2] عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص ص88-89.

**نسبة السيولة السريعة:** [1]

| |
|---|
| **نسبة السيولة السريعة** = (الأصول المتداولة – المخزون) / الخصوم المتداولة |

نظرا الى صعوبة بيع بضاعة المخزون في بعض الحالات بسبب كسادها أو غير ذلك من الأسباب... لذلك يلجأ المحلل المالي الى استبعاد المخزون من الأصول المتداولة، وتستعمل الأصول السريعة.

**نسب السيولة الجاهزة:**[2] تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة السيولة المتوفرة لديها دون اللجوء الى القيم المحققة أو قيم الاستغلال لأنها لا تسطيع ضمان تحويل القيم الأخرى الى سيولة بسرعة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

| |
|---|
| **نسبة السيولة الجاهزة** = القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة |

**3. نسب الربحية:**

الربحية تعني قياس مقدرة المؤسسة الكسبية وهي المؤشر الذي يوضح مدى الكفاية التي صاحبت انجاز العمليات التي قامت بها خلال فترة زمنية معينة.[3]

ويتم دراسة نسب الربحية من خلال النسب التالية:[4]

**نسبة ربحية الأصول:** تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من نتيجة اجمالية. حيث تحسب ربحية الأصول كما يلي:

| |
|---|
| **نسبة ربحية الأصول** = النتيجة الاجمالية / مجموع الأصول |

[1] غسان السبلاني، **التحليل المالي وأليات صنع القرار**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011، ص ص104-105.

[2] سليماني عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 134.

[3] منير شاكر محمد وأخرون، مرجع سابق، ص62.

[4] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، ص52.

**نسبة ربحية الأموال الخاصة:** تمثل نسبة مردودية الأموال الخاصة، أو هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين (الملاك)، تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من نتيجة صافية. وتحسب كما يلي:

| |
|---|
| **نسبة ربحية الأموال الخاصة** = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة |

**نسبة ربحية النشاط:** تمثل نسبة مردودية رقم الأعمال، أو ما تقدمه الوحدة النقدية ربح، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد تكون مضللة، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن في العادة مع تزايد الأعباء الكلية، وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في ادارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية. وتحسب كما يلي:

| |
|---|
| **نسبة ربحية النشاط** = النتيجة الاجمالية / رقم الأعمال السنوي |

**4. نسب النشاط:**

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح ادارة المؤسسة في ادارة الموجودات والمطلوبات. أي تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات.[1]

ويتم دراسة نسب النشاط من خلال النسب التالية:[2]

**معدل دوران مجموع الأصول:** تعد هذه النسبة من النسب التحليلية لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدم في خلقها داخل المؤسسة.

يتم حساب معدل دوران مجموع الأصول حسب العلاقة التالية:

| |
|---|
| **معدل دوران مجموع الأصول** = رقم الأعمال / مجموع الأصول |

[1] محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني**، دار وائل، عمان، 2000، ص46.

[2] اليمين سعادة، مرجع سابق، ص ص 46-47-48.

**معدل دوران الأصول الثابتة:** من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة، وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الادارة وفعالية أدائها في استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات.

يتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة حسب العلاقة التالية:

| |
|---|
| **معدل دوران الأصول الثابتة** = رقم الأعمال / الأصول الثابتة |

**معدل دوران الأصول المتداولة:** يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات.

يتم حساب معدل دوران الأصول المتداولة حسب العلاقة التالية:

| |
|---|
| **معدل دوران الأصول المتداولة** = رقم الأعمال / الأصول المتداولة |

## خلاصة

من خلال هذا الفصل يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية يوفر المعلومات المحاسبية لمختلف المستخدمين عامة والمدير المالي خاصة حيث أصبح اعتماده على نظام المعلومات المحاسبي كبيرا في اتخاذ القرار التمويلي المناسب الذي يحقق أهداف المؤسسة.

وتؤدي أنظمة المعلومات المحاسبية وظائفها الأساسية المساعدة للمدير المالي من خلال المهام التالية:

- حصر جميع البيانات المحاسبية المتعلقة بنشاط المؤسسة وتمثيلها في صورة بيانات عن طريق تسجيلها في الدفاتر المحاسبية.
- تشغيل ومعالجة البيانات الأساسية وفق مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو حسب طبيعة المعلومة المطلوبة من طرف الإدارة. ويتم تحويلها إلى معلومات محاسبية تخدم متخذ القرار التمويلي .
- إيصال المعلومات التي تمت معالجتها إلى الأطراف ذوي المصلحة وذلك بواسطة مجموعة التقارير المالية .
- تحديد المصادر اللازمة لتمويل المؤسسة بالموارد الكافية.
- تحديد الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة.
- اتخاذ القرار التمويلي المناسب بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية المساعدة في تحليل ودراسة مخرجات النظام المحاسبي.

**تمهيد:**

لقد تطرقنا في الفصل الأول الى الجانب النظري لدور نظم المعلومات المحاسبية و أهميتها في المؤسسة الاقتصادية كذلك اتخاد القرار وكيفية اتخاذه خاصة اتخاذ القرار التمويلي للوصول الى المزيج التمويلي الملائم، الذي يخصها من خلال مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية. حيث تبين لنا من خلال الدراسة النظرية أنه يفترض وجود دور فعال لنظم المعلومات الماحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي المناسب.

لذلك في هذا الفصل سنحاول اسقاط الدراسة النظرية و ابراز واقع ودور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي لمؤسسة مطاحن الأصيل – سيدي عقبة – و استخراج كل من نقاط القوة و الضعف لهذه الأخيرة.

و لقد قمنا بتقسيم هذا الفصل الى أربعة مباحث وهي:

- **المبحث الاول** : التعريف بمؤسسة مطاحن الأصيل.
- **المبحث الثاني:** مراحل الانتاج وتشكيلة منتجات مؤسسة مطاحن الأصيل.
- **المبحث الثالث:** بنية نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة محل الدراسة.
- **المبحث الرابع:** حساب مؤشرات التوازن والنسب المالية للمؤسسة.

## المبحث الأول : التعريف بمؤسسة مطاحن الأصيل

سنحاول في هذا المبحث اعطاء نظرة عامة على مؤسسة مطاحن الأصيل – سيدي عقبة – ، وهذا بالتطرق الى تعريفها ونشاطها وهيكلها التنظيمي.

### المطلب الأول : نشأة ومفهوم مؤسسة مطاحن الأصيل – سيدي عقبة –

هي مؤسسة ذات طابع خاص على شكل شركة ذات مسؤولية محدودة SARL في إنتاج الفرينة ،وقد تأسست مؤسسة مطاحن الأصيل ، برأس مال قدره مئة وعشرون ألف دينار جزائري (120000.00) ، تأسست حديثا في 11-02- 2013 ، موقعها الجغرافي منطقة التجهيزات ببلدية سيدي عقبة بولاية بسكرة حيث تشتهر هذه البلدية بالنشاطات الصناعية، وأما عدد المساهمين فيها (الشركاء) فيبلغ 5 شركاء، حيث انعقد اجتماع الجمعية العامة العادية بمقر الشركة" ش.ذ.م.م" والتي ترأسها مسير الشركة طبقا للصلاحيات المخولة له من طرف القانون الأساسي للشركة، حيث كانت حصة كل شريك كما في الجدول التالي:

**جدول رقم (02):** حصص الشركاء في مؤسسة مطاحن الأصيل

| الشركاء | الحصص | % |
|---|---|---|
| 1 | 24000 | 20 |
| 2 | 24000 | 20 |
| 3 | 30000 | 25 |
| 4 | 18000 | 15 |
| 5 | 24000 | 20 |
| المجموع | 120000 | 100 |

**المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

**طبيعة النشاط:** تقوم المؤسسة مثل كافة المؤسسات الناشطة في هذا المجال والساعية الى كسب مكانة في السوق والمتمثل خصوصا في انتاج وتسويق الفرينة والنخالة.

**المساحة:** تقدر مساحتها الاجمالية ب 23500 م

**سعة التخزين:**

لديها مساحة كبيرة للتخزين تقدر ب:

- 20000 قنطار من القمح اللين.
- 19150 من المنتوج النهائي.

**احتياجات المؤسسة من الطاقة:**

لقيام المؤسسة بمخلف نشاطاتها اليومية تقوم باستهلاك مايلي:

- 2500 لتر من الماء يوميا.
- أما الكهرباء فتستهلك حسب عمل الألات.

**الطاقة التشغيلية:**

يقدر عدد عمال الوحدة حاليا ب50 عامل موزعين على المصالح كما يلي هو موضح في الجدول الموالي:

**جدول رقم (03):** توزيع عمال مؤسسة مطاحن الأصيل

| الوظيفة | العدد |
|---|---|
| اطارات | 10 |
| اداريين | 06 |
| عمال خط الانتاج (عامل يومي) | 34 |
| المجموع | 50 |

**المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

**أفاقها المستقبلية:**

المؤسسة مثل باقي المؤسسات هدفها هو الاستمرارية وكسب الأرباح وهي بذلك تسعى الى مزيد من التطور والتوسع في سلسلة منتجاتها للتوسع في السوق وكسب مكانة أكبر بالتوجه نحو: صناعة السميد، صناعة الحلويات.

## المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الأصيل

تعتبر مؤسسة مطاحن الأصيل من المؤسسات المتوسطة الخاصة التي تمارس نشاطها الصناعي ، فهي من الناحية التنظيمية تتقسم الى عدة مديريات ومصالح ، وهذا من أجل السير الحسن للمؤسسة وتسهيل عمليات الرقابة ، والهيكل التنظيمي للمؤسسة يعبر بشكل رئيسى عن مصالح ومديريات هذه المؤسسة، ونوضح هيكلها التنظيمي حسب الشكل الموالي:

**الشكل رقم (08)** : الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الأصيل

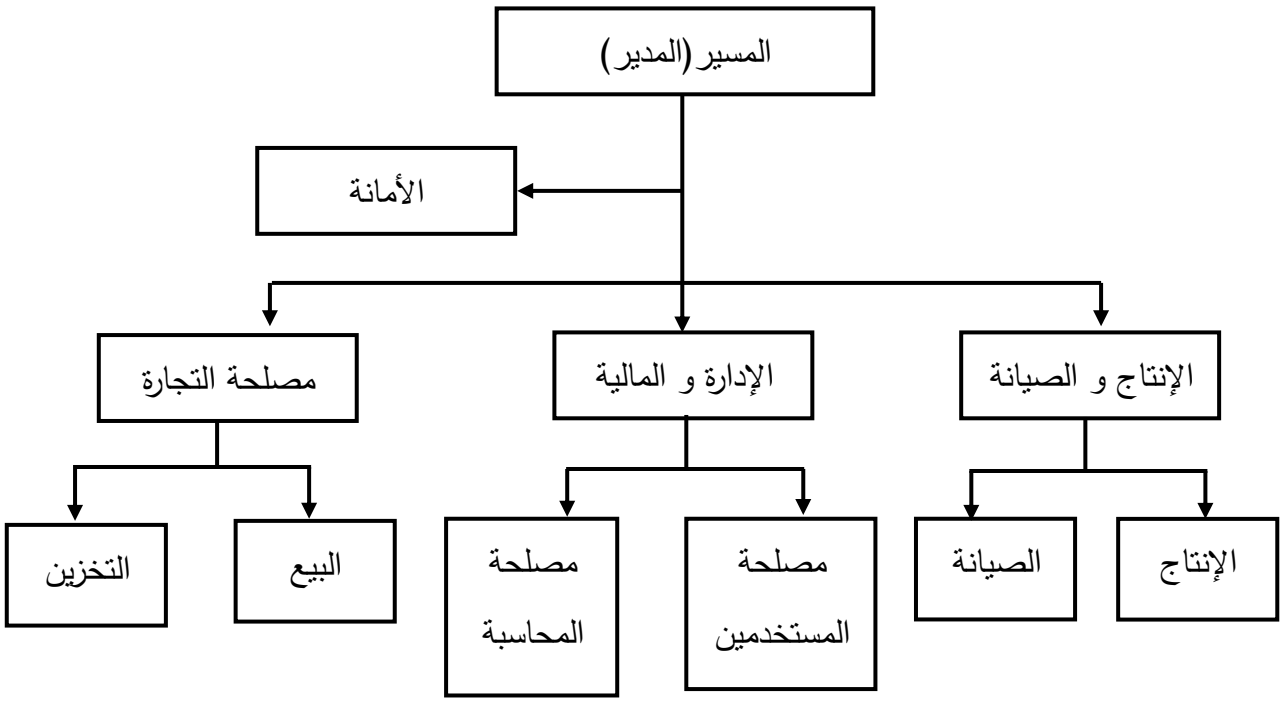


**المصدر** : من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

وفيما يلي التعريف بهذه المديريات و المصالح :

- **المدير** : يوجد على رأس الهيكل التنظيمي ويقوم بوضع الخطط السنوية، حيث هو مكلف بحسن تسيير المؤسسة اداريا وتقنيا واتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات المناسبة والتنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة والاشراف عليها. نذكر من مهامه ما يلي:
  - التنسيق بين الادارة ومختلف مصالح الفروع.
  - السهر على السير الحسن لمصالح المؤسسة.
  - تحديد الخطوط العريضة لسياسة المؤسسة.
  - تمثيل المؤسسات في جميع الاجتماعات الرسمية والغير رسمية.
  - متابعة ومراقبة مختلف الأنشطة في المؤسسة.
  - ممارسة التوجيه والرقابة.
- **الأمانة العامة** : مكلفة بتسيير شؤون الأمانة بما فيها تسجيل البريد الصادر والوارد و كذا استقبال العملاء والزوار لتسهيل الإتصال بالمسير ، وإستقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها بين مختلف المديريات والمصالح ، وتبليغ المعلومات الى مختلف المصالح .
- **مديرية الانتاج** : تشرف على الإنتاج خصوصا من ناحية الجودة ومراقبة الوزن الحقيقي للإ نتاج ومراقبة نوعية المنتج ، وتتدرج تحت هذه المديرية المصالح التالية :
  - **مصلحة الإنتاج** : تشرف على السير الحسن للإنتاج من ناحية الجودة ومراقبة نوعية المنتج والمحافظة على مستوى الجودة ، تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:
    - استقبال المادة الأولية.
    - تحضير وتنظيف القمح بنوعية لطحنه.
    - استقبال الأكياس.
    - تخزين وتصريف المنتج.
    - الصيانة الوقائية والفنية.
    - تحضير الأجهزة و مراقبة النوعية و الجودة.
  - **مصلحة الصيانة** : وتهتم هذه المصلحة بصيانة و مراقبة كل تجهيزات الإنتاج والنقل والتجهيزات الخاصة بالمؤسسة وذلك ب:
    - المراقبة المستمرة للألات قبل حدوث العطب.

- اصلاح العطب عند حصوله.

- **مديرية التجارة** : وتشمل المصالح التالية :

  - **مصلحة التجارة** : يتم التنسيق بين مصلحة التجارة ومصلحة الإنتاج ، حيث يتم ارسال بيانات عن حجم الإنتاج والمخزون من المنتج النهائي لكي يتسنى لمصلحة التجارة القيام بمهامها :

- حيث تقوم بتوزيع المنتج حسب الأولوية لأن الطلب يفوق حجم الإنتاج ، اذا تقوم المصلحة بدراسة الطلبية وترتيبها حسب الأولوية حيث يوضع في سجل الطلبيات يتضمن تاريخ الطلبية ، حجم المعاملات بالنسبة للعميل ، حجم الحقوق ، وذلك لتحقيق التوازن بين كمية المخزون من المنتج وحجم الطلبيات .
- وتقوم أيضا باستقبال الزبائن ، وكذلك تحديد نوعية الزبون ثم تطلب منه احضار ملف خاص يتضمن :
  - ✓ نسخة من بطاقة الرقم الجبائي.
  - ✓ نسخة من البطاقة الشخصية أو رخصة السياقة.
  - ✓ وصل طلبية فارغ مع الختم.
  - ✓ نسخة من شهادة الميلاد.
  - ✓ نسخة مستخرجة من السجل التجاري.
  - ✓ وصل استقبال.
- كما يتم في مصلحة التجارة تحقيق الصفقات التجارية وكذا تحديد الطلبيات ، و البحث عن أسواق جديدة وزبائن جدد والعمل على مواجهة المنافسين وتحقيق أكبر قدر من المبيعات ، اذا يشرف رئيس المصلحة على هذه العمليات ، أما الأعوان فأنهم يشرفون على عمليات البيع و متابعة حقوق المؤسسة لكل عميل وكذلك تحرير الفواتير والقيام بالحسابات الخاصة بكمية المنتجات التي خرجت من المخزن يوميا ثم تقديم تقرير شهري لمصلحة المحاسبة مصحوبا بنسخ من الفواتير المحررة خلال الشهر .

- **مديرية المحاسبة والمالية** : تقوم بمراقبة كل العمليات الحسابية و المالية للمؤسسة وتساهم في تطبيق و انشاء البرنامج التجاري وتتفرع عنها :

  - **مصلحة المحاسبة العامة والمالية** : تقوم بالمهام التالية :

- التقييد المحاسبي و اعداد القوائم المالية.
- اعداد البرامج المالية والميزانيات التقديرية.

- تسيير جميع العمليات الحسابية.
- العمل على تنظيم و مراقبة العمليات المالية والتصريحات الشهرية والسنوية وتتبع ،أرصدة الحسابات البنكية.
- تأمين ومراقبة تنفيذ العمليات الخاصة بالخزينة.
- متابعة المهام الخاصة بالمؤسسة .
- مراقبة فواتير الشراء و تحرير الصكوك من أجل تسديد ديون المورد.

- **مصلحة محاسبة المواد** : تتكفل بالمتابعة اليومية لتحركات المواد ( دخول و خروج ) ، وإنشاء كشف المبيعات و جدول الشراء و البيع والحالة التجارية للمبيعات .
- **أمين الصندوق** : يقوم بتسديد مصاريف وأعباء المؤسسة وكذا تسديد أجور العمال و قبض المداخيل النقدية للمؤسسة .
- **مصلحة الأمن ( خلية الأمن )** : مهمتها الحرص على الأمن بالنسبة للمؤسسة ، وتقوم كذلك بتسجيل الدخول وخروج الشاحنات و حمولتها فارغة معبئة لضمان مطابقة كمية الحمولة مع الكمية المدونة في وصل الحمولة المشتراة .
- **مصلحة النقل** : وتقوم هذه المصلحة بتسيير حضيرة المؤسسة وايصال الطلبيات الى العملاء ونقاط البيع وكذلك نقل عمال المؤسسة .

- **مديرية الادارة العامة** : تحرص هذه المديرية على تطبيق القوانين وضبطها وتتدرج تحتها المصالح التالية :
  - **مصلحة تسيير المستخدمين** : تحرص هذه المصلحة على حفظ ملفات العمال و تطبيق القانون و تراقب كل عمليات الفروع تحت مسؤوليتها ، وبالتالي فان هذه المصلحة مختصة بشؤون العمال من ملفات التشغيل و التسريح وكذا عقود التشغيل ومراقبة العمال من حيث الغيابات.
  - **مصلحة الأجور** : تحرص هذه المصلحة على اعداد الأجور من حيث تحديدها حسابها ، وإعداد جميع التصريحات الخاصة بالضمان الاجتماعي ومصلحة الضرائب.

## المبحث الثاني: مراحل الانتاج وتشكيلة منتجات مؤسسة مطاحن الأصيل

تسيير عملية انتاج منتج (الفرينة، النخالة) في مؤسسة مطاحن الأصيل وفق مجموعة من المراحل المختلفة ودمج عوامل الانتاج (مواد أولية، موارد بشرية، الألات ومعدات...)، من أجل انتاج المنتجات، وهذا ما سوف نتطرق له في هذا المبحث.

### المطلب الأول: المهام التي تتبعها المؤسسة للوصول الى المنتوج

تعتبر المؤسسة من المؤسسات الناشئة والصاعدة في هذا المجال، حيث تملك تجهيزات الإنتاج المتمثلة في " المطحنة " التي تتميز بالعصرنة والحداثة فهي من ماركة عالمية والتي تمتلك أجود وأحدث أنواع تكنولوجيا طحن الحبوب في العالم وتقدر طاقتها الانتاجية ( 570 قنطار / يوميا )، مع الاشارة الى أن نسبة انتاج المطحنة من الفرينة تقدر 76% ، أما الطاقة الانتاجية للمطحنة بالنسبة للنخالة فهي 24 %.

حيث يشرف على المطحنة رئيس مطحنة يقوم بالعديد من المهام نذكر منها:

- متابعة المواد الأولية ( النوعية، الكمية...).
- متابعة اليد العاملة ( توفر الكفائة المهنية....).
- التحقق من مراحل الانتاج.
- التحقق من الوسائل المسخرة للعمل.
- مراقبة محيط العمل.

هنا من الجانب الميداني، أما فيما يخص الجانب الاداري، يقوم مسير المطحنة ب:

- تحديد كمية المادة الأولية المطحونة.
- تحديد كمية المادة المستخرجة.
- تحديد نسبة الاستخراج ومقارنتها بالمقاييس المعمول بها.

أما مهام كل من:

- **مسير المطحنة:** هو مسؤول عن متابعة سير المطحنة مع مراعاة النوعية.
- **مسير الوردية:** هو يشرف على متابعة المطحنة.
- **مسير الدرفيل :** هو مسؤول عن آلات الطحن.

- **مسير التنظيف:** هو مسؤول عن تسيير آلات التنظيف.

**أهم مصالح تسيير المنتوج**

**و** تتمثل في:

1. **مصلحة التموين:** تهتم هذه المصلحة بجلب المادة الأولية المتمثلة في القمح اللين، بالإضافة إلى شراء بقية الأشياء كقطع الغيار، أدوات مكتب...وتتكون هذه المصلحة من:

- **فرع المشتريات:** يتكون من رئيس فرع ومصفي وهو الذي يقوم بعمليات الشراء,وتتم عملية الشراء على النحو التالي: طلب الشراء، عملية الشراء،استلام المواد.
- **فرع تعيير الحبوب:** يتكون من معير الحبوب، تكمن مهمته في تعيير المادة الأولية ( القمح لين ) قبل أن تتم عملية الشراء، فهو الذي يقدم الإذن بشراء المادة الأولية من عدمها.

2. **مصلحة تسيير المخزون:** وتتكون من:

- **فرع الاستقبال:** وهذا الفرع مخصص لتسيير المادة الأولية، يتكون من رئيس فرع يشرف على مسيري الصومعات الذين بدورهم يشرفون على أعوان رفع المنتوج.

يتم فيه استقبال القمح اللين وتحديد الكمية المستقلة وذلك باستعمال الجسر الوازن، ووضع القمح في الصومعات.

| الكمية المستقبلية = وزن الشاحنة مملوءة – وزن الشاحنة فارغة |
|---|

تتبع هذه المصلحة في طريقة طلب القمح طريقة الكمية الثابتة والمدة الزمنية المتغيرة، فهي بذلك غير مطالبة بتحديد الكمية الاقتصادية، لأن الكمية تتغير بحسب التوقع (الميزانية التقديرية للمشتريات التي حددت سابقا) بالإضافة إلى كمية المخزون المتبقية، أما المدة الزمنية فهي محددة مسبقا ب 10 أيام للطلبية.

- **فرع تسيير المخزون:** وهذا الفرع مخصص لتسيير مخزن قطع الغيار ومخزن الأكياس، يشرف على كل مخزن أمين مخزن، وهو موجود تحت مسؤولية رئيس الفرع، وتتمثل مهام هذا الفرع في:
  - بعد استقبال طلب التموين من مختلف المصالح وإذا توفر المخزون يتم تقديم المخزون وتسجيل ذلك.
  - حالة عدم توفر المخزون يتم إعداد طلب الشراء وتقديمه إلى مصالح التموين.

- وعند استلام المخزون بعد شراءه، يتم التأكد من مطابقة المخزون مع الطلب المقدم، ثم يتم تسجيله وإعطاءه رقم تسجيل خاص في بطاقة متابعة المخزون، ثم بعد ذلك يتم ترتيبه.
- متابعة المخزون تسجيل أي دخول أو خروج في بطاقة متابعة المخزون.
- تقديم شهريا مجموع المدخلات والمخرجات لمختلف المخزونات وتقديمها لمصلحة المحاسبة والمالية.

- **فرع الإرسال** : وهذا الفرع مخصص لتسيير المادة المنتهية، يتكون من رئيس فرع يشرف عليه أعوان رفع المنتوج، وتكمن مهامه في:
  - تحديد كمية المواد المنتهية التي نقلت من المطحنة الى المخازن.
  - التأشير على وصل رفع المنتوج وتسجيل الكمية، ثم الطلب من الأعوان رفع المنتوج في وسائل النقل.
  - تقديم شهريا مجموع المخرجات لمختلف المنتجات.

3. **مصلحة الصيانة** : الهدف الرئيسي لهذه المصلحة هو تأمين الخدمات لضمان السير الحسن للآلات المستخدمة في عملية الإنتاج. حيث يتلقى مسير المصلحة طلب التدخل من مختلف مصالح خاصة عند حدوث عطب متعلق بالآلات، مع تحديد نوع العطب ( ميكانيكي، كهربائي...)، بعد ذلك يقوم بتوزيع المهام على مشرف أعمال ميكانيكي و مشرف أعمال كهربائي اللذان يقومان بدورهما بتوزيع المهام على الكهربائيين والميكانيكيين، أو يأمر بتدخل اللحامين إن تطلب الأمر.أما مسؤول الورشة فهو المسؤول عن كل الآلات الموجودة في الورشة، كما أنه يشرف على عمال المصلحة عند غياب الرئيس، علما أن تدخل الأعوان يكون فرديا أو جماعيا عند الضرورة.

## المطلب الثاني: مراحل العملية الإنتاجية ومنتجاتها

تمر عملية الانتاج داخل المؤسسة بالعديد من المراحل لبلوغ المنتوج النهائي وتوفير تشيكلة متنوعة من المنتجات.

**أولا: مراحل العملية الانتاجية**

تمر العملية الإنتاجية بمجموعة من المراحل نذكرها كما يلي:

1. **مرحلة استقبال القمح** :يتم فيها استقبال القمح على مستوى المخازن.
2. **مرحلة التنظيف التمهيدي والتخزين** :يتم فيها التخلص من الأوساخ الكبيرة والشوائب الكبيرة التي تم تخزينها في الخلايا.

3. **مرحلة إرسال القمح إلى خلايا على مستوى المطاحن** :يتم فيها إرسال القمح إلى خلايا التخزين الموجودة في المطحنة.

4. **مرحلة التنظيف التكميلي** :في هذه المرحلة تنتقل كميات القمح بواسطة مضخات هوائية إلى نوع ثان من أجهزة التنظيف التي تعتمد على الاهتزاز ولها ميل محدد للسطح الذي فوقه كميات القمح، حيث تتأرجح حبيبات القمح إلى الأسفل، وتجمع في مجاري التخزين، أم باقي الشوائب المتبقية من عملية التنظيف الأولي فإنها ترسل الى الأعلى في سلة الفضلات.

5. **مرحلة تبليل القمح مع إعطائه وقت الراحة الأولى** :في هذه المرحلة يتم إضافة كميات محددة من الماء لبلوغ نسبة محددة من الرطوبة من أجل فصل القشرة عن اللب لتسهيل العملية، وتستغرق فترة الراحة الأولى 12 ساعة.

6. **مرحلة تبليل القمح مع إعطائه وقت الراحة الثانية** :من أجل امتصاص القمح لكميات الماء المضافة فإنه يتطلب وقت لذلك، بالإضافة إلى رفع درجات الرطوبة إلى المستوى المرغوب، وتستغرق مدة 06 ساعات.

7. **مرحلة الطحن** :يتم استخدام آلات تسمى الدرافيل وتتم عملية الطحن عدة مرات حتى الحصول على النوعية المطلوبة

8. **مرحلة الغربلة** :يتم فيها فصل الفرينة والنخالة باستعمال آلات تسمى Plan sichteur

9. **مرحلة التغليف** :يتم وضع المنتوج في أكياس خاصة مختلفة المقاييس والسعات.

والشكل التالي يوضح مراحل العملية الإنتاجية في مؤسسة مطاحن الأصيل

**الشكل رقم (09):** مراحل العملية الإنتاجية لمؤسسة مطاحن الأصيل

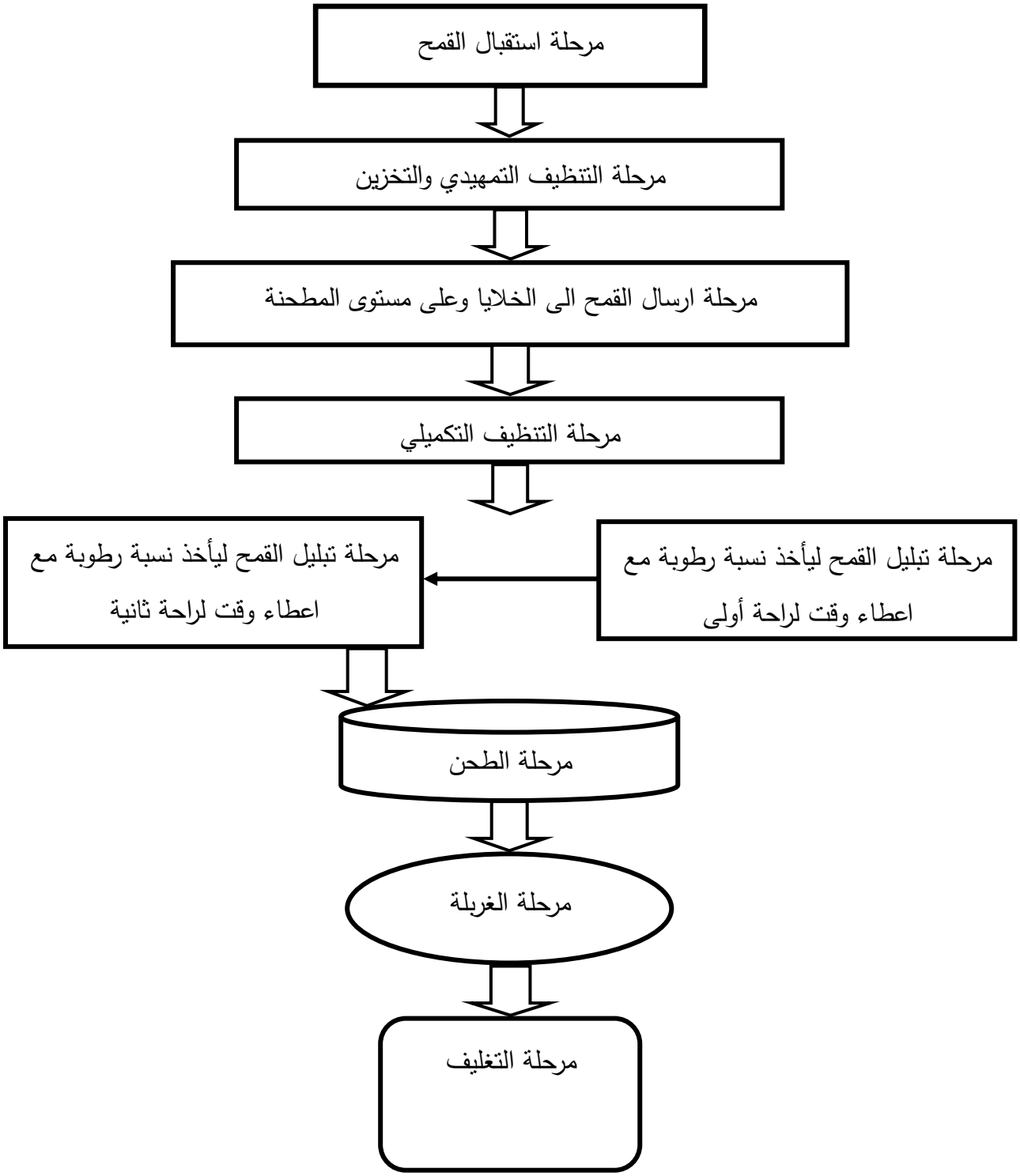


**المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على معلومات من مصلحة الانتاج بالمؤسسة

**ثانيا: تشكيلة منتجات المؤسسة:**

تنتج مؤسسة مطاحن الأصيل – سيدي عقبة – تشكيلة من المنتجات، تتضمن كل واحدة منها على عدة أصناف مختلفة الأنواع والأحجام، لكي تستجيب لشريحة واسعة من الزبائن، ويمكن توضيح تشكيلة منتجات المؤسسة من خلال الجدول الآتي:

**الجدول رقم (04):** تشكيلة منتجات مؤسسة مطاحن الأصيل

| المنتج | النوع | سعة الكيس |
|---|---|---|
| الفرينة | عادي | 100 كغ |
| | عادي | 25 كغ |
| النخالة | نخالة | 80 كغ |
| | نخالة | 25 كغ |

**المصدر** :من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

## المطلب الثالث : أهمية و أهداف المؤسسة

لمؤسسة مطاحن الأصيل العديد من الأهمية والأهداف نذكر منها:

**أولا : أهمية المؤسسة**

تعتبر المؤسسة ذات أهمية اقتصادية متميزة على أساس أنها تقوم بإنتاج منتجات أساسية ذات طابع استهلاكي واسع ، وتوجه هذه المنتجات الى فئات واسعة من المستهلكين من خلال تقديم مستوى عالي من الجودة تنافس به المنتجات الأخرى ، وهذا نتيجة التحكم في تقنيات الإنتاج المتطورة ، وعموما فأهمية المؤسسة يمكن أن تتجسد من خلال :

- ✓ تعتبر منتجات المؤسسة أساسية وضرورية للمستهلك.
- ✓ تغطي المؤسسة جزءا كبيرا من حاجيات السوق.
- ✓ توفير مناصب شغل و امتصاص جزء من البطالة.
- ✓ الموقع الجغرافي الإستراتيجي مما يمكنها من الاتصال بمناطق أخري.

**ثانيا : أهداف المؤسسة**

نتيجة لشعور المؤسسة بخطر المحيط الذي تنشط فيه ، ولكي تستطيع تحقيق ميزة تنافسية خاصة بها وجذب أكبر قدر ممكن من الزبائن ، سطرت مجموعة من الأهداف التي تسعى لبلوغها، مع التركيز على جانب المنافسة والزبون ، ومن بين هذه الأهداف نجد :

- ✓ العمل على توفير احتياجات السوق من المنتجات الغذائية.
- ✓ وضع سياسات إنتاجية متطابقة مع متطلبات السوق.
- ✓ وضع سياسات تجارية قادرة على مواجهة المنافسة.
- ✓ ضمان موقع الزيادة في مجال نشاطها.
- ✓ توسيع وتطوير وحدات الإنتاج والعمل من أجل الوصول الى التكامل الأمامي والخلفي.
- ✓ تخفيض تكاليف الإنتاج بالاستفادة من اقتصاديات الحجم من أجل الحصول على أسعار تنافسية.

## المبحث الثاني: بنية نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة محل الدراسة

تتمثل المدخلات داخل المؤسسة في مختلف البيانات الناتجة عن العمليات والأنشطة التشغيلية المتعلقة بالمؤسسة التي تحدث داخل المؤسة أو خارجها. أما المخرجات فهي نتاج عمليات التي يقوم بها المحاسب من معالجته لتلك المدخلات. وسنتطرق من خلال هذا المبحث الى أهم مدخلات ومخرجات نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة.

### المطلب الأول: مدخلات نظام المعلومات المحاسبي

تتمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في مختلف البيانات التي تنشأ نتيجة مختلف العمليات الداخلية والخارجية التي تقوم بها المؤسسة، فالعمليات الداخلية تتم بين أقسام ومصالح المؤسسة، أما الخارجية فتنشأ عن عملية التبادل التي تتم بين المؤسسة ومحيطها الخارجي ( الموردون، الزبائن، البنوك، الجهات الحكومية ).

ولذلك يمكن التطرق الى العديد من مدخلات نظام المعلومات الأساسية والمتمثلة في:

- البيانات الناتجة عن العمليات الخارجية، والتي تتم بين المؤسسة والمؤسسات والأفراد والهيئات الأخرى، والتي غالبا ما تتعلق بعمليات البيع والشراء والمدفوعات والمقبوضات النقدية.
- البيانات من مصادر خارجية، كاصدار الجهات الرسمية الحكومية لتشريعات جبائية جديدة أو حدوث تغيرات في الأسعار.
- البيانات الناتجة عن العمليات الداخلية التي تتم بين مختلف مصالح وأقسام المؤسسة مثل حركة المخزون، الأجور والمرتبات، بيانات تكاليف المواد الأولية في المراحل الانتاجية المختلفة.
- البيانات الناتجة عن القرارات الادارية الداخلية مثل وضع سياسات جديدة أو تغيير المعايير المستخدمة أو وضع أهداف جديدة مطلوب تحقيقها.

حيث غالبا ما تكون بيانات المدخلات النظام المحاسبي في شكل بيانات مالية معبر عنها في صورة نقدية، كما يمكن أن يعبر عنها بوحدات قياس كمية مثلا: وحدات، ساعات، أوزان ...الخ.

## المطلب الثاني: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي

من الأهداف الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي انتاج المعلومات وتقديمها الى المستخدمين داخل المؤسسة وخارجها وذلك لمساعدتهم في أداء مهامهم واتخاذ مختلف القرارات، ومن أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة ما يلي:

- **الكشوفات المالية:**

وتعتبر أهم التقارير المالية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة، ولقد بدأت المؤسسة في اعداد الكشوفات المالية وفقا للنظام المالي والمحاسبي الجديد منذ تأسيسها، ويتم اعدادها في نهاية كل سنة مالية، وتتمثل الكشوفات المالية التي تقوم المؤسسة باعدادها في الميزانية، جدول النتائج، جدول التدفقات النقدية ومختلف الكشوفات المالية الأخرى.

- **التقارير الادارية:** بالاضافة الى الكشوفات المالية تقوم المؤسسة باعداد تقارير ادارية موجهة للأطراف الداخلية والخارجية ومن أهمها:

**01.تقارير النشاط:**

تقوم المؤسسة باعداد تقرير عن النشاط بصفة شهرية حيث تتضمن:

- المبيعات الشهرية للمنتجات بالجملة.
- حركة المخزون من حيث المدخلات والاستهلاك ومخزون أخر المدة.
- كمية الانتاج والمبيعات.
- رصيد العملاء.

**02.تقرير التسيير:**

يعد كل سنة والذي من خلاله يتم تقييم أداء المؤسسة على مستوى كل الوحدات من خلال متابعة تطور مختلف عناصر الأصول والخصوم وتحليل جدول النتائج باتباع أسلوب المقارنة مع السنوات السابقة.

**03.الاقرارات الضريبية:**

مؤسسة مطاحن الأصيل ملزمة بتقديم تصريحات ضريبية سنوية وأخرى شهرية متمثلة في:

- التصريحات السنوية تتمثل في الميزانية الجبائية وجدول النتائج الذي يوضح النتيجة الخاضعة للضريبة.
- التصريحات الشهرية تتمثل في التصريح الشهري لرقم الأعمال G50 والذي يتضمن الرسم على القيمة المضافة والضريبة على الأجور (IRG).

**04.تقرير محافظ الحسابات:**

ويتم اعداده من طرف محافظ الحسابات من خارج المؤسسة يحتوي على ملاحظات أو تحفظات خاصة بالحسابات والكشوفات المالية التي يتم مراجعتها.

**05.تقرير مجلس الادارة:**

ويحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية واحصائية وبعض الخطط المستقبلية الخاصة بالمؤسسة.

## المبحث الثالث: حساب مؤشرات التوازن والنسب المالية للمؤسسة

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق وابراز دور استخدام مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة مطاحن الأصيل في اتخاذ القرار التمويلي، ولهذا سنتناول في هذا المبحث العناصر التالية:

- اتخاذ القرار التمويلي من خلال مؤشرات التوازن المالي.
- اتخاذ القرار التمويلي من خلال النسب المالية.

### المطلب الأول: اتخاذ القرار التمويلي من خلال مؤشرات التوازن المالي

سنحاول من خلال هذا المطلب حساب وتقدير مختلف مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة بالاعتماد على ميزانياتها المالية، ومدى تأثيرها على اتخاذ القرار التمويلي داخل المؤسسة.

**1. حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة:**

حسب المعطيات التي تطرقنا اليها في الجانب النظري أنه ولكي تكون المؤسسة في حالة توازن مالي يكفي تمويل أصولها غير الجارية عن طريق أموالها الدائمة.

و للوقوف على مدى صحة ذلك تلجأ الى استخدام المؤشرات المالية السابق ذكرها في الجانب النظري وهي:

هناك أربعة أنواع لرأس المال العامل وهي:

- **رأس المال العامل الصافي**= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.
- **رأس المال العامل الخاص**= الأموال الخاصة – الأصول الثابتة.
- **رأس المال العامل الاجمالي** = اجمالي الأصول الجارية.
- **رأس المال العامل الاجنبي** = مجموع الديون

وبالاعتماد على المعطيات المسجلة في الميزانية المالية للمؤسسة، نستطيع تقدير مختلف أنواع رؤوس الأموال العاملة للمؤسسة خلال سنوات الدراسة من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (05):** حساب رأس المال العامل لسنوات: 2014-2015-2016.

| السنوات / البيان | العلاقة | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| رأس المال العامل الصافي | الأموال الدائمة – الأصول الثابتة | -49300842 | -66362626 | -42684102 |
| رأس المال العامل الخاص | الأموال الخاصة – الأصول الثابتة | -49676842 | -66715126 | -43036602 |
| رأس المال العامل الاجمالي | اجمالي الأصول الجارية | 29823245 | 35321038 | 41499063 |
| رأس المال العامل الأجنبي | مجموع الديون | 79500088 | 102036165 | 84536236 |

**المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

**التعليق:** من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول اعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات و هي:

**رأس المال العامل الصافي:** من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي سالب خلال السنوات (2014-2015-2016) وهذا يشير الى أن المؤسسة لا تحقق هامش الأمان أي أنها عجزت عن تمويل أصولها الثابتة باستخدام مواردها الدائمة وبالتالي فهي بحاجة الى مصادر تمويل اضافية.

**رأس المال العامل الخاص:** من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص سالب خلال السنوات (2014-2015-2016) وهذا مايدل على عدم قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة مما يجعلها تستعين بالموارد المالية الأجنبية لتحقيق حالة جيدة داخل المؤسسة.

**رأس المال العامل الاجمالي:** من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الاجمالي في ارتفاع مستمر خلال السنوات (2014-2015-2016) وهذا يدل على أن سيولة المؤسسة في تحسن من سنة الى أخرى.

**رأس المال العامل الاجنبي:** من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي متقارب القيمة في السنوات (2014-2016) ومرتفع في السنة (2016) هذا يدل على أن المؤسسة غير مستقلة ماليا نظرا لاعتمادها على الديون مما يصعب عليها الحصول على ديون اضافية بسهولة، أي ستواجه صعوبة في التمويل مستقبلا.

**2. حساب احتياج رأس المال العامل**

ويحسب احتياج رأس المال العامل انطلاقا من العلاقة التالية:

الاحتياج في رأس المال العامل = ( قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة ) – ( د.ق.أ – السلفات مصرفية ).

وبالاعتماد على المعطيات المسجلة في الميزانية المالية للمؤسسة، نستطيع تقدير احتياجاتها من رأس المال العامل للمؤسسة خلال سنوات الدراسة من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (06):** حساب احتياج رأس المال العامل لسنوات: 2014-2015-2016.

| السنوات / البيان | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|
| قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة | 20462837 | 10940172 | 19143761 |
| الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية | 79124088 | 101683665 | 84183165 |
| احتياج رأس المال العامل | -58661252 | -90743493 | -65039404 |

**المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

**التعليق:** من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات وهي:

**احتياج رأس المال العامل:** من خلال الجدول نلاحظ أن احتياج رأس المال العامل سالب خلال سنوات الدراسة (2014-2015-2016) حيث يقدر هذا الاحتياج في سنة 2014 ب (-58661252) ثم انخفض خلال سنة 2015 الى (-90743493) ثم ارتفع خلال سنة 2016 الى (-65039404) و هذا راجع الى ارتفاع في

موارد التمويل و هذه الوضعية تستلزم على المؤسسة القيام برفع قيمة احتياجات التمويل أما عن طريق رفع قيمة المخزونات، أو رفع قيمة الحقوق لدى الغير.

### 3. حساب الخزينة

تحسب الخزينة انطلاقا من العلاقتين التاليتين:

**الخزينة** = رأس المال العامل – احتياجات في رأس المال العامل.

**الخزينة** = القيم الجاهزة – السلفات مصرفية.

وبالاعتماد على المعطيات المسجلة في الميزانية المالية للمؤسسة، نستطيع حساب خزينة المؤسسة بطريقتين خلال سنوات الدراسة من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (07):** حساب الخزينة لسنوات: 2014-2015-2016.

| | السنوات / البيان | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| **1** | رأس المال العامل | -49300842 | -66362626 | -42684102 |
| **2** | احتياج رأس المال العامل | -58661252 | -90743493 | -65039404 |
| **3=2-1** | الخزينة | 9360408 | 24380866 | 22355302 |
| **4** | القيم الجاهزة | 9360408 | 24380866 | 22355302 |
| **5** | السلفات مصرفية | 0 | 0 | 0 |
| **6=5-4** | احتياج رأس المال العامل | 9360408 | 24380866 | 22355302 |

**المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

**التعليق:** من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول اعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات و هي:

**الخزينة:** تتمثل الخزينة في في الأموال السائلة الموجودة تحت تصرف المؤسسة ومن خلال الجدول نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنوات (2016-2015-2014) أي أنها في وضعية اجابية لمتلاك المؤسسة للقيم الجاهزة بكمية معتبرة وانعدام السلفات المصرفية حيث كانت قيمة الخزينة منخفضة في سنة 2014 والسبب راجع الى انخفاض في القيم الجاهزة، أما في سنة (2016-2015) فنلاحظ أن قيمة الخزينة قد ارتفعت و يعود السبب في هذا الارتفاع الى الزيادة في القيم الجاهزة. ورغم الحالة الموجبة للخزينة الى أنه حالة المؤسسة ليست جيدة كون رأس المال العامل الصافي سالب.

## المطلب الثاني: اتخاذ القرار التمويلي من خلال النسب المالية

سنحاول من خلال هذا المطلب حساب وتقدير مختلف النسب المالية للمؤسسة بالاعتماد على ميزانياتها المالية، ومدى تأثيرها على اتخاذ القرار التمويلي داخل المؤسسة.

### 1. حساب النسب الهيكل المالي

و تقيس هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة على الديون في التمويل ويمكن حساب مختلف أنواع نسب الهيكل المالي كالتالي:

- **نسبة التمويل الدائم** = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.
- **نسبة التويل الخاص** = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.
- **نسبة الاستقلالية المالية** = الأموال الخاصة / مجموع الديون.
- **نسبة القابيلة للتسديد** = مجموع الديون / مجموع الأصول.

وبالاعتماد على المعطيات المسجلة في الميزانية المالية للمؤسسة، نستطيع حساب النسب الهيكلية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (08):** حساب نسب الهيكل المالي لسنوات: 2014-2015-2016.

| السنوات / البيان | العلاقة | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| نسبة التمويل الدائم | الأموال الدائمة / الأصول الثابتة | 0.22 | 0.20 | 0.43 |
| نسبة التمويل الخاص | الأموال الخاصة / الأصول الثابتة | 0.21 | 0.20 | 0.43 |
| نسبة الاستقلالية المالية | الأموال الخاصة / مجموع الديون | 0.17 | 0.16 | 0.38 |
| نسبة القابيلة للتسديد | مجموع الديون / مجموع الأصول | 0.85 | 0.85 | 0.72 |

**المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد علي ميزانيات المؤسسة

**التعليق:** من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول اعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات و هي:

**نسبة التمويل الدائم:** تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، و يستحسن أن تكون أكبر من الواحد، و نلاحظ من خلال الجدول أنه من خلال السنوات (2014-2015-2016) كانت نسبة التمويل الدائم للمؤسسة تقدر بين (0.22) و (0.43) و هذا ما يدل على ان المؤسسة لم تتمكن من تغطية أصولها الثابتة عن طريق أموالها الدائمة و هذا راجع الى أن الأصول الثابتة مرتفعة.

**نسبة التويل الخاص:** تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الخاصة، و يستحسن أن تكون أكبر من الواحد، و نلاحظ من خلال الجدول أنه من خلال السنوات (2014-2015-2016) كانت نسبة التمويل الخاص للمؤسسة تقدر بين 0.21 و 0.43 و هذا ما يدل على أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية أصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة و هذا راجع الى أن الأصول الثابتة مرتفعة.

**نسبة الاستقلالية المالية:** تعبر هذه النسبة عن استقلالية المؤسسة اتجاه الديون بالمقارنة مع الأموال الخاصة، وتكون نسبة الاستقلالية المالية محصورة ما بين (1و2) ونلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن نسبة الاستقلالية المالية خلال السنوات (2014-2015-2016) كلها أقل من (1)، أي أن المؤسسة متبعة بالديون و لا تستطيع الحصول على قروض اضافية أي ستواجه صعوبة في التمويل مستقبلا.

**نسبة القابيلة للتسديد:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسب القابلية للتسديد خلال السنوات (2014-2015-2016) مرتفعة حيث كانت النسبة 0.85 من مجموع الأصول خلال 2014 و2015 وانخفضت الي 0.72 من مجموع الأصول خلال 2016 وهذا راجع الى كمية الديون الكبيرة التي على عاتق المؤسسة، وهذه وضعية غير جيدة لها كونها ستجد صعوبة في سداد ديونها.

**2. حساب نسب السيولة:**

ويمكن حساب مختلف أنواع نسب السيولة كالتالي:

- **نسبة التداول** = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.
- **نسبة السيولة السريعة** = (الأصول المتداولة – المخزون) / الخصوم المتداولة.
- **نسبة السيولة الجاهزة** = القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة.

وبالاعتماد على المعطيات المسجلة في الميزانية المالية للمؤسسة، ولمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها نستطيع حساب نسب السيولة للمؤسسة موضوع الدراسة من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (09):** حساب نسب السيولة لسنوات: 2014-2015-2016.

| السنوات / البيان | العلاقة | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| نسبة التداول | الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة | 0.37 | 0.34 | 0.49 |
| نسبة السيولة السريعة | (الأصول المتداولة – المخزون) / الخصوم المتداولة | 0.36 | 0.31 | 0.46 |
| نسبة السيولة الجاهزة | القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة | 0.11 | 0.23 | 0.26 |

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد علي ميزانيات المؤسسة

**التعليق:** من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات وهي:

**نسبة التداول:** من خلال الجدول نلاحظ ان نسب التداول خلال السنوات (2014-2015-2016) تتراوح بين (0.37) و (0.49) وهي تحت الواحد أي أن المؤسسة في حالة حرجة، لعدم قدرتها على تغطية الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة. مما يجعل المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزامتها ويجعلها تقوم بتحويل جزء من الأصول الثابتة الى سيولة أو الحصول على قروض جديدة للوفاء بالتزاماتها.

**نسبة السيولة السريعة:** هذه النسبة أكثر دلالة من الأولى لأنه يتم استبعاد قيم الاستغلال(المخزونات) لأن المؤسسة قد يكون لديها صعوبة في تحويل المخزونات الى سيولة بسرعة،ومن خلال الجدول نلاحظ أن نسب السيولة السريعة خلال السنوات (2014-2015-2016) تتراوح بين (0.36) و (0.46) أي أقل من الواحد وهي نسب تعبر عن حالة غير جيدة للمؤسسة وأنها ستواجه صعوبة في الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل مما يدفعها الى تحويل بعض من مخزوناتها الى سيولة للوفاء بالتزامتها القصيرة الأجل.

**نسبة السيولة الجاهزة:** هذه النسبة تبين مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، ومن خلال الجدول نلاحظ أن نسب السيولة الجاهزة خلال السنوات (2014-2015-2016) تتراوح بين (0.11) و (0.26) أي أن المؤسسة في حالة حرجة وستجد صعوبة في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وعليها باللجوء الى بيع جزء من مخزوناتها أو تحصيل مدينيها.

### 3. حساب نسب الربحية

وهي النسب التي تقيس الربحية و الكفاءة التشغيلية للمؤسسة فالهدف من حساب نسب الربحية هو معرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في تطوير المؤسسة للوصول الى نتائج جيدة.

وتتمثل نسب الربحية في :

- **نسبة ربحية الأصول** = النتيجة الاجمالية / مجموع الأصول.
- **نسبة ربحية الأموال الخاصة** = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.
- **نسبة ربحية النشاط** = النتيجة الاجمالية / رقم الأعمال السنوي.

وبالاعتماد على المعطيات المسجلة في الميزانية المالية للمؤسسة، نستطيع حساب نسب الربحية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (10):** حساب نسب الربحية لسنوات: 2014-2015-2016

| السنوات / البيان | العلاقة | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| نسبة ربحية الأصول | النتيجة الاجمالية / مجموع الأصول | 0.10 | 0.03 | 0.16 |
| نسبة ربحية الأموال الخاصة | النتيجة الصافية / الأموال الخاصة | 0.53 | 0.20 | 0.47 |
| نسبة ربحية النشاط | النتيجة الاجمالية / رقم الأعمال السنوي | 0.04 | 0.01 | 0.04 |

**المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

**التعليق:** من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات و هي:

**نسبة ربحية الأصول:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسب ربحية الأصول خلال 2014 تساوي 0.10 معناه أن كل 1دج من الأصول يولد 0.10 دج من النتيجة الاجمالية غير أن هذه النسبة قد انخفضت في سنة 2015 و التي قدرت ب 0.03 وهذا راجع الى انخفاض في النتيجة الاجمالية وفي سنة 2016 ارتفعت الى 0.16 وهذا رجع الى ارتفاع في النتيجة الاجمالية.

**نسبة ربحية الأموال الخاصة:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسب ربحية الأموال الخاصة خلال 2014 تساوي 0.53 معناه أن كل 1دج من الأموال الخاصة يولد 0.53 دج من النتيجة الصافية غير أن هذه النسبة قد انخفضت في سنة 2015 و التي قدرت ب 0.20 وهذا راجع الى انخفاض في النتيجة الصافية وفي سنة 2016 ارتفعت الى 0.47 وهذا رجع الى ارتفاع في النتيجة الصافية.

**نسبة ربحية النشاط:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة ربحية النشاط سنة 2014 هي تساوي 0.04 أي أن كل 1دج من رقم الأعمال السنوي يساهم في تحقيق 0.04 دج من النتيجة الاجمالية، أما في سنة 2015 نلاحظ ان هذه النسبة قد انخفضت لتصل الى 0.01 و هذا راجع الى ارتفاع رقم الأعمال السنوي وفي سنة 2016 ارتفعت النسبة الى 0.04 وهذا راجع الى انخفاض في رقم الأعمال السنوي.

**4. نسب النشاط**

ويمكن حساب مختلف أنواع نسب النشاط كالتالي:

- **معدل دوران مجموع الأصول** = رقم الأعمال / مجموع الأصول.
- **معدل دوران الأصول المتداولة** = رقم الأعمال / الأصول المتداولة.
- **معدل دوران الأصول الثابتة** = رقم الأعمال / الأصول الثابتة.

وبالاعتماد على المعطيات المسجلة في الميزانية المالية للمؤسسة، نستطيع حساب نسب النشاط للمؤسسة خلال سنوات الدراسة من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (11):** حساب نسب النشاط لسنوات: 2014-2015-2016

| السنوات / البيان | العلاقة | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| معدل دوران مجموع الأصول | رقم الأعمال / مجموع الأصول | 2.20 | 2.42 | 3.26 |
| معدل دوران الأصول المتداولة | رقم الأعمال / الأصول المتداولة | 6.90 | 8.19 | 9.22 |
| معدل دوران الأصول الثابتة | رقم الأعمال / الأصول الثابتة | 3.24 | 3.44 | 5.05 |

**المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

**التعليق:** من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات وهي:

**معدل دوران مجموع الأصول:** نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران مجموع الأصول سنة 2014 هو يساوي 2.20 أي ان كل 1دج مستثمر في المؤسسة يساهم في تحقيق 2.20 دج أما في سنة 2015 نلاحظ أن هذه النسبة قد ارتفعت لتصل الى 2.42 وهذا راجع الى ارتفاع رقم الأعمال السنوي وفي سنة 2016 ارتفعت النسبة الى 3.26 وهذا راجع الى ارتفاع في رقم الأعمال السنوي، وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في ادارة ممتلكاتها. وهذا يعني قدرة المؤسسة زيادة مبيعاتها دون الزيادة في رأس المال.

**معدل دوران الأصول الثابتة:** : نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول الثابتة سنة 2014 هو يساوي 3.24 أي أن كل 1دج مستثمر في المؤسسة يساهم في تحقيق 3.24 دج أما في سنة 2015 نلاحظ أن هذه النسبة قد ارتفعت لتصل الى 3.44 و هذا راجع الى ارتفاع رقم الاعمال السنوي وفي سنة 2016 ارتفعت النسبة الى 5.05 وهذا راجع الى ارتفاع في رقم الأعمال السنوي، وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة.

**معدل دوران الأصول المتداولة:** نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول المتداولة خلال السنوات (2014-2015-2016) تتراوح بين 6.90 و 9.22 وهو معدل مرتفع راجع للتسيير الجيد للمخزون من طرف المؤسسة.

**خلاصة:**

من خلال الدراسة التي قمنا بها في المؤسسة من تحليل و تشخيص وضعيتها باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية استنتجنا من خلال دراستنا أن المؤسسة قد تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة (2014-2015-2016) وذلك من خلال تحقيقها لخزينة صافية موجبة، و لكن تبقى المؤسسة تعاني من بعض الاختلالات التي تم التوصل اليها من خلال دراستنا هذه و هي:

رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل سالبان لاعتماد المؤسسة على الديون طويلة قصيرة الأجل في تمويل أنشطتها التشغيلية كذلك انخفاض في نسب الهيكل المالي والسيولة وهذا راجع الى عدم استقلاليتها المالية.

وفي الأخير يمكن القول أن رغم النقائص التي تم التوصل اليها في ما يخص أداء المؤسسة،الا أنها في وضعية تسمح لها بالقيام بوظائفها المختلفة دون أي صعوبات.

| | |
|---|---|
| **Désignation de l'entreprise:** | **SARL MOULIN EL-ASSIL** |
| Activité: | **FABRICATION ET VENTDE FARINE ET SON GROS** |
| Adresse: | **COMMUNE DE SIDI OKBA** |

Exercice clos le **31/12/15**

## BILAN (ACTIF)

| ACTIF | 2015 | | | 2014 |
|---|---|---|---|---|
| | Montants Bruts | Amortissements Provisions et pertes de valeurs | Net | Net |
| ACTIFS NON COURANTS | | | | |
| **Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif** | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | | | |
| **Immobilisations corporelles** | | | | |
| Terrains | | | | |
| Bâtiments | | | | |
| Autres immobilisations corporelles | 83,755,720 | 14,717,412 | 69,038,308 | 6,409,796 |
| Immobilisations en concession | 352,500 | | 352,500 | 387,750 |
| **Immobilisations encours** | 14,316,348 | | 14,316,348 | 56,369,461 |
| **Immobilisations financières** | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | 293,587 | | 293,587 | 293,587 |
| Impôts différés actif | | | | |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | **98,718,157** | **14,717,412** | **84,000,744** | **63,460,595** |
| ACTIF COURANT | | | | |
| **Stocks et encours** | 3,394,152 | | 3,394,152 | 1,171,040 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | |
| Clients | 3,685,360 | | 3,685,360 | 9,170,000 |
| Autres débiteurs | 16,500 | | 16,500 | 29,176 |
| Impôts et assimilés | 3,844,160 | | 3,844,160 | 10,092,620 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | |
| Trésorerie | 24,380,866 | | 24,380,866 | 9,360,408 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | **35,321,038** | | **35,321,038** | **29,823,245** |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | **134,039,196** | **14,717,412** | **119,321,783** | **93,283,841** |

| | |
|---|---|
| **Désignation de l'entreprise:** | SARL MOULIN EL-ASSIL |
| Activité: | FABRICATION ET VENTDE FARINE ET SON GROS |
| Adresse: | COMMUNE DE SIDI OKBA |

Exercice clos le **31/12/15**

## BILAN (PASSIF)

| | 2015 | 2014 |
|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | |
| Capital émis | 120,000 | 120,000 |
| Capital non appelé | | |
| Primes et réserves - Réserves consolidées (1) | | |
| Ecart de réévaluation | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | |
| Résultat net - Résultat net part du groupe (1) | 3,501,864 | 7,348,307 |
| Autres capitaux propores - Report à nouveau | 13,663,753 | 6,315,445 |
| **Part de la société consolidante (1)** | | |
| **Part des minoritaires (1)** | | |
| **TOTAL I** | **17,285,618** | **13,783,753** |
| **PASSIFS NON-COURANTS** | | |
| Emprunts et dettes financières | | 376,000 |
| **Impôts (différés et provisionnés)** | | |
| Autres dettes non courantes | 352,500 | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | |
| **TOTAL II** | **352,500** | **376,000** |
| **PASSIFS COURANTS:** | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | 25,740,699 | 6,206,326 |
| Impôts | 1,545,969 | 2,553,639 |
| Autres dettes | 74,396,996 | 70,364,121 |
| Trésorerie passif | | |
| **TOTAL III** | **101,683,665** | **79,124,088** |
| **TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)** | **119,321,783** | **93,283,841** |

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

| | |
|---|---|
| **Désignation de l'entreprise:** | SARL MOULIN EL-ASSIL |
| Activité: | FABRICATION ET VENTDE FARINE ET SON GROS |
| Adresse: | COMMUNE DE SIDI OKBA |

Exercice du 01/01/15 au 31/12/15

## COMPTE DE RESULTAT

| RUBRIQUES | | 2015 | | 2014 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) |
| Ventes de marchandises | | | | | |
| Production vendue | Produits fabriqués | | 289,597,000 | | 205,828,000 |
| | Prestations de services | | | | |
| | Vente de travaux | | | | |
| Produits annexes | | | | | |
| Rabais, remises, ristournes accordés | | | | | |
| **Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes** | | | 289,597,000 | | 205,828,000 |
| Production stockée ou déstockée | | | 393,335 | | 556,517 |
| Production immobilisée | | | | | |
| Subventions d'exploitation | | | | | |
| **I-Production de l'exercice** | | | 289,990,335 | | 206,384,517 |
| Achats de marchandises vendues | | | | | |
| Matières premières | | 256,857,599 | | 182,117,555 | |
| Autres approvisionnements | | 536,765 | | 212,751 | |
| Variations des stocks | | | | | |
| Achats d'études et de prestations de services | | | | | |
| Autres consommations | | 3,400,166 | | 1,905,662 | |
| Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats | | | | | |
| Services extérieurs | Sous-traitance générale | | | | |
| | Locations | 211,213 | | 195,000 | |
| | Entretien, réparations et maintenance | 92,934 | | 2,654 | |
| | Primes d'assurances | 80,728 | | 26,983 | |
| | Personnel extérieur à l'entreprise | | | | |
| | Rémunération d'intermédiaires et honoraires | 879,483 | | 244,844 | |
| | Publicité | | | 21,230 | |
| | Déplacements, missions et réceptions | | | | |
| Autres services | | 345,927 | | 657,193 | |
| Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs | | | | | |
| **II-Consommations de l'exercice** | | 262,404,819 | | 185,383,875 | |
| **III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)** | | | 27,585,516 | | 21,000,642 |

../.. la suite sur la page suivante

| | |
|---|---|
| Désignation de l'entreprise: | SARL MOULIN EL-ASSIL |
| Activité: | FABRICATION ET VENTDE FARINE ET SON GROS |
| Adresse: | COMMUNE DE SIDI OKBA |

Exercice clos le 31/12/16

## BILAN (ACTIF)

| ACTIF | 2016 | | | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| | Montants Bruts | Amortissements Provisions et pertes de valeurs | Net | Net |
| ACTIFS NON COURANTS | | | | |
| **Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif** | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | | | |
| **Immobilisations corporelles** | | | | |
| Terrains | | | | |
| Bâtiments | 5,150,000 | | 5,150,000 | |
| Autres immobilisations corporelles | 83,755,720 | 22,981,985 | 60,773,735 | 69,038,308 |
| Immobilisations en concession | 352,500 | | 352,500 | 352,500 |
| **Immobilisations encours** | 9,166,348 | | 9,166,348 | 14,316,348 |
| **Immobilisations financières** | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | 293,587 | | 293,587 | 293,587 |
| Impôts différés actif | | | | |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | **98,718,157** | **22,981,985** | **75,736,172** | **84,000,744** |
| ACTIF COURANT | | | | |
| **Stocks et encours** | 2,615,192 | | 2,615,192 | 3,394,152 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | |
| Clients | 12,550,480 | | 12,550,480 | 3,685,360 |
| Autres débiteurs | 16,500 | | 16,500 | 16,500 |
| Impôts et assimilés | 3,961,588 | | 3,961,588 | 3,844,160 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | |
| Trésorerie | 22,355,302 | | 22,355,302 | 24,380,866 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | **41,499,063** | | **41,499,063** | **35,321,038** |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | **140,217,220** | **22,981,985** | **117,235,235** | **119,321,783** |

| | |
|---|---|
| **Désignation de l'entreprise:** | **SARL MOULIN EL-ASSIL** |
| Activité: | **FABRICATION ET VENTDE FARINE ET SON GROS** |
| Adresse: | **COMMUNE DE SIDI OKBA** |

| Exercice clos le | **31/12/16** |
|---|---|

## BILAN (PASSIF)

| | 2016 | 2015 |
|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | |
| Capital émis | 120,000 | 120,000 |
| Capital non appelé | | |
| Primes et réserves - Réserves consolidées (1) | | |
| Ecart de réévaluation | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | |
| Résultat net - Résultat net part du groupe (1) | 15,413,952 | 3,501,864 |
| Autres capitaux propores - Report à nouveau | 17,165,618 | 13,663,753 |
| **Part de la société consolidante (1)** | | |
| **Part des minoritaires (1)** | | |
| **TOTAL I** | **32,699,570** | **17,285,618** |
| **PASSIFS NON-COURANTS** | | |
| Emprunts et dettes financières | | |
| **Impôts (différés et provisionnés)** | | |
| Autres dettes non courantes | 352,500 | 352,500 |
| Provisions et produits constatés d'avance | | |
| **TOTAL II** | **352,500** | **352,500** |
| **PASSIFS COURANTS:** | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | 10,607,174 | 25,740,699 |
| Impôts | 3,853,254 | 1,545,969 |
| Autres dettes | 69,722,736 | 74,396,996 |
| Trésorerie passif | | |
| **TOTAL III** | **84,183,165** | **101,683,665** |
| **TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)** | **117,235,235** | **119,321,783** |

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

| | |
|---|---|
| **Désignation de l'entreprise:** | **SARL MOULIN EL-ASSIL** |
| Activité: | FABRICATION ET VENTDE FARINE ET SON GROS |
| Adresse: | COMMUNE DE SIDI OKBA |

| Exercice du | 01/01/16 | au | 31/12/16 |
|---|---|---|---|

## COMPTE DE RESULTAT

| RUBRIQUES | | 2016 | | 2015 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) |
| Ventes de marchandises | | | | | |
| Production vendue | Produits fabriqués | | 382,858,800 | | 289,597,000 |
| | Prestations de services | | | | |
| | Vente de travaux | | | | |
| Produits annexes | | | | | |
| Rabais, remises, ristournes accordés | | | | | |
| **Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes** | | | 382,858,800 | | 289,597,000 |
| Production stockée ou déstockée | | 821,207 | | | 393,335 |
| Production immobilisée | | | | | |
| Subventions d'exploitation | | | | | |
| **I-Production de l'exercice** | | | 382,037,592 | | 289,990,335 |
| Achats de marchandises vendues | | | | | |
| Matières premières | | 327,533,614 | | 256,857,599 | |
| Autres approvisionnements | | | | 536,765 | |
| Variations des stocks | | | | | |
| Achats d'études et de prestations de services | | | | | |
| Autres consommations | | 5,034,544 | | 3,400,166 | |
| Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats | | | | | |
| Services extérieurs | Sous-traitance générale | | | | |
| | Locations | 221,500 | | 211,213 | |
| | Entretien, réparations et maintenance | | | 92,934 | |
| | Primes d'assurances | 43,639 | | 80,728 | |
| | Personnel extérieur à l'entreprise | | | | |
| | Rémunération d'intermédiaires et honoraires | 453,696 | | 879,483 | |
| | Publicité | | | | |
| | Déplacements, missions et réceptions | | | | |
| Autres services | | 479,458 | | 345,927 | |
| Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs | | | | | |
| **II-Consommations de l'exercice** | | 333,766,453 | | 262,404,819 | |
| **III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)** | | | 48,271,139 | | 27,585,516 |

../.. la suite sur la page suivante

| | |
|---|---|
| **Désignation de l'entreprise:** | **SARL MOULIN EL-ASSIL** |
| Activité: | **FABRICATION ET VENTDE FARINE ET SON GROS** |
| Adresse: | **COMMUNE DE SIDI OKBA** |

| Exercice du | 01/01/16 | au | 31/12/16 |
|---|---|---|---|

## COMPTE DE RESULTAT ../..

| RUBRIQUES | 2016 | | 2015 | |
|---|---|---|---|---|
| | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) |
| Charges de personnel | 20,594,653 | | 17,906,850 | |
| Impôts et taxes et versements assimilés | 682,613 | | 450,568 | |
| **IV-Excédent brut d'exploitation** | | 26,993,873 | | 9,228,097 |
| Autres produits opérationnels | | 301,412 | | 27,201 |
| Autres charges opérationnelles | 1,142 | | 1,237 | |
| Dotations aux amortissements | 8,264,572 | | 4,882,996 | |
| Provision | | | | |
| Pertes de valeur | | | | |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | | | |
| **V-Résultat opérationnel** | | 19,029,571 | | 4,371,064 |
| Produits financiers | | | | 8,762 |
| Charges financières | | | 30,446 | |
| **VI-Résultat financier** | | | 21,683 | |
| **VII-Résultat ordinaire (V+VI)** | | 19,029,571 | | 4,349,381 |
| Eléments extraordinaires (produits) (*) | | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (*) | | | | |
| **VIII-Résultat extraordinaire** | | | | |
| Impôts exigibles sur résultats | 3,615,618 | | 847,516 | |
| Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire | | | | |
| **IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | 15,413,952 | | 3,501,864 |

**(*) A détailler sur état annexe à joindre**

**ملخص:**

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على نظم المعلومات المحاسبية، ودوها الكبير لدى متخذي القرارات عامة والقرار التمويلي بصفة خاصة، وذلك عن طريق (القوائم المالية، التقارير المالية)، التي ترتبط جودتها بالخصائص النوعية لتلك المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي كمخرجات نهائية تفيد في اتخاذ القرار التمويلي، وقد تم اجراء دراسة تطبيقية على مؤسسة مطاحن الأصيل سيدي عقبة، محاولا في ذلك اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

من خلال هذه الدراسة توصلنا الى ضرورة اعطاء نظام المعلومات المحاسبي المزيد من الاهتمام والدراسة لابراز دوره في اعطاء مخرجات هامة تفيد متخذ القرار التمويلي، لما يقدمه من معلومات قد تساهم في زيادة فعالية واحترافية القرار التمويلي المتخذ.

**الكلمات المفتاحية: المعلومات المحاسبية، نظم المعلومات المحاسبية، اتخاذ القرار التمويلي.**

## Résumé:

L'étude visait à mettre en évidence les systèmes d'information comptable, Et son rôle important parmi les décideurs en général et la décision de financement en particulier, Ceci est fait par (États financiers, Rapports financiers), Dont la qualité est liée aux caractéristiques spécifiques des informations fournies par le système d'information comptable en tant que produits finaux utiles pour prendre la décision de financement , Une étude appliquée a été menée sur un SARL MOULIN EL-ASSIL de sidi okba Essayer de laisser tomber le côté théorique du côté pratique.

Grâce à cette étude, nous avons atteint le besoin de donner plus d'attention et d'étude au système d'information comptable afin de souligner son rôle en donnant des résultats importants au profit du financement des décideurs, Pour son information, ce qui peut contribuer à accroître l'efficacité et le professionnalisme de ladécision de financement prise.

**les mots clés: Information comptable, Systèmes d'information comptable, Prendre la décision de financement.**

## الخاتمة

مع تزايد اهتمام المؤسسة بنظم المعلومات المحاسبية باعتبارها أساس لصنع القرار التمويلي، ووضع الهيكل التمويلي الأمثل الذي ستعتمده المؤسسة الاقتصادية لتوفير الموارد المختلفة لتفعيل النشاط التشغيلي داخل المؤسسة والحفاظ على استمراريتها وفعاليتها، وذلك لعتماد المدير المالي على ما توفره نظم المعلومات المحاسبية من مخرجات ( تقارير مالية ، قوائم مالية ).

حيث أن نظم المعلومات المحاسبية تأثرت بدورها بالتحولات والتغيرات الداخلية والخارجية للمؤسسة مضطرة المؤسسة إلى اتخاذ القرارات التمويلية المناسبة التي تجعلها قادرة على توفير الموارد المالية المطلوبة وعلى مسايرة التطورات والمنافسة في ضل محيط غير مستقر ومعقد. وأثبتت الدراسات والتجارب الحديثة أن نظام المعلومات المحاسبية هو خير نظام يمكن للمؤسسة أن تعتمد عليه وعلى مخرجاته، كمدخلات غنية ومفيدة لعملية اتخاذ القرار التمويلي.

وللتعمق في الموضوع أكثر في موضوع دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي، قمنا باختيار مؤسسة مطاحن الأصيل سيدي عقبة لاسقاط الجانب النظري علي ماهو مطبق في الواقع العملي، وكانت فترة الدراسة خلال ثلاثة سنوات (2016-2015-2014).

## نتائج البحث:

بعد انجاز الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا الي جملة من النتائج تمثلت فيما يلي:

**النتائج النظرية:**

- يقوم نظام المعلومات المحاسبي على تجميع البيانات والأحداث الاقتصادية الداخلية والخارجية المتعلقة بالمؤسسة، ثم القيام بعمليات الجمع والتبويب والتخزين، لانتاج معلومات ذات جودة ودقة حسب متطلبات متخذي القرار ومستخدميها.
- كل البيانات المالية التي تقدمها المؤسسة تعكس بشكل كبير واقع والصورة المالية للمؤسسة.
- تطوير نظام المعلومات المحاسبي هو الضمان الأكيد ليس لبقاء المؤسسة فقط وإنما لنموها وتفوقها.
- الهيكل التمويلي الأمثل هو عبارة عن ذلك المزيج المتنوع من مختلف مصادر التمويل المتاحة في المؤسسة التي تحقق أكبر ايراد بأقل تكلفة وتعمل على الرفع من القيمة السوقية للمؤسسة.

- تزيد كفائة القرار التمويلي وفعاليته بزيادة جودة ومصداقية المعلومات المحاسبية التي تخضع بدورها لمجموعة من الخصائص والقواعد النوعية التي تجعلها مناسبة ومفيدة لكل متخذي القرار ومستخدميها.
- يعتبر القرار التمويلي من أهم القرارات التي تتخذ داخل المؤسسة وأصعبها لما له من أهمية في توفير الاحتياجات اللازمة للمحافظة علي استمرارية المؤسسة ونموها. باعتمادها على نظام المعلومات المحاسبي في وتحديد الهيكل التمويلي المناسب لها والذي يحميها من الوقوع في المخاطر المحتملة.

**النتائج التطبيقية:**

- مؤسسة مطاحن الأصيل عجزت عن تمويل أصولها الثابتة باستخدام مواردها الدائمة وبالتالي فهي بحاجة الى مصادر تمويل اضافية لتحقيق هامش أمان.
- مؤسسة مطاحن الأصيل ليس لها قدرة على تغطية أصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة مما يجعلها تستعين بالموارد المالية الأجنبية لتحقيق حالة جيدة داخل المؤسسة.
- مؤسسة مطاحن الأصيل بحاجة الى أموال من خارج الدورة الاستغلالية كون الديون قصيرة الأجل أكبر من القيم غير جاهزة وقيم الاستغلال.
- المؤسسة في حالة حرجة لعدم تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة. مما يجعل المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزامتها ويجعلها تقوم بتحويل جزء من الأصول الثابتة الى سيولة أو الحصول على قروض جديدة للوفاء بالتزاماتها.
- تتمثل مصادر التمويل داخل المؤسسة في ( التمويل قصير الأجل، التمويل طويل الأجل).

**اختبار الفرضيات:**

- بالنسبة للفرضية الأولى التي تنص على "لنظم المعلومات المحاسبية دور كبير وفعال في حصر وتجميع البيانات وتحويلها إلى معلومات مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات". كون نظم المعلومات المحاسبية المصدر الأساسي للمعلومات المالية لمتخذي القرار فهي النظام الذي يقوم بمختلف العمليات لانتاج المعلومات المحاسبية لمختلف مستخدميها. فالفرضية بذلك صحيحة
- بالنسبة للفرضية الثانية التي تنص على "الهدف من اتخاذ القرار التمويلي هو تحديد مصادر التمويل المتمثلة في أموال الملكية والقروض". كون الهدف أثناء اتخاذ قرار التمويل هو تحديد تشكيلة من مصادر الأموال بالمفاضلة بين المصادر المتاحة من أموال الملكية والقروض واختيار الأنسب. ويتطلب ذلك الأخذ

بعين الاعتبار الكثير من المعلومات الممكنة والمناسبة التي تجمع من عدة جهات، وتعتبر المعلومات المحاسبية الأساس لتحديد مصادر التمويل واتخاذ القرار التمويلي المناسب. فالفرضية بذلك صحيحة.

- بالنسبة للفرضية الثالثة التي تنص على "تطور نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى اتخاذ قرارات تمويلية سليمة وفعالة لتمويل المؤسسة بالأموال اللازمة لتطوير المؤسسة وحل مشاكلها". كون تطور نظام المعلومات المحاسبي يعطي مخرجات أكثر دقة وجودة من المعلومات المحاسبية التي يعتبرها متخذ القرار التمويلي المصدر الأساسي لاتخاذ القرار التمويلي السليم والفعال، والذي يساعد بدوره في تطوير المؤسسة والرفع من قيمتها السوقية. فالفرضية بذلك صحيحة.

## التوصيات:

- على المؤسسة الزيادة في الأموال الدائمة لديها و ذلك من خلال محاولة تحقيق أرباح أكبر في السنوات القادمة و جعلها في الاحتياطات أو التنازل على الاستثمارات و زيادة مبالغها في الأموال الخاصة لديها لتعزيز رأسمالها و غيرها من الحلول البديلة.
- قبل أن يصل نظام معلومات المؤسسة إلى الاهتلاك الكامل يكون من الضروري اللجوء إلى التخطيط لنظام آخر جديد، ويحدث ذلك حين يصبح من غير الممكن الاستمرار في عمليات الصيانة لتحسين مستوى فعالية النظام، وبالتالي يصل إلى مستوى كفاءة متدني لا يمكن تحمله، مما يؤدي إلى تكرار شكاوي المستخدمين.
- ضرورة تبني التكنولوجيا الجديدة والتقنيات الحديثة التي من شأنها تفعيل أنظمة المعلومات وبالخصوص نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة.
- تدعيم المؤسسة بالمورد البشري الكفء بالنسبة لمصلحة المحاسبة والمالية باعتبارها العصب الذي يسير الادارة العامة من خلال تنفيذ العمليات، شرط أن تتوفر فيهم المؤهلات والخبرة الكافية اللازمة لتحمل مسؤولية العمل في المجال المحاسبي.

## أفاق البحث:

من خلال دراستنا لدور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي وبعد استخلاصنا للنتائج المذكورة، يرى الباحث أنه ما زالت بعض النقاط يمكن التطرق اليها وتكون أساسا لبحوث لاحقة وتتمثل في الأتي:

- أثر القرار التمويلي على أهداف المؤسسة الاقتصادية.
- أثر الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرار التمويلي.

# شكر وعرفان

بسم الله و السلام على رسول الله خاتم الأنبياء و المرسلين

أحمد الله و أشكره على توفيقه لي لانهاء هذا العمل

حيث لا يسعني و أنا بصدد و ضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل إلا أن أتقدم بجزيل

الشكر و أسمى عبارات التقدير إلى الأستاذة المشرفة: الدكتورة نوبلي نجلاء

على قبولها الإشراف علي لاعداد هذه المذكرة و على توجيهاتها و حرصها المستمر.

ثم خالص الشكر الى مدير مؤسسة مطاحن الأصيل السيد قصوري مداني وكل عمال المؤسسة على حسن

الاستقبال والمساعدة التي حضيت بها أثناء قيامي بالدراسة الميدانية.

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير خاصة من عمل على مساعدتي على إتمام هذا العمل ولو بكلمة تشجيع.

ولا يفوتني أن أرفع خالص شكري، وعظيم امتناني، إلى أعضاء لجنة المناقشة على تحملها عناء القراءة، والمساهمة في تصويب الخلل، وتقويم العمل.

و أخيرا أسدي عبارات العرفان إلى كل شخص مد لي يد المساعدة لإنجاز هذه المذكرة.

# فهرس المحتويات


| المـــــحتـــــويـــــات | الصفحة |
|---|---|
| **شكر وعرفان** | |
| **اهداء** | |
| **الملخص** | |
| **فهرس المحتويات** | |
| **قائمة الجداول** | I |
| **قائمة الأشكال** | II |
| **مقدمة** | أ – و |
| **الفصل الأول: دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي** | **01-64** |
| **تمهيد** | **02** |
| **المبحث الأول: أساسيات حول نظم المعلومات المحاسبية** | **03** |
| المطلب الأول : ماهية نظم المعلومات | **03** |
| المطلب الثاني : ماهية نظام المعلومات المحاسبي | **16** |
| المطلب الثالث: بنية نظم المعلومات المحاسبي | **24** |
| **المبحث الثاني : اتخاذ القرار التمويلي** | **31** |
| المطلب الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار | **31** |
| المطلب الثاني: خطوات اتخاذ القرار والعوامل المؤثرة فيه | **36** |
| المطلب الثالث: اتخاذ القرار التمويلي | **41** |
| **المبحث الثالث: دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي** | **52** |
| المطلب الأول: الهيكل التمويلي الأمثل | **52** |
| المطلب الثاني: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار التمويلي | **54** |
| المطلب الثالث: دور النسب المالية في اتخاذ القرار التمويلي | **58** |
| **خلاصة الفصل الأول** | **64** |
| **الفصل الثاني: استخدام مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار التمويلي في مؤسسة مطاحن الأصيل –سيدي عقبة–** | **65-94** |
| **المبحث الاول : التعريف بمؤسسة مطاحن الأصيل.** | **66** |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول : نشأة ومفهوم مؤسسة مطاحن الأصيل – سيدي عقبة – | **66** |
| المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الأصيل | **69** |
| **المبحث الثاني: مراحل الانتاج وتشكيلة منتجات مؤسسة مطاحن الأصيل** | **73** |
| المطلب الأول: المهام التي تتبعها المؤسسة للوصول الي المنتوج | **73** |
| المطلب الثاني: مراحل العملية الإنتاجية ومنتجاتها | **75** |
| المطلب الثالث : أهمية و أهداف المؤسسة | **78** |
| **المبحث الثاني: بنية نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة محل الدراسة** | **80** |
| المطلب الأول: مدخلات نظام المعلومات المحاسبي | **80** |
| المطلب الثاني: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي | **81** |
| **المبحث الثالث: حساب مؤشرات التوازن والنسب المالية للمؤسسة** | **83** |
| المطلب الأول: اتخاذ القرار التمويلي من خلال مؤشرات التوازن المالي | **83** |
| المطلب الثاني: اتخاذ القرار التمويلي من خلال النسب المالية | **87** |
| **خلاصة الفصل الثاني** | **94** |
| **الخاتمة** | **95** |
| **قائمة المراجع** | **99** |
| **الملاحق** | **105** |

## قائمة الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | العناصر الأساسية للنظام | 05 |
| 02 | تحويل البيانات الى معلومات | 09 |
| 03 | نموذج مبسط لنظام المعلومات | 13 |
| 04 | خصائص المعلومات المحاسبية المفيدة | 18 |
| 05 | وظائف نظام المعلومات المحاسبي | 27 |
| 06 | خطوات اتخاذ القرار | 39 |
| 07 | مصادر التمويل للمؤسسة | 49 |
| 08 | الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الأصيل | 69 |
| 09 | مراحل العملية الإنتاجية للمؤسسة مطاحن الأصيل | 77 |

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الفروق الأساسية بين نظام المعلومات المحاسبية المالية ونظام المعلومات المحاسبية الادارية | 21 |
| 02 | حصص الشركاء في مؤسسة مطاحن الأصيل | 67 |
| 03 | توزيع عمال مؤسسة مطاحن الأصيل | 68 |
| 04 | تشكيلة منتجات مؤسسة مطاحن الأصيل | 78 |
| 05 | حساب رأس المال العامل لسنوات: 2014-2015-2016 | 84 |
| 06 | حساب احتياج رأس المال العامل لسنوات: 2014-2015-2016 | 85 |
| 07 | حساب الخزينة لسنوات: 2014-2015-2016 | 86 |
| 08 | حساب نسب الهيكل المالي لسنوات: 2014-2015-2016 | 88 |
| 09 | حساب نسب السيولة لسنوات: 2014-2015-2016 | 89 |
| 10 | حساب نسب الربحية لسنوات: 2014-2015-2016 | 91 |
| 11 | حساب نسب النشاط لسنوات: 2014-2015-2016 | 92 |

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

## الكتب بالعربية


**1)** محمد أحمد حسان، نظم المعلومات الادارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.

**2)** رايموند مكليود، نظم المعلومات الادارية، دار المريخ، الرياض، 2000.

**3)** ستيفن أ.موسكوف، مارك ج سيمكن، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات (مفاهيم وتطبيقات)، دار المريخ، الرياض، 2002.

**4)** صلاح الدين عبد المنعم مبارك، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل رقابي)، دار التعليم الجامعي ،الاسكندرية ،2013.

**5)** نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذيبة، نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة ، ط2، عمان، 2014.

**6)** ماجد أحمد عبد العزيز بشر، أنظمة المعلومات ودورها في دعم القرارات الادارية، الدار الجزائرية، الجزائر، 2015.

**7)** عبد الرحمان الصباح، نظم المعلومات الادارية، دار زهران، عمان، 2010.

**8)** كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.

**9)** محمد بن أحمد بن تركي السديري، نظم المعلومات الادارية، جامعة الملك سعود، الرياض، 2014.

**10)** عامر ابراهيم قنديلجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، نظم المعلومات الادارية، دار المسيرة، عمان، 2004.

**11)** أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.

**12)** أحمد فوزي ملوخية، نظم المعلومات الادارية، مؤسسة حورس الدولية ، الاسكندرية، 2006.

**13)** السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.

**14)** أحمد الخطيب، خالد زيغان، ادارة المعرفة ونظم المعلومات، جدارا للكتاب العالمي، اربد، 2009.

**15)** سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الادارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج، عمان ، 2006.

**16)** ابراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2009، ص30.

**17)** بول.ج.ستينبارت، مارشل رومني، نظم المعلومات المحاسبية، دار المريخ، ج1، الرياض، 2009.

**18)** أحمد حلمي جمعة وأخرون، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)، دار المناهج، عمان، 2007.

**19)** علاء السالمي وأخرون، أساسيات نظم المعلومات الادارية، دار المناهج، عمان، 2006

**20)** حمدي أبو النور السيد عويس، نظم المعلومات ودورها في صنع القرار الاداري، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 2011.

**21)** ايمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، نظم المعلومات الادارية، دار صفاء، عمان ، 2004.

**22)** نبيل محمد مرسي خليل، نظم المعلومات الادارية، خوارزم العلمية ، جدة، 2014.

**23)** ابراهيم سلطان، نظم المعلومات الادارية (مدخل النظم)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.

**24)** منال محمد الكردي، جلال ابراهيم العبد، مقدمة في نظم المعلومات الادارية، دار الجامعة الحديدة، الاسكندرية، 2003.

**25)** مهدي مأمون الحسين، نظم المعلومات المحاسبية والادارية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2011.

**26)** أحمد زكريا زكي عصيمي، نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر، دار المريخ، الرياض، 2011.

**27)** رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، دار اثراء، عمان ، 2009.

**28)** ريتشارد شرويدرن وأخرون، نظرية المحاسبة، دار المريخ، الرياض، 2006.

**29)** السيد عبد المقصود دبيان وأخرون، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، الاسكندرية، 2005.

**30)** عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة ، عمان، 2006.

**31)** مؤيد عبد الحسين الفضل، الابداع في اتخاذ القرارات الادارية، دار اثراء، عمان، 2009.

**32)** مؤيد الفضل، الأساليب الكمية والنوعية في دعم قرارات المنظمة، دار الوراق، عمان، 2007.

**33)** منى عطية خزام خليل، الادارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية، المكتب الجامعي الحديث، جامعة حلوان ،2009.

**34)** عدنان عواد الشوابكة، دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الادارية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2010.

**35)** أحمد ماهر، اتخاذ القرار بين العلم والابتكار، الدار الجامعية، الاسكندرية،2007.

**36)** منعم زمرير الموسوي، اتخاذ القرارات الادارية، اليازوري العلمية، عمان، 2009.

**37)** عبد الحليم كراجة وأخرون، الادارة والتحليل المالي، دار صفاء، أبوظبي،2000.

**38)** حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوراق، عمان، 2004.

**39)** صباح رحيمة محسن وأخرون، نظم المعلومات المالية، مؤسسة الوراق، عمان،2010.

**40)** فيصل محمود الشواورة، مبادئ الادارة المالية، دار المسيرة، عمان، 2013.

**41)** جميل أحمد توفيق، أساسيات الادارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت،2013.

**42)** منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1998.

**43)** أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الادارة والتحليل المالي، دار البادية، عمان، 2007.

**44)** عاطف وليم أندراوس، التمويل والادارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،2007.

**45)** محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل، عمان، ط2، 2006.

**46)** منير شاكر محمد وأخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، دار وائل، ط2، عمان، 2005.

**47)** غسان السبلاني، التحليل المالي وأليات صنع القرار، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011.

**48)** مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر.

**49)** محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل، عمان، 2000.

**المذكرات**

**1)** بوربيعة غنية، محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة، أطروحة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر(03)، 2012-2011، غير منشورة.

**2)** أنفال حدة خبيزة، تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية، أطروحة ماجستير،قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2010، غير منشورة.

**3)** نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الادارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتوراء، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2014، غير منشورة.

**4)** اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، أطروحة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص ادارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2008، غير منشورة.

**5)** سليماني عبد الحكيم، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية، أطروحة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2012، غير منشورة.

6) عيادي عبد القادر، دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل، أطروحة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2007-2008، غير منشورة.
7) السعدي عياد، أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة ماجستير، قسم علوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة المسيلة، غير منشورة.
8) العياشي عيدوني، دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات ضمن متطلبات التنمية المستدامة، أطروحة ماجستير، قسم علوم التسيير ، تخصص ادارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،2013-2014، غير منشورة.
9) سميحة بوحفص، دور نظام المعلومات المحاسبي في حساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، أطروحة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012-2013، غير منشورة.
10) سعد بن البار، دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية، أطروحة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2010-2011، غير منشورة.
11) جودي سامية، تطوير نظم المعلومات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2008-2009، غير مشورة.

**المجلات والملتقيات**

1) عادلة حاتم ناصح، عبد الخالق ياسين البدران، علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة، دراسة تطبيقية على عينة من شركات القطاع الصناعي المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2004-2011، العدد 37، المجلد10، 2014، جامعة البصرة، العراق.
2) سليمان شلال وأخرون، العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال، حالة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة (1997-2001) المنارة، المجلد 14، العدد1، 2008، 12-02-2006.

**3)** علي عبد الله منصور، عمر السر الحسن محمد، العوامل المرتبطة بقرار التأجير التمويلي ودورهما في تقويم الأداء المالي للشركة الوطنية للاجارة (دراسة ميدانية)، مجلة العلوم الاقتصادية، معهد الادارة العامة، السعودية،2016.

**4)** محمود جمام، أميرة دباش، أثر التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد4، 2015، جامعة أم البواقي.

**5)** بركان دليلة، تأثير الاتصال غير الرسمي على عملية اتخاذ القرار، أبحاث اقتصادية وادارية، العدد العاشر ديسمبر 2011، بسكرة.

**6)** ابتهاج إسماعيل يعقوب، علي عبد الرضا طاهر، العوامل المؤثرة بجودة الأرباح ودورها في تعزيز قرارات المستثمر، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد01، الجامعة المستنصرية، العراق، 2014/5/6.

**7)** أحمد لعماري، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الانسانية، بسكرة، العدد1، 2001.

**8)** هواري أم كلثوم وأخرون، أثر نظام المعلومات المحاسبي على فاعلية المحتوى الاعلامي للكشوف المالية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد10-2016، ورقلة.

**9)** هدى بن محمد، عبد النور موساوي، أثر استخدام نظم المعلومات على أداء المؤسسات الاقتصادية، مداخلة مقدمة في المؤتمر الثاني لكلية الأعمال بجامعة الأردن، 2009.

**10)** مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، دراسة حالة مطاحن الواحات ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة، 13-14 ديسمبر 2011، جامعة ورقلة.

## مقدمة

تعد نظم المعلومات من أهم موضوعات القرن الحادي والعشرين فقد أصبحنا نعيش في عصر المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد المعرفي, حيث تنوعت طبيعة ونوعية المعلومات التي تساعد في تحقيق مختلف الأهداف والوظائف حيث أصبحت المؤسسة تعيش اليوم في عالم سريع باعتبارها نظام شامل ومعقد تتألف من أنظمة فرعية، تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق أهداف المؤسسة من خلال مجموعة من القرارات المالية المختلفة وتبرز المحاسبة هنا كنظام مميز، حيث لم تعد وظيفتها مقتصرة على العمليات العادية الروتينية بل تطورت نحو الاهتمام بالمعلومات المحاسبية والاستفادة منها.

حيث تهتم نظم المعلومات المحاسبية بتوفير معظم المعلومات المتعلقة بنشاطات المؤسسة المالية والإدارية، وتساعد في حل العديد من المشكلات المالية والإدارية التي تواجه الإدارة وأطراف أخرى عديدة، وبحيث تكون قادرة على مواجهة مختلف ردود الأفعال في ظل التغير الدائم والمستمر لبيئة الأعمال المعاصرة حيث زيادة حدة التنافس والتطورات التكنولوجية والاقتصادية المتلاحقة.

حيث تواجه المؤسسات الاقتصادية العديد من الصعوبات والمخاطر في ضل التسارع الذي يعيشه عصرنا الحالي وشدة المنافسة بين المؤسسات، وللحفاظ على استمراريتها والسير نحو النمو والتطو يجب عليها اتخاذ القرارات المناسبة والتي تدفع بالمؤسسة الى الأمام، مما يجعلها أكثر مرونة في التصدي للصعوبات المحتملة والحفاظ علي استمراريتها.

و يعد موضوع اتخاذ القرار التمويلي في الؤسسة الاقتصادية من أهم القرارات داخلها ذلك كون القرار التمويلي يعتبر بمثابة القلب النابض في المؤسسة من حيث ارتباط مختلف وظائف المؤسسة بوظيفة التمويل، لذلك تعتبر نظم المعلومات المحاسبية من أهم المصادر التي يعتمد عليها في المدير المالي لما توفره من معلومات ذات جودة ودقة تساعد علي اتخاذ القرار الأنسب وفي الوقت المناسب.

لما كانت عملية اتخاذ القرارات المالية عامة والقرارات التمويلية خاصة تمثل جوهر العملية الإدارية فان متخذ القرار لا يمكنه الاعتماد علي التخمين والخبرة بل لابد له إلي الاستناد إلي نظام معلوماتي يتناسب مع كل موقف إداري يواجهه.

## ❖ الإشكالية:

يمثل نظام المعلومات المحاسبية الدعامة الأساسية التي تستند عليها المؤسسة في اتخاذ القرار التمويلي من خلال المعلومات المحاسبية التي يوفرها هذا النظام, ومن هنا يمكن صياغة إشكالية بحثنا التالية :

**ما هو دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي في المؤسسة الاقتصادية ؟**

وهذا يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

- فيما تتمثل وظائف نظم المعلومات المحاسبية ؟
- ما هي أسس القرار التمويلي في المؤسسة ؟
- فيما تتمثل علاقة نظم المعلومات المحاسبية باتخاذ القرار التمويلي ؟

## ❖ الفرضيات:

من خلال الإشكالية التي تطرقنا إليها ومجموعة الأسئلة الثانوية فان هذا يؤدي إلى طرح مجموعة من الفرضيات للإجابة على الأسئلة السابقة فيما يلي:

- لنظم المعلومات المحاسبية دور كبير وفعال في حصر وتجميع البيانات وتحويلها إلى معلومات مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات.
- الهدف من اتخاذ القرار التمويلي هو تحديد مصادر التمويل المتمثلة في أموال الملكية والقروض.
- تطور نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلي اتخاذ قرارات تمويلية سليمة وفعالة لتمويل المؤسسة بالأموال اللازمة لتطوير المؤسسة وحل مشاكلها.

## ❖ أهداف البحث:

تتمثل أهداف الدراسة في:

- إبراز مدى أهمية نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية.
- التعرف على القرار التمويلي وكيفية اتخاذه وصياغته.
- التعرف على مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية.
- تحديد علاقة نظم المعلومات المحاسبية باتخاذ القرار التمويلي.

### ❖ أهمية الموضوع:

يكتسب هذا الموضوع أهميته من أهمية نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية حيث تلعب دورا هاما في توفير حاجيات طالبي ومستعملي المعلومة المحاسبية وكذلك مساهمتها الفعالة في تسيير المؤسسة كونها أداة رئيسية لا يمكن الاستغناء عنها, وبالإضافة إلى أهمية اتخاذ القرار التمويلي في توفير الأموال اللازمة للمؤسسة وتحديد الهيكل التمويلي الأمثل لها له كذلك أهمية بالغة في حل المشاكل التي تصادفها والمحافظة على استمراريتها وتوسعها.

### ❖ منهج البحث:

من أجل الإلمام بموضوع البحث والإحاطة بمختلف جوانبه انتهجنا الأسلوب الوصفي التحليلي الموافق للجانب النظري من خلال فحص المعطيات والمعلومات وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة, بالاعتماد علي الكتب والمراجع والوثائق التي تخدم الموضوع, للوصول إلى نتائج واستنتاجات هامة تمس الموضوع المدروس. أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على منهج دراسة حالة الذي يمكن من التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده من خلال الزيارات الميدانية للمؤسسة، وهذا من أجل إسقاط الدراسة النظرية على واقع المؤسسة الاقتصادية متخذين مؤسسة مطاحن الأصيل سيدي عقبة نموذجا.

### ❖ أسباب اختيار موضوع البحث:

لم يكن اختيار موضوع البحث وليد الصدفة وإنما جاء لعديد من الأسباب نذكر منها:

- الميول والرغبة في تناول هذا الموضوع.
- لأهمية وجود المعلومات لمحاسبية داخل المؤسسة واعتبارها الأساس الذي تبنى عليه القرارات التمويلية المناسبة بمختلف أنواعها.
- حاجة المؤسسة إلى استخدام المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرار التمويلي الأمثل والفعال.
- التعرف على المصادر التمويلية للمؤسسة الاقتصادية.
- الموضوع في مجال تخصص الطالب.

❖ **الدراسات السابقة:**

- **سليماني عبد الحكيم** : بعنوان "دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية"، مذكرة ماجستير (2013)، تناولت هذه الدراسة الدور الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية بناءا علي دراسة قام بها في مؤسسة المطاحن الكبري للجنوب بسكرة، وتم التوصل الى عدة نتائج منها:
  - يعد نظام المعلومات المحاسبي من بين أهم الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الاداري باعتباره يزود المؤسسة بمعلومات تعبر عن مختلف أنشطتها.
  - مهمة نظام المعلومات المحاسبي لا تقتصر فقط على اعداد القوائم المالية التي تعتبر أهم مصادر المعلومات المحاسبية و انما تشمل أيضا تقارير خاصة بمختلف نشاطات المؤسسة.
  - تعتبر القرارات المالية وبالأخص قرارات الاستثمار والتمويل من أهم وأصعب وأخطر القرارات التي تواجه ادارة المؤسسة لارتباطها بأهم أهدافها وهو زيادة القيمة السوقية للمؤسسة.
- **عيادي عبد القادر**: بعنوان "دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل" مذكرة ماجستير(2008)، تناولت هذه الدراسة الدور الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بناءا علي دراسة قام بها في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف، وتم التوصل الى عدة نتائج منها:
  - يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد أهم الأنظمة الفرعية المكونة لنظام المعلومات، لأنه يتولى تقديم معلومات محاسبية ذات مصداقية وملائمة لاتخاذ القرارات.
  - تشكل القوائم المالية الدعامة الأساسية لاتخاذ قرارات التمويل من خلال استخدام مجموعة من الأدوات، كالتحليل المالي، اعداد قائمة الأموال، ومختلف أساليب التنبؤ.
  - ان التعرف على مصادر التمويل وحساب تكلفة كل مصدر يسمح بتحديد أهم قرارات التمويل على مستوى المؤسسة، التي تؤدي الى اختيار الهيكل التمويلي المناسب وبالتالي تعظيم مردوديتها.
- **السعدي عياد:** بعنوان "أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماجستير(2014)، تناولت هذه الدراسة الدور الذي تلعبه مخرجات النظام المحاسبي المالي في صناعة القرار التمويلي في المؤسسة الاقتصادية، بناءا علي دراسة قام بها في المؤسسة الوطنية لانتاج اللوالب السكانين والصنابير (B.C.R) بسطيف، وتم التوصل الى عدة نتائج منها:
  - أن القرارات المالية أهم القرارات التي يتم اتخاذها على مستوى المؤسسة لما لها من علاقة مباشرة بمستقبل المؤسسة ورسم توجهاتها المستقبلية.

- تزيد جودة القرارات المالية بتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية بحيث تسهل عملية الافصاح على الهيكلة المالية للمؤسسة.
- تشكل مخرجات النظام المحاسبي القاعدة الأساسية لصناعة القرارات المالية فهي توفر معلومات تخدم مستخدميها وتساعدهم في اتخاذ القرارات لذلك تعتبر أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات المالية.

### ❖ هيكل البحث:

حتى يتسنى لنا طرح كل الجوانب المتعلقة بالموضوع اقتضت دراستنا الي تقسيم البحث الي فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، حيث تضمن كل فصل مايلي:

**الفصل الأول:** جاء تحت عنوان " دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي " وقسم هذا الفصل الي ثلاثة مباحث، حيث المبحث الأول "أساسيات حول نظم المعلومات المحاسبية"، تناول تعريف النظام، المعلومات، نظم المعلومات، ماهية نظم المعلومات المحاسبية، المعلومات المحاسبية، مكوناته....أما المبحث الثاني "اتخاذ القرار التمويلي"، تناول ماهية القرار، أنواع القرارات، كيفية اتخاذ القرار، تعريف القرار التمويلي، مصادر التمويل ...أما المبحث الثالث "دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي" تناول تعريف الهيكل التمويلي الأمثل وخصائصه، مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية.

**الفصل الثاني:** وهو الموافق للدراسة التطبيقية بعنوان " استخدام مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار التمويلي في مؤسسة مطاحن الأصيل سيدي عقبة" حاولنا فيه اسقاط ما جاء في الفصل النظري على واقع نشاط مؤسسة مطاحن الأصيل وقد قسمنا هذا الفصل الى أربعة مباحث حيث المبحث الأول "تعريف بمؤسسة مطاحن الأصيل" تناولنا فيه التعريف بالمؤسسة وهيكلها التنظيمي. أما المبحث الثاني "مراحل الانتاج وتشكيلة منتجات مؤسسة مطاحن الأصيل" تناولنا فيه مراحل وكيفية الانتاج داخل المؤسسة. والمبحث الثالث "بنية نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة محل الدراسة" فتناولنا فيه مدخلات ومخرجات نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة. والمبحث الرابع "حساب مؤشرات التوازن والنسب المالية للمؤسسة" فتناول حساب وتحليل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية للمؤسسة محل الدراسة.

### ❖ صعوبات البحث:

نشير في الأخير الى بعض الصعوبات التي واجهتنا في اعداد هذا البحث والتي تمكنا من تخطي بعضها، الا أن هناك بعض الحقائق التي لم نستطع تجاوزها، حيث تمثل في:

- صعوبة الحصول على المعلومات المالية محل الدراسة.
- قلة المراجع المتعلقة بدراسة الهيكل التمويلي الأمثل.

# مقدمة

الجمهـورية الجزائـرية الديمقـراطية الشعبيـة
وزارة التعليـم العـالي و البحـث العلمـي
جـامعة محـمد خيضـر – بسكرة –
كـلية العلـوم الاقتصـادية و التجـارية و علـوم التسييـر
قسم : العلوم التجاريـة

# المـــوضـــوع

# دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي دراسة حالة مطاحن الأصيل – سيدي عقبة – بسكرة

مذكـرة مقدمـة كجزء من متطلبات نيل شهـادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية

تخـــصص : محاسبة

إعداد الطـالـب:
- قمري وليد

الأستاذ المشرف:
- د. نوبلي نجلاء

| | |
|---|---|
| رقـم التسجيل: | ...../2018 |
| تـاريخ الإيداع | ..... |

السنة الجامعية: 2017-2018

# الفصل الأول: دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي

# الفصل الثاني: استخدام مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار التمويلي في مؤسسة مطاحن الأصيل

# – سيدي عقبة –

# الملاحق